وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي – الأغواط-
كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية والحضارة
قسم التاريخ

عنوان المذكرة:

قضايا من تاريخ الثورة الجزائرية1954م - 1960م

-حادثة الإليزيه وشبكة جونسون أنموذجا-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تاريخ
تخصص: تاريخ مغرب الجزائر المعاصر

إعداد الطالبتين:
- سعاد بوكريكرة
- سعاد صحراوي

إشـراف الأستاذ:
د/بن خليفة محمود

السنة الجامعية: 2021/2020

جامعة عمار ثليجي – الأغواط-

كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية والحضارة

قسم التاريخ

عنوان المذكرة:

قضايا من تاريخ الثورة الجزائرية1957م - 1960م

-حادثة الإليزيه وشبكة جونسون أنموذجا-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تاريخ

تخصص: تاريخ مغرب الجزائر المعاصر

إعداد الطالبتين:

- سعاد بوكريكرة
- سعاد صحراوي

إشـراف الأستاذ:

د/بن خليفة محمود

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر وعرفان

كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء،

فإن لم تستطع فلا تبغضهم

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث ، احمد الله عز وجل على نعمه التي منَ بها علينا فهو العلي القدير، كما لا يسعني إلا أن اخص بأسمى عبارات الشكر و التقدير للاستاذ المشرف " بن خليفة محمود " لما قدمه لي من جهد ونصح ومعرفة طيلة إنجاز هذا البحث.

كما اتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث والذين كانوا عونا لي في بحثي هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقي.

بالإضافة إلى من زرعوا التفاؤل في دربي وقدموا لي المساعدات

من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة ...

إهـــــــــداء

إلى احلى وارق شخص في الدنيا من حملتني و أرضعتني وسهرت

على راحتي وعلمتني الأخلاق الحميدة

والدتي فاطمة

إلى من عمل وتعب على تربيتي وزرع فيا الأمل والحياة

والدي العزيز عبد المالك

إلى من تربوا وترعرعوا بجانبي أخواتي الأعزاء أمال، ليلى، علال، هيثم

وخاصة إلى زوجي وشريك حياتي محمد الهاشمي

إلى زميلتي في هذا العمل سعاد بوكريكرة إلى كل الأصدقاء من كانوا برفقتي

ومصاحبتي أثناء دراستي في الجامعة هاجر، مروة، زينب.

وإلى الأهل والأقارب وإلى من يعرفني من قريب أو من بعيد ولم أذكر اسمه

فالقلب كبير والورقة صغيرة.

ســـعـــــاد صحراوي

الإهداء

اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري وأحلل عقدة من لساني يفقه بها قولي.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسولنا الكريم خير خلق الله مهداة ورحمة للعالمين محمد صلى الله عليه وسلم.

أما بعد:

اهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهم الله جل جلاله:

"ووصينا الانسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصله في عامين أن أشكر لي والديك إلي المصير".

صدق الله العظيم سورة لقمان الاية 14

اهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى أغلى نعم الله في الكون ....إلى مصدر الأمن والأمان ....إلى ذات النبع الصافي إلى سر بسمتي ومصدحزني إلى أحن قلب في خلق الله

أمي الغالية مباركة حفظها الله.

إلى ذلك الرجل العظيم الذي تحمل مرارة التعب وقساوة الأيام ...إلى من كان سندي في هذه الدنيا إلى من أفني حياته من أجل أن يمهد لي الحياة إلى

الغالي ابي عبد المالك أطال الله في عمره ورعاه.

إلى من فطر قلبي بالحب والحنان ..إلى من ساندني رغم الصعوبات إلى أغلى هدية أهدى بها في هذه الحياة إلى من كان سندي ومصدر قوتي وسر بسمتي...إلى زوجي الغالي عيسى حفضه الله ورعاه وأهدي ثمرة جهدي إلى أمي الثانية والغالية سيدة الصبر والاخلاص

شعيبية حفظها الله ورعاها.

إلى كل من كان سندي في في هذه الحياة إلى من تذوقوا معي مرارة الذنيا وحلاوة الحياة ... إلى أخوتي وأخواتي محمد واحميدة فاطمة، فضيلة، مامة، كلثوم فتيحة، مليكة، وإلى خالاتي وعماتي وإلى كل عائلتي.

وأخيرا أهدي ثمرة جهدي إلى كل أصدقائي، سعاد، مروة، زينب ، عائشة.

إلى كل من كان في ذاكرتي ونسته مذكرتي.

ســــــــعاد بوكريكرة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	-
الإهداء	-
فهرس المحتويات	-
مقدمة عامة	أ-ز
الفصل التمهيدي: الثورة التحريرية الجزائرية بين 1954-1955	1
تمهيد	2
1. الاستعدادات العملية لتفجير الثورة التحريرية	3
2. اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية	6
2. مواقف الجزائريين منها	7
3. ردود الفعل الفرنسية الأولية اتجاه الثورة التحريرية	18
الفصل الأول: القضية الأليزية سنة 1960	28
المبحث الأول: الظروف المحيطة بظهور قضية سي صالح	29
1. طبيعة مشروع سلم الشجعان الدوغولي	29
2. واقع الولاية الرابعة قبل قيادة صالح زعموم لها	31
3. صالح زعموم قائدا للولاية الرابعة	34
4. دور مصالح العمل البسيوكولوجي الفرنسية بالولاية	37
المبحث الثاني: القضية الاليزية وعملية سير المفاوضات	43
1. خلفيات القضية	43
2. سير المفاوضات	46
3. موقف سي احمد الجيلالي بونعامة من القضية	48
4. محاكمة سي صالح ورفاقه	49
5. انعكاسات القضية على مسار الثورة التحريرية	52
خلاصة الفصل	55
الفصل الثاني: شبكة فرنسيس جونسون 1957	57

المبحث الأول: فرانسيس جونسون وتأسيس شبكة المساندة لثورة التحرير الجزائرية	57
1. التعريف بشخصية جونسون نضاله ومساره	57
2. التعريف بشبكة جونسون وأعضائها ونشاطها	59
3. فكر فرانسيس جونسون	66
4. الثورة من منظور فرانسيس جونسون	67
5. تأسيس الثورة المساندة للثورة التحريرية	69
المبحث الثاني: اكتشاف شبكة فرانسيس جونسون وانعكاساتها	71
1. موقف السلطات الفرنسية والرأي العام من اكتشاف جونسون	71
2. محاكمة شبكة جونسون وصداها داخل فرنسا وخارجها	73
3. انعكاسات اكتشاف فرانسيس جونسون	75
4. قانون العفو العام الفرنسي ل 1966 على فرانسيس جونسون	80
خلاصة الفصل	82
الخاتمة	85
المراجع	90
الملاحق	97

الرقم	العنوان	الصفحة
01	فرانسيس جونسون	98
02	وثائق مزورة	99
03	الندوة الصحفية السرية	100
04	النطق بالحكم	104

تر	الترجمة
ج	جزء
د ط	دون طبعة
د س ن	دون سنة نشر
ص	صفحة
ع	العدد
م	ميلادي
م ج	مجلد

مقدمة

يمثل تاريخ الثورة الجزائرية، حلقة مفصلية في تاريخ الجزائر المعاصر، فعند تفحصنا التاريخ الجزائري نجد أن مرحلة الثورة الجزائرية (1954م-1962 م) من أهم المراحل التي عرفتها الجزائر، اذ تعد منعرجا حاسما لتحقيق الهدف والمسعى للاستقلال والتحرر من الهيمنة الاستعمارية الفرنسية، كما أن الأحداث المسجلة وغير المسجلة، تدفع الدارس إلى البحث والتحليل للوصول إلى الحقيقة أو إلى جزء منها دون التحيز لهذا أو ذاك - للكتابة بموضوعية قدر الإمكان ونقل الحدث والوقائع التاريخية بكل أمانة ودقة.

ومما لاشك فيه أن هناك العديد من المواضيع والقضايا المتعلقة بتاريخ الثورة الجزائرية لا تزال مثارا للجدل ورهينة لمنطلقات وتصورات الكتابات الفرنسية، الأمر الذي ساعد على ديمومة الغموض والالتباس في التفسير التاريخي الأكاديمي الموضوعي بالنسبة لجيل كامل من الباحثين الجزائريين الذين لم يجدوا في ركام الكتابات الاستعمارية حول "حرب التحرير" سوى منظار متحيز، يهدف إلى تصوير الثورة الجزائرية بشكل ينتهي بها إلى الإدانة والتقزيم، ويعتمد منطق التبرير المطلق للفعل الاستعماري عن طريق التركيز على الجوانب السلبية في الأداء السياسي والعسكري للثورة التحريرية.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات أردنا من خلال هذا البحث رصد مختلف تلك المواقف تجنبا للإطناب في سرد الأحداث المعزولة أو المحدودة في الزمان والمكان.

ولعل من بين أهم الأحداث التي لفتت انتباهنا ودفعتنا للبحث فيها، هما قضيتا حادثة الإليزيه وجونسون، وقد دفعتنا مجموعة من الأسباب إلى تناولنا هذا الموضوع بنوع من التفصيل.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن حصر الأسباب الكامنة وراء اختيارنا لدراسة هذه القضايا من تاريخ الثورة التحريرية الكبرى إلى عدة أسباب نذكر منها:

- رغبتنا وميولنا للبحث في المحطات التاريخية الخاصة بالثورة الجزائرية، وذلك بغرض الوقوف على سلبياتها وايجابياتها.

- اهتمامنا بالبحث في القضايا التي يكتنفها الغموض والتي لم تنل حضها الأوفر من الدراسة الأكاديمية.

- كون معظم الكتابات الخاصة بتاريخ الثورة الجزائرية تتناول هذه القضايا دون تعمق مما يترك دائما تساؤلات وتأويلات، إضافة إلى قلة - حسب علمنا - دراسة أكاديمية تفصيلية مدققة في هذه القضايا خاصة وأن اغلب ما كتب عنها كان بأقلام فرنسية زودت المكتبات الجزائرية بكتابات ودراسات تحتوي الكثير من المغالطات التاريخية التي تسيء إلى رموز الثورة وقادتها، في محاولة منها التشكيك في نواياهم ومراميهم ووطنيتهم.

أهداف الدراسة:

إن الهدف من معالجتنا لمثل هذه القضايا هو إبراز حقائقها ومعرفة خلفياتها وكذلك انعكاساتها على تطور ثورة أول نوفمبر 1954م، وذلك نظرا لما يعتريها من غموض وما يثار عليها من جدل مما يستوجب على الباحث في التاريخ دراستها وكشف ملابساتها.

أهمية الدراسة:

لعل أهمية الموضوع الذي اخترناه لهذه المذكرة يطرح عدة قضايا مهمة و متعددة، لكن الذي يجب التركيز عليه وفق اختياري للموضوع هي قضيتان من الثورة الجزائرية، حادثة الإليزيه وشبكة جونسون بين (1954 م. 1962 م)، حيث التعرف على مثل هذه القضايا لرفع الغموض والالتباس في التفسير التاريخي.

إشكالية الدراسة:

أثار موضوع البحث إشكالية تهدف إلى تحديد النقطة المركزية في البحث والمتمثلة في طبيعة هذه القضايا والأحداث التي أثرت في الثورة الجزائرية سواء بالإيجاب أو السلب، وعليه طرحنا الإشكالية الأتية:

ما هي أهمية حادثة الإليزي وقضية جونسون في التاريخ الثورة الجزائرية؟ وما مدى إنعكساتها على مسار الثورة؟

ومنه تتفرع الإشكالية إلى جمل من التساؤلات:

- ماهي ملابسات القضية الإليزيه؟
- هل تعد القضية الإليزيه خيانة من قبل قيادة الولاية الرابعة؟ أم هي مبادرة حتمية فرضها الواقع الثوري لهذه الولاية؟
- ما المقصود بشبكة جونسون أو حملة الحقائب وماهي مراحل تأسيسها؟
- ماهي مصادر تمويلها والعناصر المشكلة لها؟
- ما هو مصيرها وما هو أثرها على الصعيد الفرنسي والأوروبي؟
- كيف كانت انعكاسات حادثة الإليزي وقضية جونسون على مسار الثورة؟

المنهج المتبع في الدراسة:

سعيا منا لإخراج الدراسة في قالبها الأكاديمي فإننا عمدنا على اتباع المنهج الوصفي في استجلاء حيثيات الحوادث التاريخية وانطلاقا من ما وفرته لنا المادة التوثيقية التي جلبناها من زيارتنا العلمية المتكررة للمكتبات الجامعية.

والمنهج التحليلي وهو الأهم من خلال تحليل الحوادث التاريخية تحليلا منهجيا وفق القواعد الأكاديمية المعمول بها في إنجاز الدراسات التاريخية.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

-**الإطار الزماني:** 1954 م - 1962م وذلك باعتبار أن الفترة الزمنية للدراسة تبدأ من تاريخ الثورة الجزائرية في سنة 1954 م، إلى شبكة جونسون سنة 1962 م.

-**الإطار المكاني:** التي دارت فيه هذه الأحداث فكانت في الجزائر من جهة وفرنسا من جهة أخرى بعد أن وظفت القيادة الثورية التراب الفرنسي لإنجاح المشروع الثوري الوطني باستغلال الفرنسيين المناصرين للثورة وبخاصة الشيوعيين منهم.

الصعوبات التي اعترضت البحث:

واجهتنا خلال انجازنا لهذا البحث عدة صعوبات أهمها ضيق الوقت المحدد من طرف ادارة الجامعة لإعداد الدراسة ومناقشة العمل في أجالها المحددة.

الخطة المعتمدة في الدراسة:

تناولنا في دراستنا للموضوع خطة تتضمن فصل تمهيدي وفصلين حاولنا قدر الإمكان تقديم إجابة حول ما يتعلق بالإشكالية المطروحة وأنهينا الدراسة بخاتمة وفق ما وصلت إليه من استنتاجات وملاحق هي على النحو التالي:

الفصل التمهيدي: عنوانه: **الثورة التحريرية الجزائرية**

وهي فترة نهاية حكم روجي ليونارد وبداية عهد سوستيل، حيث تطرقنا فيه إلى الاستعدادات العملية لتفجير الثورة التحريرية مبرزا فيه تأسيس المنظمة الخاصة التي تعتبر نواة جيش التحرير الوطني، ثم ميلاد جبهة وجيش التحرير الوطني الذي سيجابه الجيش الفرنسي وفق استراتيجية عسكرية، فاندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، وفي الأخير ذكرت مواقف الجزائريين منها وردود الفعل الفرنسية الأولية تجاهها تمهيدا لموضوع دراستنا.

الفصل الأول: القضية الإليزيه

حيث تطرقنا فيه الظروف المحيطة بظهور قضية سي صالح وتضمن طبيعة مشروع سلم الشجعان، وواقع الولاية الرابعة قبل قيادة صالح زعموم لها، ودور مصالح العمل البسيوكولوجي الفرنسية بالولاية، كما اننا تطرقنا لعملية سير المفاوضات للقضية الإليزيه وتضمن خلفياتها وموقف سي احمد الجيلالي ومحاكمة سي صالح ورفاقه، وانعكاسات القضية على مسار الثورة التحريرية

أما الفصل الثاني: فقد عنوناه **بشبكة فرنسيس جونسون**

حيث أبرزنا فيه منظور بعض الفرنسيين للثورة الجزائرية أثناء اندلاعها، ثم التعريف بشخصية فرنسيس جونسون نضاله ومساره وتأسيس الشبكة المساندة الثورة التحرير، ثم تعرضنا إلى مسألة اكتشاف الشبكة وموقف السلطات الفرنسية والرأي العام ومن ثم انعكاساتها على نشاط فيدرالية

جبهة التحرير الوطني بفرنسا، بعدها ختمنا الفصل بالتعرض إلى محاكمة شبكة جونسون وصداها داخل فرنسا وخارجها.

وأنهينا المذكرة بخاتمة، وهي جملة الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال دراستنا للقضيتان بتفصليهما.

المادة التوثيقية:

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع والمقالات العلمية عديدة باللغتين العربية والفرنسية، منشورة في دوريات وطنية ودولية، سعينا لاستنباط أهم ما جاء فيها، وهدفنا في ذلك أن أصل في ذلك إلى صياغة موضوعية للإشكالية المطروحة في الموضوع ويمكن تصنيفها كالآتي:

1. المصادر:

وهي في الغالب متنوعة باللغة العربية والفرنسية : أهمها (التقارير السياسية التسجيل وقائع و احداث الثورة التحريرية (**الولاية الرابعة**)، وتقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ أول ثورة نوفمبر 1954 (**الولاية السادسة**) التابعة للمنظمة الوطنية للمجاهدين ، كتابات محمد لخضر بورقعة (**شاهد على اغتيال الثورة**) وهي عبارة عن مذكرات ذات تفصيل دقيق حول قضية الإليزيه، إضافة إلى كتابات محمد صايكي (**مذكرات الرائد محمد صايكي شهادة ثائر من قلب الجزائر**)، و كتاب فرانسيس جونسون (**حرينا**) فضلا عن كتاب مارسيل بيجو **محاكمة شبكة جونسون .**

أما فيما يخص الجرائد فاعتمدت على جريدة المجاهد لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، وهي من المصادر الرئيسية لكتابة تاريخ الثورة.

أما الفرنسية منها فاعتمدت على مجلة من أجل الحقيقة وكتابات كوليت وجونسون . (L'Algérie hors la loi)

Ferhat ABBAS : Autopsie D'une Guerre, Edition Grainier, 199 Rue De La Plantes Paris, 1980

2.أما المراجع: بالعربية ، نذكر منها كتابات أكاديميين أمثال احسن بومالي (**إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى** (1954-1962)، وكتاب إبراهيم لونيسي، العقيد عميروش و عملية الزرق، عمر بوداود (**من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل**)، محمد تقية (**الثورة الجزائرية المصدر و الرمز و المال**)، ماري بيار ألوا فرانسيس جونسون (**الفيلسوف المناضل**)، ومحمد عباس (**ثوار عظماء شهادة 17 شخصية وطنية**).

بالنسبة للمراجع بالفرنسية:

اعتمدنا على كتابات:

Yves CORRIERE (Guerre D'Algérie)

Mohamed YOSFI,(Les Otages de La Liberté)

Gilbert MEYNIER , (Histoire Intérieure De Fin1954-1962)

3.الأطروحات والرسائل الجامعية:

وظفنا مجموعة من الأطروحات التي عالجت في بعض فصولها قضايا تخص موضوع بحثنا منها:

- محمد بن دارة، **الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية** (1955 - 1960)، أطروحة دكتوراه، اشراف مسعودة يحياوي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر ، 2007 – 2008.

- إبراهيم طاش، **السياسة الفرنسية في الجزائر و انعكاساتها على الثورة 1956 - 1958**، رسالة ماجستير، اشراف بوعزة بوضرساية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر ، 2008 - 2009.

- أحمد بن جابوا، **دور سي أحمد بوقرة في الثورة الجزائرية** (1954 -1959)، رسالة ماجيستير، اشراف مسعودة يحياوي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر ، 2001 – 2002.

- بن شرقي حليلي، **الولاية الرابعة ومخطط شال**، رسالة ماجستير، إشراف شاوشي حباسي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر ، 2005 – 2006.

4.المقالات والجرائد:

أ – المقالات:

- صالح بلحاج " **قضية قادة الولاية الرابعة** " المصادر"، العدد 18سنة 2008.

- يوسف الخطيب، **قضية الإليزي**، مجلة "أول نوفمبر"، العددان 116 -117 اكتوبر سنة، 1990.

- محمد العلوي " **من محطات العدور للقضاء على الثورة الجزائرية** " "مجلة أول نوفمبر"، العدادان 115. 114 أفريل سنة 1991.

ب – الجرائد:

- "كيف اهتدى روبير لاكوست إلى تسليح الثورة "، "جريدة المجاهد"، العدد 3 سبتمبر سنة 1956، جمعية أبناء الشهداء البوزقان (تيزي وزو)، ندوة تاريخية بقاعة المركز الثقافي البلدي، بتاريخ 10 جانفي 2010 إحياء ذكرى استشهاد طاهر عشيش.

- "هكذا حطمت الجزائر كبرياء المخابرات الفرنسية " جريدة الخبر، العدد 6951 بتاريخ 11 أكتوبر 2013، الجزائر.

- رابح بلعيد ، "العقد الحاسم وميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، جريدة رسالة الأطلس، العدد 147، الحلقة 54، من يوم 21-27 جويلية 1997م

الفصل التمهيدي: الثورة التحريرية الجزائرية بين 1954-1955

تمهيد

1. **الاستعدادات العملية لتفجير الثورة التحريرية**
2. **اندلا ع الثورة التحريرية الجزائرية**
3. **مواقف الجزائريين منها**
4. **ردود الفعل الفرنسية الأولية اتجاه الثورة التحريرية**

تمهيد:

حاولت فرنسا عند نهاية الحرب العالمية الثانية أن تستعيد هيبتها المفقودة وكبريائها، فظهرت بمظهر القوة تجاه شعوبها المستعمرة، في حين ان الشعب الجزائري اغتنم فرصة نهاية هذه الحرب للضغط على فرنسا لكي تستجيب لمطالبه تبعا لما شارك به بأبنائه من جهد حربي تحت راية الحلفاء طوال الحرب. فانتهزت فرنسا الفرصة التي سنحت مع مظاهرات 08 ماي 1945 لترتكب أبشع مجزرة في حق الشعب الجزائري والتي راح ضحيتها 45 ألف جزائري (وهو عدد نسبي). ومن المعلوم أن هذه المجزرة أعطت دفعا قويا لنشاط الحركة الوطنية وزادت الشعب وعيا بمطالبه وبينت في نفس الوقت استحالة الوصول إلى الاستقلال بواسطة النضال السياسي العقيم وقبول المساومات الفرنسية، فكان لا بد من رسم استراتيجية مقاومة جديدة بالانسياق نحو العمل المسلح.

1. الاستعدادات العملية لتفجير الثورة التحريرية:

1- 1 تأسيس المنظمة الخاصة:

ظهرت المنظمة إلى الوجود إثر انعقاد المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في 15 فيفري 1947 ببلكور وقد منحت هذه المنظمة طابع شبه عسكري يتولى الأعداد للثورة المسلحة. أسندت مهمة إنشائها وتنظيمها إلى محمد بلوزداد والذي باشر في تأسيسها وفق مبدأين:

الأول: اختيار المناضلين من الحزب لتجنيدهم وانخراطهم في المنظمة.

الثاني: الفصل التام بين المنظمة الخاصة والمنظمات الأخرى التابعة للحزب محافظة على السرية

حققت المنظمة نجاحا باهرا في تدريب المتطوعين، على حرب العصابات واستعمال الأسلحة وصنع القنابل حيث أصبح بإمكانها الشروع في العمل المسلح وبهذا باتت المنظمة الخاصة قوة عسكرية مدربة ومنظمة، تحكمها قوانين وتخضع لقيادة أركان وطنية نشيطة، لكن السلطات الاستعمارية اكتشفت أمرها في 18 مارس 1950م[1]، واعتقل العديد من أعضائها.

الأزمة الحادة التي نشبت سنة 1953 م داخل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بين الرئيس مصالي الحاج الذي طالب بمنحه صلاحيات مطلقة في تسيير شؤون الحزب وبين أعضاء اللجنة المركزية وعلى راسهم بن يوسف بن خدة الذين أصروا على تطبيق مبدأ القيادة الجماعية، وعلى إثر هذه الأزمة، جرت عدة إصلاحات كانت في مقدمتها إنشاء اللجنة الثورية الوحدة والعمل" R. .C U. A " في 23 مارس 1954.[2]

وكان من وراء إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، دوافع تمثلت فيما يلي:

---

(1) - محمد الطيب العلوي، **من مخططات العدو للقضاء على الثورة الجزائرية التحريرية**، الملتقى الأول حول تاريخ الثورة الجزائرية معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954م، باتنة، 1989، ص 23

(2) - في 23 مارس 1954تم عقد اجتماع بمدرسة الرشاد بالجزائر العاصمة، ضم قدماء المنظمة الخاصة بوضياف، ابن بولعيد ابن مهيدي رابح بيطاط، وبعض المركزيين دخلي المسؤول العام للتنظيم وعضو اللجنة المركزية، رمضان بوشوبة مراقب التنظيم، وبالتالي كان مكتب اللجنة الثورية للوحدة والعمل يتكون من أربعة أعضاء اثنان من المنظمة الخاصة، واثنان من المركزيين، كما أصدرت هذه اللجنة جريدة سرية داخلية سميت الوطني "le Patriote" وكان أخر إصدار لها في 05 جويلية 1954.

- المحافظة على وحدة الحزب وذلك بالسعي لإصلاح الطرفين المتنازعين.
- منح الحركة أو اللجنة قيادة ثورية، عاقدة العزم على مبادرة العمل.
- دعوة كل المناضلين بعدم تبني نزاعات القيادة، وأخذ موقف الحياد بين المصاليين والمركزيين.

خلال شهر جوان 1954م قرر بوضياف، ابن بولعيد، ديدوش مراد استدعاء الأعضاء القدامى في المنظمة الخاصة بهدف دراسة تطورات الوضع، وتوجيه نشاط اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ومباشرة الإجراءات الضرورية للشروع في العمل، لأن محاولة الصلح بين التيارين المصاليين والمركزيين باءت بالفشل بسبب انفجار الأزمة الحزبية بين الفريقين، هذا ما أدى إلى عدم وجود سبب يبرر استمرار وجود اللجنة الثورية للوحدة والعمل وحينها أعلن محمد بوضياف زميله عبد الحميد مهري بأن اللجنة انتهت.[1]

1-2 ميلاد جبهة وجيش التحرير الوطني

بعد أن فشلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مساعيها المتمثلة في توحيد صفوف الحزب من جديد، هنا وبعد أن تأكد الاختلاف في وجهات النظر لم يبق امام محمد بوضياف وجماعته إلا التوجه للتحضير الجدي للثورة المسلحة[2] وهكذا بتاريخ 25 جوان 1954[3]، التقى 22 مناضلا، كلهم من أعضاء المنظمة الخاصة في اجتماع، عقد ببيت إلياس دريش في حي Clos Salembier من أجل تدارس الوضع الداخلي المتأزم في صفوف الحزب، ومباشرة الإعداد للثورة المسلحة والتعجيل بتفجيرها والتشاور حول الموقف الواجب اتخاذه بالنسبة للمستقبل ، ترأس الاجتماع مصطفى بن بولعيد وتبلور النقاش في موقفين:

- **الأول:** يدعو إلى العمل المسلح المباشر كوسيلة وحيدة لتجاوز أزمة الحزب.
- **الثاني:** تبني مبدأ الكفاح لكنه يرى ضرورة التريث، وتحين الوقت المناسب لذلك.

---

(1) - عيسى كشيدة ، **مهندسو الثورة**، تر: موسى اشرشور، منشورات شهاب ، 2003 ، ص 18.

(2) - محمد عباس، **ثوار عظماء**، دار هومة، الجزائر، 2001، ص 21.

(3) - عيسى كشيدة، **مرجع سابق**، ص 20.

وبعد ذلك كلف محمد بوضياف بتقديم تقرير للجنة الـ 22، تم فيه تحديد الصعوبات والمشاكل التي كانت تطرح بشدة على قادة الثورة، كالتسلح والتموين بالذخيرة وأساليب التجنيد، وختم تقريره بالعبارة التالية:" نحن الأعضاء السابقون في المنظمة الخاصة ينبغي علينا أمام أزمة الحزب، ووجود حرب تحرير بكل من تونس والمغرب أن نتشاور، ونقرر ما ينبغي عمله مستقبلا."

انتهى اجتماع الـ 22 بجملة من القرارات التاريخية منها:

- الحياد أو عدم الدخول في الصراع بين المركزيين والمصاليين.
- العمل على توحيد جناحي الحزب.
- تدعيم موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل في أهدافها الثلاثة: الثورة، الوحدة، العمل.
- انتخاب قيادة وطنية جديدة تتكون من خمسة أعضاء.

بعد ذلك تم انتخاب محمد بوضياف مسؤولا وطنيا، وعين قادة تتكون من: (بوضياف، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، رابح بيطاط) عرفت باسم" لجنة الخمسة".[1] وكلفت هذه اللجنة بالإشراف على الإعداد للثورة وتحديد تاريخ اندلاعها، وعقدت أول اجتماع لها في 28 جوان 1954 م ، عند المناضل عيسى كشيدة بحي القصبة التقييم الوضع، ومن القرارات التي اتخذتها القيادة في اجتماعها الأول :

- مواصلة ضم الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة، وإعادة هيكلتهم في التنظيم الثوري الجديد.
- استئناف التكوين العسكري اعتمادا على قرارات المنظمة الخاصة.
- تنظيم فترات تكوين في المفرقعات لصناعة القنابل اللازمة لإعلان الثورة.

بعدئذ لجأت لجنة الخمسة إلى إزالة الشكوك ومحوها، فقامت بدعوة كريم بلقاسم إلى الانضمام إليها، لتصبح فيما بعد تعرف باسم لجنة الستة، حيث عقدت هذه اللجنة سلسلة من الاجتماعات السرية بالجزائر العاصمة، تقرر فيها بعث نشاط المنظمة الخاصة وتكثيف التدريبات

[1]- محمد لعقاب، **الثورة بحاجة إلى ثورة، جريدة** صوت الأحرار، عدد خاص، الجزائر، 1 نوفمبر 2004، ص30.

العسكرية وجمع الأسلحة، وصناعة المتفجرات وتم تقسيم البلاد إلى خمس مناطق وتعيين قائد كل منطقة ومساعده.[1]

في 23 أكتوبر 1954 م عقدت لجنة الستة آخر اجتماع لها بالعاصمة بمنزل المناضل بوكشودة مراد، وتم الاتفاق على:

- حل اللجنة الثورية للوحدة والعمل وتسمية الهيئة التي تقود الثورة بجبهة التحرير الوطني، مدعمة بجناح عسكري يدعى جيش التحرير.
- تحديد تاريخ اندلاع الثورة والمصادفة لليلة أول نوفمبر 1954م ، وبالضبط على الساعة الصفر ليلا.[2]
- المصادقة على البيان السياسي، الذي سينشر صبيحة أول نوفمبر وهو يحدد أهداف الثورة ووسائل الكفاح، ويدعو الشعب والأحزاب للانضمام إلى الثورة.

2. اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية:

اتفقت لجنة الستة على الإعلان الثورة بتاريخ 15 أكتوبر 1954 م إلا أن هذا التاريخ سرعان ما تغير بسبب تسرب الخبر واطلاع بعض المركزيين عليه في الخارج - القاهرة - والجزائر العاصمة فتأجل تاريخ تفجيرها إلى آخر اجتماع عقدته لجنة الستة وكان ذلك في 23 أكتوبر 1954.

بعد ذلك تم تكليف محمد بوضياف بالسفر إلى القاهرة لإبلاغ الوفد الخارجي المتكون من: أحمد بن بلة. حسين آيت أحمد محمد خيضر، بساعة الصفر من الفاتح نوفمبر 1954 لاندلاع الثورة، واعلان بيان أول نوفمبر، وتنظيم عملية سحبه [3]ويعتبر هذا البيان أول ميثاق للثورة، تضمن ما يلي:

- تشكيل قيادة عليا للثورة.
- إعداد برنامج تحسيس بالثورة، وتصفية الاستعمار والقضاء على مخلفاته

---

(1) - عيسى كشيدة، **المرجع السابق**، ص 41.

(2) - محمد لعقاب، **نفس المرجع**، ص30

(3)- محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص 247 - 248

- برنامج مستقبلي وهو بناء الدولة الجزائرية.
- بيان الأسس السياسية لهذه الدولة، وتحليل الوضع القائم وإدانة الأحزاب السياسة القائمة.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الجغرافي العربي الإسلامي.

بذلت لجنة الستة مجهودات من أجل تفجير الثورة، وتم اختيار أول نوفمبر لأنه يمثل عيد القديسين بالنسبة للفرنسيين وكذلك يمثل عطلة للجنود الفرنسيين مدة 24 ساعة لراحتهم.

وفي الساعة الصفر من ليلة أول نوفمبر 1954م ، تقرر الشروع في العمل الثوري، وبعدها سيتم تنظيم الثورة وهيكلتها، وتكييف مؤسستها وهو ما يؤدي إلى وضع الجميع أمام الأمر الواقع أي الشروع في حرب التحرير ومن ثم دفع الجميع للمساهمة فيها ومن لم يساهم فيها يعتبر غير وطني.[1]

وفي الحقيقة إن إستراتيجية قادة الثورة كانت تقوم على أساس خلق جهاز سياسي لجبهة وجيش التحرير الوطني وقد اعتمد المناضلون السرية التامة، وفي هذا الصدد يقول أحمد الوهراني "...لم يكن المناضلون يعرفون الأمور السرية، ولا حتى الأسماء الحقيقية للقادة، وكان يتم تكوين خلايا، كل خلية لا تعرف الأخرى، وكل واحدة لها قادة يحملون بطاقات تعريف عديدة حتى يتمكنوا من الدخول والخروج من الوطن متى شاءوا...".

3. مواقف الجزائريين منها:

- **موقف المركزيين والمصاليين من الثورة التحريرية:**

إن اندلا ع الثورة ليلة اول نوفمبر 1954م، يشكل حدثا سياسيا وعسكريا مفاجئا للجميع: للاستعمار الذي لم يكن يتوقعه في خضم الأزمة الحادة والصراع المحتدم الذي كانت تعيشه حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية.

---

[1] - عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان 1997، ص 365.

وللشعب بحكم ارتباطه بالأحزاب الوطنية خاصة الاتجاه الاستقلالي سياسيا وجمعية العلماء دينيا وثقافيا.... وبحكم الوضع الذي كانت عليه هذه من الانقسام والمشاكل .... فقد فاجأتهم الثورة ومفجرها: " جبهة التحرير الوطني".[1]

أما القوى السياسية الوطنية، فإن جزء منها، حركة الانتصار بجانبيها: المصاليين والمركزيين قد كانت على علم بالموضوع وعلى دراية بالتحضيرات الجارية في هذا السبيل، لكنها لم تكن تعلم بالموعد وجدية الموقف، حتى فاجأتها هي الأخرى فكان موقفها مكتنفا بالتردد والإحراج، خصوصا " اللجنة المركزية " بحكم وجود قياداتها: حسين الأحول، محمد يزيد بالقاهرة، ووردت الأنباء عنهما أنهما استجابة لنداء الثورة المعلنة ووضع نفسيهما في خدمتها في الخارج، لذلك فقد اعتبرت قيادة الداخل للجنة المركزية للثورة "انقلابا" داخل حركة الانتصار « MTLD » ، واتهموا بن بلة بالوقوف خلفه، ولعل أصدق تعبير عن ذلك الموقف قولهم في تلك العبارة (إن مؤسسي الجبهة قد أشعلوا النار في الجزائر، لكن القدر موجود في القاهرة لذلك فإن الاكلة لن تكون جاهزة أبدا".

تعكس هذه المقولة واقع الازدراء والتهكم بالثورة ومفجريها، وروح اللامسوؤلية في التعاطي مع الحدث من جهة، ومن جهة ثانية تحركت هيئة أركان اللجنة المركزية الموجودة بالجزائر، بزعامة كل من بن يوسف بن خدة، أحمد بودة، مصطفى فروخي...، حيث حرروا رسالة موقعة ثم توجيهها إلى وزير الداخلية الفرنسي آنذاك "فرنسوا ميتران" مما جاء فيها: (... من الضروري والأكيد إتباع سياسة تهدئة تقوم على وضع حد للقمع ووقف المتابعات الجارية، إن إطلاق سراح جميع المسلحين السياسيين ...تشريعي عريض، والاعتراف لكل الجزائريين بحقهم في ممارسة كل الحريات الديموقراطية التي يخولها الدستور الفرنسي هي الإجراءات الأولى التي يتعين اتخاذها).[2]

يبدو أن المجموعة لا تزال تحيا في سياق ماضيها "الإصلاحي"، وتتشبث بمنطق "المطالبة السياسية" وكأنها لم تدرك بعد أن الثورة قد أقبرتها، - كأسلوب تحقيق الحقوق - إلى غير رجعة. وقد

---

(1) Ferhat ABBAS : Autopsie D'une Guerre, Edition Grainier, 199 Rue De La Plantes Paris, 1980 ، P 45.

(2) Ferhat ABBAS, op, cit, P46

اعتبر المجاهد "علي كافي" بأن انطلاق الثورة بالنسبة للمركزية كانت " سقطة للنخبة" أي البيانيين والشيوعيين معا.

أما بشأن جماعة الخارج: الأحول، يزيد والشاذلي المكي" فسيخوضون مع ممثلي الجبهة "آيت أحمد، بن بلة وخيضر " والعلماء: الإبراهيمي، الورتلاني وأحمد بيوض، وأحمد مزغنة وممثل المصالية حوارا ونقاشا سيفضي في نهايته إلى تشكيل جبهة مشتركة لدعم الثورة ومساندتها عرفت "بجبهة تحرير الجزائر"، وهي هيئة مكملة للجبهة في الداخل.[1]

أما الجناح الثاني في حركة الانتصار للحريات الديموقراطية ممثلا في " المصاليين": فقد اختلف موقفهم من الثورة والجبهة عن موقف المركزيين، حيث ومنذ الانطلاقة الأولى للثورة أبدوا تجاوبا إيجابيا معها منذ الشهر الأول 1954م، وحرص أنصاره على تبنيه لكن مصالي الحاج لم يعترف بالجبهة كممثل خارج إطار زعامته، ناهيك أن يقوم ضده، فكان خلافه معها حول الزعامة والسلطة ولا غرابة في ذلك فإن مصالي الحاج، كما كان قبل اندلا ع الثورة وتحديدا في مطلع سنة 1951م قد أقر ضرورة إعادة بعث " المنظمة الخاصة " من جديد وأمر آيت أحمد بتحضير مخطط يهدف إلى إعادة تنظيمها، لتحضير الكفاح المسلح[2]، لكن الأزمة التي نشبت داخل الحزب عطلت المشروع وكان مقررا أن تعلن الثورة حسب ما يذكر د. رابح بلعيد يوم 21 سبتمبر 1952م .[3]

وقد اتخذ مناضلو الحركة في المهجر (في فرنسا خاصة) موقف تأييد ومساندة للثورة، رغم عدم علمهم بها وبمفجريها سابقا، اعتقادا منهم أن الزعيم مصالي هو من خلقها، وأصدروا نشرة تحت اسم "العمل الجزائري" Action Algérienne" نددوا فيها بالقمع الذي طال المناضلين وحركاتهم،

---

(1) - علي كافي، **مذكرات من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946م-1962م**، ط 1، دار القصبة الجزائر، 1996م، ص 57.

(2) - محمد حربى، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد وصالح مثلونى، ط 1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994م، ص ص 12-13.

(3) - رابح بلعيد، **العقد الحاسم وميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، جريدة رسالة الأطلس، العدد 147، الحلقة 54، من يوم27 - 21 جويلية 1997م

كما طالبوا الحكومة الفرنسية والولاية العامة بالجزائر بالدخول في المفاوضات مع الممثلين الأكفاء للشعب الجزائري.[1]

تحرك المصاليون لمواكبة الثورة وتطوراتها، لكن ضد الجبهة كإطار سياسي وجيش التحرير كإطار وهيئة عسكرية للثورة، فأنشئوا في ديسمبر 1954م تنظيمين موازيين لهما وهما: " الحركة الوطنية الجزائرية" كتنظيم سياسي و "جيش الشعب الجزائري "كتنظيم عسكري، ورفضوا الاعتراف بجبهة التحرير وجيش التحرير وبدؤوا عملياتهم بالموازاة لهما، واستمر الحال كذلك من أواخر 1954م إلى ربيع 1957م، لتتمكن الجبهة وجيش التحرير في الأخير في حسم الأمر لصالحهما بعد القضاء على آخر فلول التنظيم العسكري للمصاليين بقيادة الجنرال بلونيس.

المؤكد أن بعض العناصر المعادية لمصالي الحاج والرافضة للمنطقة في الإدارة والسلطة والحكم الفردي، كان لهم ضلع كبير في حرمان الثورة من خدمات الرجل وتجربته الشخصية الكاريزمية- الفذة وباعتباره الزعيم الأول للشعب والجماهير الجزائرية قبل الثورة، ذلك أن تعلقه " بالزعيم " المعبر عن طموحاته ورغباته، جعله أي الشعب يكشف نفسه، في مرحلة النضال السياسي الوطني لفترة غير قصيرة في شخص مصالي الحاج زعيم الوطنية الجزائرية الأول قبل اندلا ع الثورة دون منازع.

يعترف "محمد بوضياف " بعد الاستقلال لبعض مقربيه " بالخطأ التاريخي والسياسي"، الذي ارتكبه شخصيا، مع زملائه في لجنة 06، حينما أصر على رفض زعامة مصالي للثورة، بدوافع شخصية أكثر منها أي شيء آخر وقال فيما معناه: " لو قبلناه زعيم للثورة لكفانا كل هذه الخسائر والنزاعات"كان ذلك بعد أزمة صيف 1962م[2].

إلى جانب هذا فإن "محمد حربي" يذكر أن "عبان رمضان" قال للشيخ الحسين بن الميلي في ربيع سنة 1955م: (سنتبع الطريقة التي تشككه في وطنيته يعني مصالي الحاج وقد بدأنا في نشر البلاغات لاستغلال العمليات التي يقوم بها أنصاره لصالحنا).[3]

---

(1) - علي كافي، **المصدر السابق**، ص 55.

(2)- محمد حربي، **نفس المرجع**، ص 156

(3) - مولود قاسم نايت بلقاسم، **الجزائر وهيبتها الدولية**، ط 1، الجزائر، 1986م، ص 47.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل كان حقا في صالح الثورة ابعاد مصالي الحاج منها؟ باعتباره الرجل الذي طالما دعا إلى الثورة واستمر داعيا لها حتى انطلاقها.

هل من الممكن أن يظهر " مصالي " الزعيم الراديكالي - وأبو الوطنية ورائدها- كرجل مضاد للثورة؟ أم أن الأمر مبيت؟ حقيقة إننا لا نملك في الوقت الراهن الوثائق التي تثبت صحة هذا الرأي أو نفيه.

- **موقف جمعية العلماء المسلمين من الثورة التحريرية:**

إن موقف جمعية العلماء من الثورة وجبهة التحرير الوطني وعملها، قد بدأ اللحظة الأولى "متحفظا مرتبكا " ، ذلك أن الجمعية في أصل نشاطها لا يتعاطى السياسة، لكن حدثا كالثورة واندلاعها يفرض عليها موقفا صريحا منه، وقد ذكر المجاهد علي كافي في مذكراته (أن العلماء لم يكونوا في الصورة يوم الانطلاقة، بسبب أزمة الصراع التي كانت تعيشه الجمعية وانقسام قياداتها بين الخارج والداخل، حيث كان رئيسها الإبراهيمي والورتلاني والشيخ البيوض في القاهرة 1952م، وكانت القيادة موزعة بين الشيخ خير الدين والمدني والشيخ العربي التبسي.

ويذكر أن النائب الأول للرئيس الشيخ العربي التبسي: (...كان بأفكاره وتوجهاته وقناعته أقرب إلى هضم الثورة وضرورة الإسراع بتأييدها).[1] لكن ذلك كان موقفا شخصيا إذ لم يصدر عن المجلس الإداري للجمعية شيئا رسميا، إلا في منتصف جانفي 1955م.

إلا أن التاريخ يسجل عن قيادتها في الخارج ممثلة في رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي إصداره بمعية الورتلاني بيانا يدعو فيه للثورة والالتفاف حولها، وكان ذلك بتاريخ 15 نوفمبر 1954م تحت عنوان: " نداء إلى الشعب الجزائري المجاهد نعيذكم بالله أن تتراجعوا". مما جاء فيه: (أيها المسلمون الجزائريون. احتلت فرنسا وطنكم منذ قرن وربع قرن، وشهد لكم التاريخ بأنكم قاومتموها مقاومة الأبطال ... لم تبق لكم فرنسا شيئا تخافون عليه...إن التراجع معناه الفناء... إنكم مع فرنسا في موقف لا خيار فيه، ونهايته الموت، فاختاروا ميتة الشرف على حياة العبودية التي هي شر من

[1] - مولود قاسم نايت بلقاسم، **نفس المرجع**، ص47..

الموت... أيها الإخوة الأحرار: هلموا إلى الكفاح المسلح.... إنما هو الكفاح المسلح فهو الذي يسقط علينا الواجب، ويدفع عن ديننا العار فسيروا على بركة الله، وبعونه وتوفيقه إلى ميدان الكفاح المسلح... إما موت وراءه الجنة وإما حياة وراءها العزة والكرامة).[1]

كان هذا البيان صادرا عن مكتب جمعية العلماء المسلمين بالقاهرة بتوقيع الإبراهيمي والورتلاني، فهل بعد هذا من تشكيك في موقف العلماء في نصرة الثورة والدعوة إليها؟ إلا أن مسألة الموقف من الجبهة والانخراط فيها فلم يقع بشأنه ما وقع مع الثورة.

أن العلماء أنشأوا مع زملاء لهم في القاهرة من حركة الانتصار والمصاليين جبهة مشتركة هي "جبهة تحرير الجزائر " مما جاء في ديباجيتها والنقاط المتفق عليها التأكيد على الصفة الإجماعية حولها اعتبار أن:

- الشعب الجزائري على اختلاف أفراده وهيئاته فيما يخص الكفاح المسلح، ككتلة موحدة هي الأمة الجزائرية ومن شذ في النار.[2]
- تسمية الهيئة المنضوية تحت لواءها أبناء الجزائر المسؤولون المقيمون في القاهرة "جبهة تحرير الجزائر". تعمل الهيئة لتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي، ومن كل سيطرة أجنبية.
- الجزائر عربية الجنس، مسلمة العقيدة، فهي بالإسلام والعروبة كانت وعلى الإسلام والعروبة ستعيش، وفي ذلك تحترم جميع الأديان والمعتقدات والأجناس.
- الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، الذي هو جزء من العالم العربي الكبير .... وضرورة الإيمان بتوحيد الكفاح بين أقطار المغرب العربي الثلاث.[3]
- جبهة تحرير الجزائر مستعدة من الآن لتندمج في هيئة أجمع وأشمل للأقطار المغربية الثلاث، بنظام يوضع ومسؤوليات تحدد.

---

(1) - محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول** ، ط 1 ، دار البعثة القسنطينية ، الجزائر ، 1984 م ، ص 32.

(2)- الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1992، ص38.

(3) - **نفسه**، ص38

- **موقف البيانيين من الثورة:**

حتى عشية قيام الثورة التحريرية 1954م لا يزال الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري « UDMA » وزعيمه فرحات عباس، يراوده الأمر في إمكانية إدخال إصلاحات جذرية على النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر، والحلم بإنشاء جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا، وتجنب ثورة شاملة ينكوي بنارها الجميع، ومن هذا "التطلع الخائب" بني هذا الاتجاه وزعيمه الموقف من الثورة والجبهة معا.

حيث وصف تارة عملياتها "بالأعمال الفوضوية المتهورة وأخرى " بالحمقاء والمغامرة" ثم " باليائسة" ودعا إلى تحكيم العقل وسيادة منطق الحكمة " والمفاوضات" لبحث حل المشكلة الجزائرية. وقد قال عباس فرحات في شأن هذا: (لقد قلنا في وقت سابق ونكرره اليوم: لا يمكن وضع حد لهذه الانفجارات التي ليست في الحقيقة سوى أعمال يائسة إلا بإنهاء هذا النظام والاستجابة لطموحات شعبنا).[1]

استمر موقف البيانيين من الثورة ضمن هذا المنظور مشكك في قدرتها على النجاح وتحقيق الهدف واثقا بالحلول السلمية التفاوضية كوسيلة مثلى لحل المشكلة، ومتعلقا بعلم الجمهورية الجزائرية ضمن الإطار الفرنسي الذي لم يفارقه، إلى أن حل الربيع أي بعد حوالي سنة 1955م أي بعد ستة أشهر من اندلاع الثورة، حيث أرسل فرحات عباس رسالة إلى كريم بلقاسم مع شخص يدعى عمار القامة، يبدي فيها رغبته بالاتصال بالثورة وقادتها، مما جاء فيها: (من رئيس الإتحاد الديمقراطي الجزائري فرحات عباس، يريد الاتصال بجبهة التحرير في أقرب الآجال)

فعلا حدثت الاستجابة من قيادة الثورة، ووقع ترتيب لقاء مع كل من عبان رمضان وعمر أوعمران في منزل الأخير بتاريخ 26 ماي 1955م، وحدث حوار حول قضايا الثورة، ودار بينهم نقاش طويل كانت خلاصته أن عرض ممثلا الجبهة على "عباس" حل تنظيمه السياسي

---

[1]- الجمعي خمري، **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية الى الجزائر الجزائرية**، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003، ص233

«UDMA» والالتحاق جماعيا بالثورة وبجبهة التحرير الوطني، لكن فرحات عباس بدهائه ولباقته المعهودة رد عليها قائلا: لست الوحيد الذي يقرر في الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، يجب أن أستشير الدكتور "فرانسيس والأستاذ "بومنجل ".

وهو رد فيه مراوغة ومناورة ونوع من التهرب من الموقف، كما يحمل أفق ديموقراطية تشاوري، إلى جانب التعلق بأخر بصيص من الأمل في حل سلمي دون اللجوء إلى العنف التسوية الأزمة القائمة مع فرنسا. لكن ذلك - مع قطار الثورة الذي رحل دون عودة إلى الوراء- يبدو مضيعة للوقت وتعلق بالسراب والوهم.

يواصل فرحات عباس التعبير عن موقفه السلبي من الثورة وجبهتها، حيث بعد مرور حوالي سنة من عمر الثورة نجده يعود ثانية، ويخاطب الفرنسيين، منتظر منهم الاستجابة " المعجزة" محذرا كذلك قائلا: (إذا ضعفت فرنسا أمام التصلب الكولونيالي فإنه لم يعد أمام الجزائريين سوى أحد الخيارين: إما السجن أو الصعود إلى الجبال).

وكأنه به ينصح المستعمرين بالتعقل وإنقاذ الموقف، قبل فوات الأوان، وتغيير الموقف لصالح الثورة.[1] هكذا وبعد جهود مضنية وغير مثمرة بذلها "عباس" في سعيه لإقناع المستعمرين وغلاتهم من المستوطنين للبحث عن حل "ديموقراطي سلمي" للمشكل الجزائري، وبعد إخفاقه في مسعاه ذلك، يقرر أخيرا الالتحاق بخيار الشعب الجزائري النهائي المتمثل في الانضمام إلى الثورة ورجالها في كفاحهم المسلح. وقد تم ترتيب له عملية الخروج من الجزائر عبر السفر إلى باريس، مرورا بسويسرا إلى القاهرة في ربيع سنة 1956م، ومن القاهرة وفي ندوة صحفية عقدت بتاريخ 22 أفريل 1956م مع رفيقه أحمد فرانسيس وتوفيق المدني، يعلن الالتحاق بالثورة، وحل تنظيمه السياسي « Udma » لصالح الثورة والانضواء تحت راية جبهة التحرير الوطني.

بذلك طوي "عباس" وتياره أخر صفحة من نضاله السياسي السلمي من أجل " الجزائر جزائرية"L' Algérie Algérienne " ضمن الإتحاد الفرنسي وقد كتب بهذا الخصوص قائلا:

---

(1) - الجمعي خمري، **نفس المرجع**، ص 226

كنا نؤمن بالحواريين الفرنسيين والمسلمين، لكن النظام الاستعماري المتعنت والرافض لكل تجديد وتغيير، والذي لم يكن يؤمن إلا بالحلول القائمة على القوة، دفعنا إلى الانضمام علانية إلى رجال يناضلون في جبهة التحرير الوطني وفي ذلك تحميل للمسؤولية للنظام الاستعماري، وحكوماته التي لم تصغ إلى صوت العقل والتحاور ....والإقرار بإفلاس الشعارات السابقة المرفوعة في إقناعهم بشرعية مطالب الشعب الجزائري وقواه الحية، كذلك تبرير "للنهج الجديد" القائم على الثورة والكفاح المسلح لتحصيل ذلك الحق المقدس، ممثلا في الحرية والاستقلال، وقد جاء توضيح ذلك على لسانه بالقول: (لقد انتهى زمن المثالية الجمهورية بعد ثلاثين سنة من العمل السياسي[1]، وحان وقت الدعوة الصريحة للانفصال عن فرنسا التي لم تستوعب الدروس أبدا، فهي تلميذ بليد أو ضعيف).

منذ ذلك التاريخ ينتهي عهد " الوصاية الفرنسية في عقل وني سلوك الرجل السياسي، عباس فرحات، ويبدأ عهد جديد يكون فيه سيد نفسه، وعونا للثورة التي انخرط فيها ناشطا فعالا، دبلوماسيا محنكا...وقد تركز نشاطه ضمن الوفد الخارجي للثورة بالقاهرة ثم بتونس على : شرح أهداف الثورة للرأي العام الفرنسي والعالمي، والتحرك باتجاه المنظمات الدولية الكسب تفهمها وموقفها المساند للثورة وكفاح الشعب الجزائري، في سبيل حريته واستقلاله، ومن خلال كل ذلك: العمل على " تدويل القضية الجزائرية" ضمن إطار الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى التابعة لها إلى جانب كسب وجلب الدعم السياسي المادي والعسكري لصالح الثورة لدى الدول المناهضة للاستعمار، خصوصا المجموعة الاشتراكية والشيوعية، كالصين، يوغسلافيا....الخ. وقد أراد "عباس" أيضا للتنظير للثورة فكريا وسياسيا، وهذا ما سيعمل لأجله مع عبان رمضان في مؤتمر الصومام 1956م وما بعده.

[1] - يوسف قاسمي، **"المنطلقات الفكرية للثورة الجزائرية"**، مجلة الحوار الفكري، العدد 4، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ،2004م، ص 147.

- موقف الحزب الشيوعي الجزائري:

لقد دأب الحزب الشيوعي الجزائري منذ ظهوره، كفرع للحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1924م ثم استقلاله عنه سنة 1935، إلى تبني الأطروحات الادماجية حيال السلطة الكولونيالية، غير معترف بكينونة المجتمع الجزائري وهويته المستقلة: روحيا، ثقافيا، وسياسيا، منكرا عليه تاريخه ووجود الدولة الجزائرية قبل الغزو الفرنسي لها سنة 1830م معتبرا أنها لا تزال في طور التكوين والتشكيل، حسب تعبير أحد زعمائه قبل الحرب العالمية الثانية، وهو"موريس توريز"M . Touriz " أمين عام السابق. وظل متمسكا بموقفه ذاك، لم يتزحزح عنها خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها حتى عشية اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954م مؤمنا "بالشرعية السياسية" في مطالبته بالحقوق والمساواة و"بالوسيلة الانتخابية" أداة مفضلة في المشاركة في إدارة شؤون المستعمر المفيدة خوفا من هيمنة امبريالية بديلة للهيمنة الفرنسية في 4 جانفي 1954م دعت " اللجنة المركزية " للحزب الشيوعي تصريح أذاعته إلى فكرة بناء مشروع " مؤتمر وطني جزائري "كانت قد اقترحته من قبل في 20 ديسمبر 1953م حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

لكن الدعوة لم تلق الاستجابة من قبل الاتجاهات الوطنية الأخرى، بسبب انشغالها بأوضاعها الداخلية المتأزمة. وبعد اندلاع الثورة، وقف منها الشيوعيون موقف المعارض والرافض لها ولجبهة التحرير الوطني وقد انبرى قادة الحزب في تحميل المستعمر مسؤولية ما حدث.

مما جاء في بيان المكتب السياسي للحزب التأكيد على أنه: (يرى أن هناك في أصل هذه الحوادث شيئا اسمه السياسة الاستعمارية القائمة على الاضطهاد الوطني وخنق الحريات والاستقلال).[1]

ثم نجده يتمادى في موقفه ذلك، من خلال إرسال وفد رفيع المستوى عن المكتب السياسي إلى منطقة الأوراس (معقل الثورة) ليتحرك لإقناع مناضليه وعموم الشعب، بضرورة عدم الانسياق وراء

[1] - سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، ط 1، دار المصرية اللبنانية، 2003، ص 357.

المغامرين والمعلمين، وإلزامهم بعدم الانخراط في الثورة.... ويستمر على موقفه ذاك الرافض للثورة، غير المعترف بجبهة التحرير الوطني".

معللا موقفه - في رسالة بعث بها للجنة المركزية للحزب في 12 جويلية 1956م إلى قيادة جبهة التحرير الوطني طارحا الحجج والدوافع التي ألزمتها باعتماد موقف الرفض[1] معتبرا أن حل " الحزب الشيوعي الجزائري" لصالح الانضمام إلى جبهة التحرير هو بمثابة: إدانة أو عدولا عن ماضيه، ونضالا ته وتقاليده).[2]

لكن الحزب الشيوعي حسب رأي سليمان الشيخ، سيذهب في التأييد التدريجي، الأكثر صراحة لحركة التحير الوطني " بمقدار ما كان النضال المسلح يتطور..."[3]

غير أننا نجده يدافع عن كيانه السياسي ووجوده الحزبي، رغم صدور قرار حله من قبل السلطات الفرنسية في 13 سبتمبر 1955م، داخلا بذلك "عهد السرية" في العمل، بدلا من الانصهار في "جبهة التحرير" وتنظيمها الثوري.

كما سيعمل على تنظيم "مليشيات" موازية الجيش التحرير الوطني"، تمارس العنف من خلال عناصر الحزب ومؤيديه، دعيت ب: "المحاربين من أجل الحرية". لكنها لم تكن سندا للثورة أو مؤمنة بها، بل جاءت في سياق ومن منظور صراع الطبقات، مع الاستمرار في الاحتفاظ بجهازه العضوي والايديولوجي في نشاطه، تحسبا للمستقبل، وسيحل التنظيم "المليشيا" التابع له لصالح جيش التحرير في 01 جويلية 1956م، بينما يتمسكون ببقاء تنظيمهم السياسي " الحزب الشيوعي " بعيدا عن الخيار الذي سلكته بقية الأحزاب الوطنية الأخرى: (الإتحاد الديمقراطي، جمعية العلماء، واللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية والتي حلت تنظيماتها وانصهرت في بوتقة جبهة التحرير.

بذلك يظل الحزب الشيوعي الجزائري الوحيد "خارج السياق الثوري" وكفاح الشعب الجزائري، على أنه رغم إقراره لمناضليه إمكانية الانضمام بصفة فردية إلى جبهة التحرير الوطني، حسب اختيارهم

---

(1) - André MOINE, La guerre D'algérie, Edition Sociales, Paris ،1978 ،p87.

(2) -André MOINE, op cit ،p87.

(3) - سليمان الشيخ: **المرجع السابق**، ص 358.

وقناعتهم الفردية، كان من بينهم أمينهم العام السابق "عمار أوزقان" الذي التحق بالثورة بصفته الشخصية.[1]

4. ردود الفعل الفرنسية الأولية تجاه الثورة التحريرية:

قامت الشرطة الفرنسية في الأسبوع الأول من نوفمبر إلقاء القبض على المناضلين في حزب مصالي الحاج أمثال مولاي مرباح والمناضلين في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أمثال يوسف بن خدة واعتبرتهم بمثابة قادة الحركة الثورية، في حين تبين فيما بعد من خلال محاكمتهم عام 1955م أنه لا علاقة لهم بتنظيم ثورة نوفمبر 1954م.[2]

كما حلت حركة الانتصار رسميا في 5 نوفمبر 1954م لأنه اعتقدت أنها أيضا وراء هذه الأحداث الخطيرة وهذا ما أشار إليه تصريح رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك ماندیس فرانس جاء فيه: "لقد حللنا حركة الانتصار، وشنت الشرطة الفرنسية حملة واسعة من الاعتقالات الأعضاء هذه الحركة في الجزائر وفي فرنسا نفسها، لأننا متأكدون لأنها إذا لم تكن لها المسؤولية المباشرة في التمرد على الأقل صاحبة القيادة الإيديولوجية فيه إذ هي التي زودته بالعناصر الأكثر تعصبا".

كما قامت السلطات الاستعمارية بحل كل جرائد الحركة، ومنها جريدة الأمة الجزائرية السان حال المركزيين وذلك يوم 20 نوفمبر 1954م. وقد أصدر المركزيون بهذا العدد بلاغا جاء فيه أن العدد الأخير من الجريدة تم حجزه في كامل عمالة قسنطينة، مع الملاحظة أنه لم يقدم مقابل هذا الحجز أي تفسير، إن هذا الحجز الذي قاموا به هو عمل غير شرعي إننا نحتج بشدة ضد هذه المحاولة الجديدة لخنق الحركة الوطنية الجزائرية، خاصة في هذا الوقت الذي تتكالب فيه الصحافة الاستعمارية بزرع الاضطراب والدعاية إلى الحقد العنصري والقمع.

---

(1) - محمد حربي، **المرجع السابق**، ص 23

(2) - عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص404.

كما صدر قرار يخول للجيش الفرنسي حق الاستيلاء قسرا على حاجاته في الجزائر وأرسلت من الحلف الأطلسي إلى الجزائر قوات، وأخذت الطائرات تلقي منشورات على السكان وتطالبهم بالتخلي عن الثورة.[1]

ولما أدركت القيادة الفرنسية حماس الشعب واحتضانه للثورة، قام جنرالاتها بحملات واسعة لسحق الثورة واشتركت في العمليات عشرات الألاف من قواتها الشرسة تحاربهم بطائرات من مختلف الأنواع، واعتقلت الاف الأبرياء من المدنيين وزجت بهم في المعتقلات الرهيبة التي أقامتها في العراء.[2]

وتعليقا على الحوادث والعمليات الثورية التي وقعت ليلة الفاتح من نوفمبر، عملت السلطات الفرنسية كل ما في وسعها من أجل تضليل الرأي العام وفي فرنسا وعلى المستوى الدولي، بأن ما وقع في الجزائر عبارة عن مجرد حوادث معزولة وأنها من تنفيذ جهات أجنبية وأنها عدوى انتقلت بالخصوص من الحدود التونسية.[3]

وجاء في تصريح عامل عمالة الجزائر يوم 2 نوفمبر 1954م ما يلي: إن هذه الاعتداءات التي لا يقوم بها إلا الجبناء، قامت بها حفنة من المتعصبين لا يمكن الخلط بينهم وبين مجموع السكان، فهؤلاء هادئين فعلا وبقوا هادئين".

وضح جاك شوفالي، رئيس بلدية الجزائر يوم 2 نوفمبر في صحيفة الجزائر ما يلي: " إن الحكومة لن تقبل بأي صفة كانت بأي إرهاب فردي ولا جماعي وإن جميع التدابير الصارمة ستتخذ.[4]

وصرحت الإدارة الفرنسية قائلة إن الثورة عبارة عن تمرد بعض الأشخاص وأن التمرد عبارة عن مجموعة من اليساريين ينتمون إلى الشيوعية العالمية والقاهرة التي تحرضهم على القيام بأعمال تخريبية

---

(1) - أحسن بومالي، **إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954م -1956م)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (دس ن)، ص 273

(2) - محمد العيد مطر، **العقيد محمد شعباني وجوانب من الثورة التحريرية**، دار الهدى، الجزائر، 1977م، ص ص 50-51.

(3) - مولود قاسم نايت بلقاسم: **ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا وخارجا**، منشورات وزارة الشؤون الدينية، ط2، وحدة الرويبة، 2002، ص 95.

(4) - مولود قاسم نايت بلقاسم، **المرجع السابق**، ص 96.

...وإن السكان الذين يبرهنون حاليا في جميع الأوساط على هدوء كبير ورابطة جأش يستطيعون أن يطمئنوا بأننا سنتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمنهم وقمع التصرفات الإجرامية المرتكبة....وإن المتمردين الذين يحصلون على دعم من الخارج يؤمنون إن تساعدهم العمليات التي قاموا بها في أول نوفمبر 1954م على عرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة قريبا وأنهم لن ينجحوا إن ملف الجزائر أبيض، فارغ لا مظالم ولا شكوى".[1]

وفي 5 نوفمبر 1954م أعلن وزير الداخلية الفرنسي، فرانسوا ميتران، أمام لجنة الشؤون الداخلية بالبرلمان الفرنسي، " بأنه لا مجال لأي شيء سوى الحرب" ثم أضاف قائلا: "إن الجزائر هي فرنسا وهذه الأخيرة لا يمكن أن تعترف بأي سلطة غير سلطتها".

أما رئيس الحكومة الفرنسية مانديس فرانس فقد أعلن أمام الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 12 نوفمبر 1954م أثناء مناقشته القضية الجزائرية، بأن فرنسا لن تتفاوض مع أي طرف وأنها سوف تسعى للمحافظة على وحدتها الوطنية وسيادتها، وأكد أن مقاطعات الجزائر تعتبر جزء من فرنسا.[2]

أما الوالي العام روجي ليونارد، فإنه أبدى اندهاشه أمام التناسق الذي تمت به العمليات عبر مختلف أنحاء البلاد، وراح يؤكد أن كل القرائن تثبت بأن عناصر أجنبية هي التي خططت وهي تقود التمرد.[3]

وعلى العكس من الوالي العام، فإن السيد "مارسيل ايدموند،" لم يندهش لما وقع، بل ذكر أنه كان دائما يقول: " إن الجزائر لا يمكن أن تبقى غريبة عما يجري في المغرب الأقصى وتونس[4]، ثم حدد خطة العمل تهدف إلى خنق الثورة في مهدها، وحصرها في نقطتين تتمثل الأولى في الشروع في تطبيق قانون الجزائر، والثانية بتنمية الخدمات الاجتماعية وهكذا صدر مرسوم بتاريخ 5 نوفمبر، نشر

---

(1) - عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص 416.

(2) - محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر** (1954م -1962م)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999م، ج2، ص 16

(3) - مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا وخارجا**، ص 106.

(4) - مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا وخارجا**، ص 106.

على أعمدة الجريدة الرسمية التي تحمل تاريخ السابع من نفس الشهر، يقضي بحل حركة الانتصار وكل المنظمات والهيئات التابعة لها ، حيث القت القبض على أكثر من ألفي رجل من مناضلي ومسئولي الحركة المصالية وزجت بهم في السجون.

وأمام تلك الأعداد الضخمة من الإيقافات وبعد قنبلة جبال الأوراس، عنونت الجزائر الفرنسية في صحيفتها الأولى: " بأن المنظمة الإرهابية قد قضي عليها نهائيا في الشرق الجزائري.

- رد فعل المستوطنين:

وقعت مفاجأة ليلة الفاتح نوفمبر مثل الصاعقة، وأصبحوا يصرخون مستنجدين في هلع لا يوصف طالبين النجدة والأسلحة، خاصة في المناطق الجبلية حيث حوصرت إشمول، وأريس، وفي جرجرة حيث حوصرت قرى بغلية ، وتيزي غنيف وبلدية تقزيرت في ولاية تيزي وزو.... الخ.[1]

وقد كتبت عن ذلك "جريدة الجزائر" Journal D ' Alger " على الصفحة الأولى مقالا طويلا مدعما باستجوابات وصور، "السكان الأوربيون يطالبون من الدرك والجيش الحماية من الإرهابيين"،[2] كما ذكرت جريدة لوموند" Le Monde" أياما بعد ذلك: " لقد عرف المدمرون الهلع والفزع، فطيلة الأيام التي تلت انفجار الإرهاب، تراكمت طلبات حمل السلاح من طرف الأوروبيين على مكاتب محافظي الشرطة ورؤساء الدوائر الممتزجة... وإن علامات الوهن والخوف البادية في أوساطهم ويخاف ونتجدد الحريق".

وكانت حملة الإيقافات دافعا للكثير من المترددين إلى تغيير مواقفهم والالتحاق بالجبال فقد ركزت السلطات الفرنسية على جانبين رئيسيين من جوانب الإعلام والتوجيه:

فمن ناحية سلطت الأضواء على حياة بعض الثوار ممن لهم ماض إجرامي وذلك التقليل من قيمة جبهة التحرير.

---

(1) - مولود قاسم نايت بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 103

(2) - **نفسه**، ص ص 104- 105.

ومن ناحية ثانية ركزت وسائل الإعلام، على التدخل الأجنبي والإمدادات الخارجية التي بدونها لا يمكن للجزائريين أن يقفوا في وجه قوات الأمن الفرنسية.

وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن الصحافة الفرنسية راحت تعمل على تعميم الفكرة القائلة بأن الثوار إنما هم جماعات معزولة ومنبوذة من الجماهير.

وقد أدت هذه الأوضاع، إلى تذبذب السلطات الاستعمارية التي لم تعد تعني ما يصدر عنها من أقوال وتصرفات. ومع حلول السنة الجديدة، اكتفت السلطات الاستعمارية بنفض الغبار عن قانون الجزائر، وأضيف إلى مواد ذلك القانون، لكي يبدو أن هناك تجديدا.[1]

وفي 25 جانفي أصدر مجلس الوزراء بيانا يتضمن تعيين جاك سوستال واليا عاما الجزائر والإعلان عن دمج شرطة الجزائر في شرطة فرنسا، وبعد عشرة أيام من صدور البيان سقطت حكومة ماندیس فرانس في فيفري 1955م.

إن هزيمة ماندیس فرانس قد أغرقت فرنسا في أزمة سياسية تركتها بدون حكومة مدة تسعة عشر يوما، مما أدى بالسيد إدقارفور أن يفوز بالثقة التي مكنته من تشكيل حكومته يوم 24 فيفري 1955م.[2]

ومن الإجراءات التي نشرتها الصحافة بتاريخ 19 مارس في شكل بيان من وزارة الداخلية يحمل اسم حالة الطوارئ الذي هو إجراء قانوني جديد، اتخذته السلطات الفرنسية تجنبا اللجوء إلى حالة الحصار التي تدعو إليها أحكام الدستور أثناء الدخول في حرب أو عندما يتمرد الجيش، وقد جاء في بيان وزارة الداخلية أن حالة الطوارئ تشكل حلا وسطا بين الحالة العادية حيث الاحترام لجميع الحريات، وحالة الحصار التي تؤدي حتما إلى تفكيك الهياكل التقليدية الإدارية، ذلك أن حالة الطوارئ تبقي للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم ليصبح أكثر ملائمة مع أحداث تعد كارثة عمومية، من شأنها أن تعرض الأمن للخطر.

---

(1) - محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر** (1954م -1962م)، ص ص 19، 22

(2) - **نفسه**، ص 19-20-22.

وتنص المادة الأولى من وثيقة حالة الطوارئ على أن الإجراء الجديد يمكن تطبيقه على كل أو على جزء من تراب الجزائر، ويكون ذلك سواء في حالة وقوع خطر داهم نتيجة اضطراب الأمن العام، أو في حالة وقوع حوادث تتسم بطابع الكارثة العمومية.

وبمجرد ما وضعت حالة الطوارئ حيز التنفيذ، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من حياتها وأهم ما طبعت به تلك المرحلة ظهور المحتشدات التي توحي في إنشائها اختيار المناطق النائية ليصعب الاتصال بالمجبرين على الإقامة فيها.[1]

وكان اللجوء إلى إنشاء المحتشدات أمرا منطقيا يندرج في إطار المادة السابعة من وثيقة حالة الطوارئ[2] ولئن كانت المحتشدات في ظاهرها نقمة على الجزائريين فإنها في الحقيقة قد ساعدت كثيرا على نشر مبادئ وأهداف جبهة التحرير، ومن الأكيد أن مستوى الوعي والإدراك لدى الجماهير الجزائرية قد ارتفع بنسبة عالية جدا بفضل ما قدمته المحتشدات من معرفة.

وهكذا نستطيع القول أن حالة الطوارئ التي كان المقصود منها شل الحركة النضالية وإخماد النشاط الثوري، قبل استفحاله، قد أتت بنتائج عكسية سيكون لها مفعول كبير في صقل روح المقاومة خاصة عند النخبة من أبناء الشعب الجزائري.

أما السلطات الاستعمارية، فإنها لم تكتف بسن حالة الطوارئ، ولكنها راحت تبذل كل ما في وسعها لخلق الظروف الملائمة لتطبيقها على أكبر عدد ممكن من الدوائر والبلديات، ففي هذا النطاق افتعلت الأخبار والاشاعات التي مفادها " أن المتمردين في جبال الأوراس، قد تلقوا عن طريق الجو الأسلحة التي أرسلتها دول أجنبية قصد إغراق البلاد في بحر من الفوضى والاضطراب وانعدام الأمن، ومن أجل زرع الشقاق بين الأشقاء وتوسيع هوة الخلاف بينهم".

وكانت هذه الأخبار المكذوبة كافية لفرض تطبيق حالة الطوارئ على نواحي الشرق الجزائري في بادئ الأمر ثم تعميم ذلك على سائر المناطق. كما قررت السلطات الاستعمارية تعيين الجنرال"

---

[1] - عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص 411

[2] - **نفسه**، ص 411.

غاستون بارلنج "على رأس القيادة الموحدة للعمليات العسكرية والمدنية في الأوراس، كما تم تعيين العقيد "ديكورنو" قائدا لناحية السمندو المحاذية لمنطقة الأوراس.

إن كل هذه المجهودات الحربية قد ترجمت في النهاية برفع عدد أفراد الجيش النظامي العامل بالجزائر إلى مائة ألف عسكري، بالإضافة إلى تعزيز ما يسمى بقوات الأمن غير أن هذه الإعدادات والمساعي لم تحقق لسلطات الاستعمار ما كانت تصبو إليه، وفي يوم 27 يونيو 1955م نشرت الصحافة أن الخسائر الفرنسية قد بلغت ثلثي الخسائر الجزائرية، وأنها النتيجة جد مشجعة بالنسبة للثورة الفتية.[1]

والحقيقة، أن الإعلان عن بدء الثورة لم يكن يعني نجاحا في البداية، ذلك أنه ظهرت عدة صعوبات واجهت قيادة الثورة وبرزت خصوصا في العمليات الأولى وأهمها:

أ. أن جبهة التحرير الوطني وبالرغم من أنها كانت تتبنى قضية الأغلبية من الجماهير الشعبية الجزائرية، إلا أنها لم تظهر كحركة واسعة في انطلاقاتها لأن الثوار تحاشوا القيام بمواجهات فاصلة مع العدو، في حين نجحت محاولة القيام بانتفاضة شاملة في منطقة الأوراس و لهذا السبب قامت الإدارة الفرنسية بنقل معظم وسائلها العسكرية إلى هذه المنطقة وسمحت بذلك للمناطق الأخرى للقيام بعمل أكثر تنظيما.

ب. نقص التنسيق عموما وفشل عملية تخريب وسائل الاتصالات لدى العدو كان عائقا بالنسبة لنجاح العمليات الأخرى المبرمجة والتي تمت بين الساعة الصفر والساعة الثامنة صباحا، عكس ما خططت له قيادة الثورة، وهو ما مكن الإدارة من إفشال مجموعة من العمليات المبرمجة.

ج. عدم تحقيق أحد الأهداف الأساسية للعمليات الأولى وهو استرجاع الأسلحة وافتكاكها من العدو في الثكنات، مما جعل مسألة التسليح من المعضلات التي شغلت قيادة جبهة التحرير الوطني.

---

[1] - محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر** (1954م -1962م)، ص 26.

د. نقص التنظيم والخبرة الذي ظهر خاصة في مناطق قسنطينة والجزائر و وهران لأنها المناطق التي عرفت نقصا في الأسلحة أكثر من غيرها.[1]

ورغم أن التنظيم الثوري عرف نوعا من التعثر في الأيام الأولى، إلا أن قادة جبهة التحرير كانوا مرتاحين لأن العمل المسلح الذي انتظروه طويلا قد انطلق، و بقي عليهم أن يقوموا بعمل كبير لخلق شروط تعميم الكفاح، وخلق حالة بسيكولوجية، و كذا ضمان دعم الجماهير و الحصول على الأسلحة، و خصوصا تعويض الإطارات المفقودة لأن وتيرة القمع الاستعماري كانت تثير القلق، فمن نوفمبر 1954 إلى مارس 1955 تم توقيف كلا من مصطفى بن بولعيد، و رابح بيطاط، و ثمانية أعضاء من اللجنة 22[2] و هكذا و بعد استشهاد ديدوش مراد في 18 جانفي 1955، فقدت كلا من منطقتي الشمال القسنطيني والأوراس قادتهما، و لم يلبث منسق المناطق محمد بوضياف أن غادر البلاد، و تعذر بذلك عقد اللقاء الأول الذي كان مبرمجا بين القادة ليوم 5 جانفي 1955. إن صدور قانون حالة الطوارئ"، الذي شرعت السلطات الفرنسية في تطبيقه ابتداء من 3 أفريل 1955م على جزء كبير من الشرق الجزائري ومنطقة القبائل، بهدف عزل الثورة عن الشعب، وتصاعد العمليات العسكرية وعمليات التمشيط المكثفة، واستعمال العتاد الحربي والاستنجاد بأبرز الضباط السامين الذين اكتسبوا خبرة في الحروب الهند الصينية...) وكذلك تسليط عمليات قمع واسعة ضد سكان منطقة الشمال القسنطيني، حيث شن المظليون والمدفعية....هجومات جوية وبحرية واسعة على طول المنطقة، وعزلة منطقة الشمال القسنطيني بعد استشهاد " ديدوش مراد" في بداية سنة 1955م وهو المناضل الذي كان يضمن الاتصال بالجزائر العاصمة، هي من بين الأسباب التي دفعت بالقائد الشهيد زيغود يوسف إلى اتخاذ قرار تاريخي جريء وحاسم لمواجهة الخطر الذي يهدد

---

(1) -Ferhat ABBAS, Op, Cit, P.P 48, 49.

(2) - هم: الزبير بوعجاج، عثمان بلوزداد، محمد مرزوقي، عبد القادر الحمودي، ملاح رشيد، بوعلي سعيد، واستشهد عبد الملك رمضان، باجي مختار في 17 نوفمبر 1954 م.

الثورة تمثل في تنظيم هجوم 20 أوت 1955م لنسق خطط "جاك سوستال" الرهيبة، وكذلك النزول بالثورة إلى الشارع لتصبح الثورة الجماهير لا ثورة نخبة.[1]

إن هجومات 20 أوت 1955م، قد جاءت لتجعل حدا لسياسة الإدماج التي طالما نادي بها الحاكم العام الفرنسي بالجزائر " جاك سوستال"، كما كانت عبارة عن قرار تاريخي هام وحاسم اتخذته الثورة الجزائرية كرد فعل عن القرار الذي اتخذه البرلمان الفرنسي المتمثل في تمديد تطبيق القانون حالة الطوارئ" لمدة ستة أشهر على القطر الجزائري قصد القضاء النهائي على جيش التحرير الوطني، وبالتالي القضاء على الثورة.

فالحاكم " جاك سوستال "حاكم عام للجزائر في مطلع سنة 1955م، الذي يعتبر قائدا محنكا في السياسة وخبيرا في التجمعات البدائية التي درسها في أمريكا اللاتينية، الشيء الذي جعل السلطات الفرنسية تستنجد به لتوظيف خبرته في القضاء على الثورة.

والحق فإن نتائج هجومات 20 أوت 1955 عملت على القضاء النهائي على سياسة "جاك سوستال" الإصلاحية، فقد حاول هذا الأخير إلى إحداث انقلاب جذري في عقليته وأصبح شغله الشاغل هو تسخير كل الوسائل المتوفرة من أجل القضاء على الثورة وإخضاع الثوار للسلطات الفرنسية بالقوة، ولهذا فإن 20 أوت تعتبر نهاية مرحلة الإصلاحات وبداية الحرب بين الشعب والاحتلال الفرنسي[2]، ومن هنا بدأ التفكير في نهاية نوفمبر عام 1955 م في إطار البحث عن القوة الثالثة البديلة لجبهة وجيش التحرير الوطني التي ستساعد على تطبيق سياسة الإدماج التي كثيرا ما تحمس لها سوستال و سعى إلى تطبيقها.[3]

---

(1) - الأخضر جودي بوالطمين، **مجلة أول نوفمبر**، الصادرة بالجزائر، سنة 1981، العدد 51، ص 6.

(2) - محمد العربي الزبيري: **الثورة الجزائرية، المرجع السابق**، ص ص 143-144.

(3) - يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، دار الهدى للطباعة والنشر، ج2، ص 495.

الفصل الأول: القضية الإليزيه سنة 1960م

المبحث الأول: الظروف المحيطة بظهور قضية سي صالح

1. طبيعة مشروع سلم الشجعان الدوغولي
2. واقع الولاية الرابعة قبل قيادة صالح زعموم لها
3. صالح زعموم قائدا للولاية الرابعة
4. دور مصالح العمل البسيوكولوجي الفرنسية بالولاية

المبحث الثاني: القضية الإليزيه وعملية سير المفاوضات

1. خلفيات القضية
2. سير المفاوضات
3. موقف سي احمد الجيلالي بونعامة من القضية
4. محاكمة سي صالح ورفاقه
5. انعكاسات القضية على مسار الثورة التحريرية

تمهيد:

عرفت الثورة التحريرية الجزائرية مجموعة من المشاكل والأخطار التي كانت تهدد صفوف جبهة وجيش التحرير الوطني للنيل من معنوياته وروحه القتالية ويمكن تصنيف هذه الأخطار إلى نوعين داخلية وأخرى خارجية، فالأخطار الخارجية تشمل كل ما يصدر من العدو من عمليات تضليل وتسميم، واختراق وتوغل وتثبيط وما قد تفرز هاته من تصفيات داخلية ، بغرض تطهير الصفوف من الخونة و المندسين".

أما الأخطار الداخلية فهي تشمل كل الأعمال و المحاولات و المخططات التي يمكن أن تصدر عن بعض العناصر الثورية في الداخل ، لمختلف الأسباب و الدوافع ، والتي يترتب عنها إلحاق أضرار بجيش التحرير ، قد تمس وحدته ، وتزعزع انضباطه ، وتلحق الوهن بالروح القتالية لدى جنوده هذه الأخطار قد تأخذ شكل التدبير المؤامرات داخلية ، وبث الانهزامية في النفوس و الفرار من الجيش و الدعوة للتمرد ضد القيادة ن على غير ذلك من التجاوزات التي صنفتها النصوص التنظيمية للثورة ضمن خانة "الأخطاء الكبرى" وجرائم الخيانة العظمى " والتي غالبا ما كانت عقوبتها الموت ، وفي هذا المجال يمكن اعتبار قضية سي صالح الإليزيه أو ما عرف عند الفرنسيين "بعملية تلسيت"Opération Tilsitt" نموذجا لعملية تثبيط ناجحة، كادت أن تأتي أكلها وتؤدي إلى وضع سلاح و استسلام ولاية بكاملها، هي الولاية الرابعة، فما هي الأوضاع والظروف التي تمت فيها القضية ؟ وما هي ملابساتها ؟ وهل قضية الإليزيه تعد تطرفا وخيانة من قبل قادة الولاية الرابعة؟ أم هي مبادرة حتمية فرضتها واقع هذه الولاية؟

المبحث الأول: الظروف المحيطة بظهور قضية سي صالح

1. طبيعة مشروع سلم الشجعان الديغولي:

إن فشل ديغول[1] في الانتصار على جبهة التحرير الوطني وجيشها عسكريا وسياسيا، دفعه اللجوء إلى الحرب النفسية فنادى بمشروع سلم الشجعان إثر ندوة صحفية عقدها في 23 أكتوبر1958 صرح فيها بما يلي: " ...لقد أعلنت بدون تحفظ أن أغلب رجال التمرد قاتلوا بكل شجاعة ... فليأتي سلم الأبطال، كيف العمل التنظيم نهاية المعارك؟ فحيث توجد المعارك المحلية ليس على قادتها إلا أن يتصلوا بالقيادة الفرنسية، وفي هذه الحالة فإن المحاربين سيستقبلون استقبالا مشرفا، وإن الحكمة القديمة للمعارك تتطلب أن يستعمل في هذه الظروف العلم الأبيض للمفاوضين".[2]

أما عن أعضاء جبهة التحرير الوطني الموجودين في الخارج و أعضاء الحكومة المؤقتة قال: "... أما عن المنظمة الخارجية، التي توجه الثورة من الخارج ، فما عليهم إلا أن يتصلوا بالسفارة الفرنسية في تونس أو في الرباط، إن هذه أو تلك تضمن لهم الوصول إلى فرنسا وهنا ستضمن لهم سلامتهم الكاملة، كما أضمن لهم حرية الرجوع[3] لقد أراد ديغول بهذه الطريقة التي خاطب بها جيش التحرير خلق فتنة وسط الجيش بتعمده اسلوب الإغراء، كما خلال شهر نوفمبر 1955 محاولة منه البحث وايجاد قوة ثالثة تساعده على تطبيق سياسة أعترف أنه ما يحدث في الجزائر حرب وليست تهدئة

---

(1) - أبرز شخصية فرنسية في القرن العشرين، ولد سنة 1880م ، انظم منذ صغره إلى الجيش الفرنسي ، شارك في الحرب العالمية (1914 . 1919) والثانية (1930 - 1945) ، تدرج في الرتب العسكرية إلى أن بلغ رتبة جنيرال، قاد من لندن لجنة تحرير فرنسا بعد سقوط هذه الأخيرة في يد الألمان في جوان 1940، تولى تأسيس و رئاسة الجمهورية الفرنسية الرابعة ، وفي سنة 1946 انسحب من الساحة السياسية إلى غاية اندلاع الثورة الجزائرية ، حيث جيء به إلى الحكم إثر انقلاب 13 ماي 1958 ليشكل الجمهورية الخامسة بعد سقوط الجمهورية الرابعة ، و يحكم فرنسا إلى غاية 1969 م ، توفي سنة 1970 ، انظر : عمر بوضربة ، **النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية** (1958 م- 1959 م) من خلال محفوظات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف بئر خادم، رسالة ماجيستير ، إشراف مسعودة يحياوي ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2001 . 2002، ص 5.

(2) - Jean DNIEL,Degaulle et l'Algérie, Edition du seuil. Paris. 1986, p49.

(3) - **مشروع سلم الشجعان** ، مجلة التراث ، إعداد هيئة التحرير ، العدد 07، الجزائر، 1994 م، ص120

وذلك بطلبه من المجاهدين تطبيق القاعدة الحربية في التسليم .[1] أما عن الحكومة المؤقتة و أعضاء المجلس الوطني للثورة الموجودين في الخارج[2] فقد تعمد عدم وصفهم بالشرعية ، ليزرع بذور الشقاق بين الداخل والخارج، فالجنرال ديغول يريد من خلال هذا المشروعان يجزئ قادة الثورة إلى عسكريين وسياسيين، وينظر إلى الثورة كما لو كانت منقسمة إلى قسمين متصارعين و يعمل من جهته إلى إذكاء هذا الانقسام و تكريسه، وذلك من خلال التنويه ببطولة العسكريين " وشجاعتهم، بينما يتهكم بالقسم الثاني، وهو أسلوب قد سبقه إليه لاكوست، كما حاول ديغول تقسيم السياسيين فيما بينهم الى "معتدلين "والمتطرفين والخلاصة أنه كان يريد التفاوض فيما بعد مع " عملاء منتخبين" يموه بهم على الرأي العام .[3]

وعليه فإن طريقة السلم، التي عرضها الجنرال ديغول كانت تهدف إلى خنق الثورة ، وإفراغها من محتواها بعد تشتيت قواتها ، لأن سلم الشجعان كان سياسة موجهة بالأساس على التعامل مع جيش التحرير دون الحكومة المؤقتة ، لتكون في حالة ضعف أثناء المفاوضات ، وهو ما ظهر جليا تصريحه بأن :"... غصن الزيتون ممدود إلى الذين يقاتلون ،ليس إلى الذين هم خارج المعركة " ولقد كان لمصالح العمل البسيكولوجي دور كبير في الترويج لهذا النداء ، خاصة وأنها صرحت بأن الرائد عز الدين مع مشروع سلم الشجعان.[4]

وبهذا استطاعت الحكومة المؤقتة أن تكشف حقيقة ما ينويه ديغول، فقامت بتحديد شروط الصلح، حيث جاء في ردها على هذا المشروع أنه لا صلح إلا بالتوجه للحكومة المؤقتة ، لأنها هي ممثلة الشعب باسم المجلس الوطني للثورة.[5]

---

(1) - أنأت هذه الهيئة في مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 وهو عبارة عن قيادة وطنية ينقسم أعضائها إلى قسمين : وهو17 عضو دائمين و17 عضو غير دائمين إضافيين و كانت قد وضعت على نفس القيادة لجنة مصغرة سميت لجنة التنسيق والتنفيذ، أنظر: مصطفى هشماوي ، **جذور نوفمبر في الجزائر 1954م** ، د ط، دار هومة الجزائر ، د ت ط، ص 120

(2) - **مشروع سلم الشجعان** ، المرجع السابق ، ص 120

(3) - عمر بو ضربة، **المرجع السابق**، ص 53

(4) - بن شرقي حليلي، **الولاية الرابعة ومخطط شال**، رسالة ماجستير، إشراف شاوشي حباسي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005 - 2006، ص62.

(5) - مشروع سلم الشجعان، **المرجع السابق**، ص 121.

إن هذا الرد جعل ديغول يصطدم بالأمر الواقع، حيث أعلن في 26 سبتمبر 1959 م عن إمكانية تقرير المصير، واتضح توجيهه السياسي الجديد حول التفاوض مع الجزائريين، وهذه المرة الأولى التي تعترف فرنسا فيها للشعب الجزائري بحقه في تحقيق المصير، ولكن الجنرال ديغول كان يخطط لإقناع الثوار بشروطه دون اللجوء إلى القيادة الوطنية في الخارج ، مستغلا في ذلك الأوضاع المزرية التي كان يعيشها جيش التحرير الوطني، خاصة الولاية الرابعة، و هذا ما أفرز فيما بعد ما يسمى بقضية الإليزيه.[1]

2. واقع الولاية الرابعة قبل قيادة صالح زعموم لها:

إن سياسة تطويق الحدود التي انتهجتها السلطات الاستعمارية بداية من جوان 1957م، بإقامة خط موريس[2] وتعزيزه بخط شال نهاية 1958، وما رافق ذلك من انطلاق مخطط شال[3] الجهنمي بدءا بالولاية الخامسة إلى الولاية الرابعة فضلا عن انقطاع عمليات الإمداد بالسلاح والاتصالات مع قيادة الثورة في الخارج ،كل ذلك زاد من مأساة الولايات.

فبالرغم من نداء سلم الشجعان واعلان تقرير المصير، إلا أن الجنرال ديغول كان يخوض سياسة عسكرية ضخمة لضرب الثورة و كسر شوكتها و الضغط عليها، من خلال التصعيد العسكري، الذي بدأ يأخذ أبعادا خطيرة بفضل الاعتمادات المالية الضخمة، والصلاحيات الواسعة، والإمكانيات

---

(1) - بن شرقي حليلي ، **المرجع السابق**، ، ص62 .63

(2) - نسبة إلى وزير الدفاع في حكومة بورجيس مونري " أندري موريس" ، الذي اقترح إنشاء خط مكهرب يفصل الجزائر عن الحدود التونسية ، شرع في بناء الخط في شهر جوان 1957 ، وهو مزدوج من الأسلاك الشائكة المكهربة ، يمتد من البحر الشرقي في مدينة عنابة إلى قرية نقرين بوادي سوف على بعد حوالي 20 كلم فقط من الأراضي التونسية ، أما على الحدود الغربية فهو مقسم إلى سد الأطلس التلي في مواجهة مدينة وجدة ، و جنوبي بسد الأطلس الصحراوي في مواجهة فقيق. أنظر: محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر (1954 م. 1962م)**، ج2، د ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، الجزائر، 1999 ، ص 128.

(3)- نسبة إلى الجنرال " الفرنسي موريس شال" الذي شرع في انجاز خط مكهرب لتدعيم خط موريس، وذلك بداية من 1959 م، يتكون خط شال من اسلاك شائكة مكهربة وحقول للألغام المضادة للجماعات، يتراوح عرضه ما بين 12 الى 40 كلم وربما يتجاوز ذلك حسب طبيعة كل مكان. انظر يوسف مناصرية، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، د ط، دار مطبعة الديوان الجزائر، ص 21.

الهائلة، التي وفرها ديغول للجنرال شال[1] لإنجاز عمليات التطويق و المسح الشامل في المناطق الجبلية والغابات، التي يتركز بها عناصر جيش التحرير الوطني، خاصة في الولايات الرابعة.[2]

لقد تعرضت هذه الولاية إلى عدة عمليات عسكرية ضخمة من قبل مخطط شال، إلا أنها لم تأثر عليها، بل لم تشمل جميع مناطقها، عكس مخطط شال التي لم تر فيه الولاية الرابعة مثيلا له في السابق، وكان نصيبها من هذا المخطط هو عملية "التاج " و "الرباط " اللتين كانتا لهما أثر بالغ عليها حيث تكبد جيش التحرير عدة خسائر في العتاد والأرواح وكان من أثارها السلبية على الثورة في هذه الولاية هو تدمير فعالية الكفاح الداخلي للثوار وإفراغ الجبال منهم ، وبذلك تحولت الولاية الرابعة إلى أوكار متنقلة تتحرك فيها وحداتها وفق الضرورة[3] وهذا الوضع خلق اضطرابات في صفوف جيش التحرير الوطني، الذي لم يعرف الاستقرار حتى نهاية 1960، حيث خسر فيها ما يقرب ثلث قوته.[4]

كما لجأ الجنرال شال إلى الإجراء القمعي، الذي تمثل في تهجير السكان بالقوة من المد اشر والقرى وإجبارهم على التجمع في المحتشدات ، التي أحيطت بالأسلاك الشائكة معززة بوحدات عسكرية لعزلهم على الثورة، وبالتالي قطع المؤن و المعلومات و الذخيرة عنها بغرض إضعاف جيش التحرير الوطني، على المواصلة و الاستمرار وهو ما يظهر من خلال مراسلات قادة الولاية الرابعة إلى

---

(1) ولد بفرنسا في 05 ديسمبر 1905، والتحق سنة 1923 بمدرسة سان سير فتخرج منها برتبة ملازم أول في 1925 ثم التحق بمدرسة الطياران التطبيقية فتخرج منها طيار اليلتحق بمدرسة الطيران الحربي (1937. 1939) ثم شارك في المقاومة سنة 1943 كرئيس مصلحة الاستخبارات الجوية ، نائبا في قيادة الأركان ، من (1944. 1949) فجنرالا قائدا لسلاح الجو بالمغرب (1949 . 1951) نقائدا أعلى للقوات المسلحة في الجزائر مع نهاية 1958 إلى شهر أفريل 1961 ، بعدها حكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة بتهمة محاولة الإطاحة بنظام الجنرال ديغول ، أنظر : احمد بن جابو، دور سي أحمد بوقرة في الثورة الجزائرية (1954. 1959) رسالة ماجيستير، اشراف مسعودة يحياوي ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر 2001 - 2002، ص 67.

(2) بن شرقي حليلي ، مرجع سابق ، ص 63.

(3) Gilbert MEYNIER, Histoire Intérieure Du FLN (1954 1962), Casbah édition, Alger 2003, p291.

(4) المنظمة الوطنية للمجاهدين ، التقرير السياسي للملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل وقائع و أحداث الثورة التحريرية (الولاية الرابعة) ج1 ، ص 197.

القيادة في تونس، حيث كانت تلك المراسلات تنذر بالحالة السيئة و المزرية التي وصلت إليها الثورة في هذه الولاية.[1]

ولعل ما زاد في تأزم الوضع الثوري هو مشكلة التسليح، التي ساهمت في إنجاح مخطط شال، ليس في الولاية الرابعة فحسب، بل في جميع الولايات خاصة بعد عجز الوفد الخارجي للثورة عن الإمداد والتموين بل وصل إلى حد انقطاع الاتصال بين الداخل و الخارج ، هذا الأخير الذي كان يعيش بمعزل عن حقائق الكفاح المسلح.[2] مما دفع قيادة الولاية الرابعة الى تشكيل دوريات من مائة جندي للذهاب إلى المغرب وتونس لجلب السلاح لكن دون جدوى، فالسلطات الفرنسية كانت تراقب تحركاتها ، وهكذا أصبح عبور الحاجزين المكهربين مستحيلا ، حيث قدر عدد المجاهدين الذين لقوا حتفهم على طول الحواجز المكهربة بالعشرات ، أما الذين كانوا يخاطرون بحياتهم للعبور القاتل فهم مسكنون دائما بالرعب من التفحم فوق تلك الأسلاك رغم شجاعتهم و روح التضحية التي يتمتعون بها.[3]

ولهذا كانت عملية التسليح تمثل هاجسا مهولا يؤرق قيادة الثورة في الداخل بحيث لم يبق أي مصدر للتزود بالسلاح سوى ما يغنمه المجاهد من أرض المعركة أو تهريب الأسلحة من طرف بعض الشباب الجزائري المجند في الجيش الفرنسي.[4]

ورغم هذا الوضع فإن القيادة في الخارج لم تتدخل أو تتحرك لحل هذا المشكل مما جعل الولاية الرابعة تشعر بالعزلة، وتتهم القيادة الوطنية بالتخلي عنها.[5]

ولعل أبرز فاجعة عرفتها الولاية خلال تلك المرحلة الحرجة هي استشهاد العقيد محمد بوقرة يوم 05 ماي سنة 1959 بناحية المدية، والسؤال الذي يطرح هنا هو: كيف أثر رحيل هذا القائد

---

(1) - يوسف الخطيب، **قضية الإليزيه**، مجلة أول نوفمبر، العددان 115- 114، أفريل 2015، ص 19

(2) - محمد صايكي، **مذكرات الرائد محمد صايكي شهادة ثائر من قلب الجزائر**، د ط، دار الأمة، الجزائر ،2010. ص 261

(3)- يوسف الخطيب، **نفس المرجع**، ص 19.

(4) - عبد الرحمان كريمى (النقيب سي مراد) ، **ومنهم من ينتظر (مذكرات)** ، د ط دار الأمة ، الجزائر ، 2010 ، ص 129

(5) - محمد عباس، ثوار **عظماء 17 شخصية وطنية**، د ط، دار هومة، الجزائر، 2001، ص 343

على السيرورة الثورية بالولاية الرابعة؟ أي ماهي الإجراءات التي اتخذتها هذه الأخيرة من بعده، في ظل الظروف الصعبة التي كانت تعيشها؟ وهذا ما سوف تتم الإجابة عليه في العنصر الموالي.

3. صالح زعموم قائد الولاية الرابعة:

مرت الولاية الرابعة بعد استشهاد العقيد سي احمد بوقره (05 ماي سنة 1959م) بفترة حرجة، لأن الرجل ترك فراغا حقيقيا في الميدان وفي النفوس[1]، خاصة وأن أوضاع الولاية ظلت في تدهور مستمر على الصعيدين السياسي و العسكري ، حيث فشلت جهود قيادة الثورة في إيجاد حلول لاختراق السدود المكهربة (موريس - شال) و تعاظمت بذلك معضلة نقص الأسلحة في الولاية الداخلية (الثالثة و الرابعة) إلى درجة أصبحت تهدد باختناقها ، في ذلك الوقت الذي كانت فيه قيادة الثورة بالخارج تغرق في صراعاتها الداخلية من أجل تحقيق بعض المنافع الشخصية[2]، ولعل أبرز ما يوضح هذا الطرح هو بقاء الولاية الرابعة دون قيادة معينة بصورة رسمية من قبل الحكومة المؤقتة لفترة تجاوزت الستة أشهر ، ولم يتجاوز ذلك الشغور في القيادة ، الذي نجم عن استشهاد العقيد سي أحمد بوقره ، إلا في منتصف شهر جانفي 1960 ، حيث قام الرائدان سي صالح (محمد زعموم)، وأحمد الجيلالي بونعامة.[3] بالدعوة إلى عقد اجتماع لقادة المناطق في الولاية الرابعة من أجل تشكيل مجلس قيادة. [4]

عقد هذا الاجتماع في 14 جانفي 1960، حيث حضره رؤساء المناطق وضم جدول أعماله النقاط التالية:

- دراسة وبحث الوضعية العامة للولاية، غداة كبرى الحملات العسكرية التي قام بها العدو.
- وضع إستراتيجية جديدة للكفاح.

---

(1) - محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 343.

(2) - لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة (مذكرات)**، ط 2، دار الحكمة، الجزائر، ص 16

(3) - من مواليد 16 أفريل بتسمسيلت، أحد أبرز الشخصيات السياسية و العسكرية التي عرفتها الولاية الرابعة خلال الثورة التحريرية ، مناضل في صفوف ح إ ح د، عضو مجلس الولاية الرابعة في 1957 م ، قائد الولاية من جويلية 1960 م إلى أوت 1961 م وهو تاريخ استشهاده بمنطقة البليدة ، أنظر: محمد حربي ، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع**، تر: كميل قيصر داغر ،لبنان 1999 ، ص358.

(4) - محمد تقية، **الثورة الجزائرية المصدر والرمز والمال**، تر: عبد السلام عزيزي، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص ص 544 .545.

- إعادة تنظيم مجلس الولاية ومجالس المناطق.

وقد تم هذا الاجتماع إقرار تنظيم جديد للولاية على ضوء التجربة السابقة و الأوضاع المستجدة، وعلى أساس هذا التنظيم جرى استكمال تقسيم الكتائب إلى وحدات صغيرة (فصائل وأفواج) وتعويض الإطارات التي استشهدت، وأعلنت حالة الاستعداد لدخول الأفواج إلى المدن لتغذية لهيب الثورة بها.[1]

ومن التوصيات التي خرج بها هذا الاجتماع نذكر ما يلي:

- إعادة تنشيط القرارات المتخذة من طرف العقداء[2] خلال اجتماعهم التاريخي في ديسمبر 1958، لكن تلك القرارات ظلت معلقة بعد استشهاد عميروش والحواس وبوقرة، لذا قرر سي صالح ورفاقه الاتصال بالولايات الأخرى، لبحث الموضوع من جديد.
- إرسال مبعوثين إلى الحكومة المؤقتة لتحسين القيادة الوطنية بالمشاكل والصعوبات التي تواجهها الثورة، خاصة نقص الإطارات والأسلحة والذخيرة[3].

في نهاية الاجتماع أعلن على عن تشكيل مجلس الولاية الذي أصبح يضم:

- الرائد زعموم قائد سياسي - عسكري للولاية برتبة رائد.
- الرائد بونعامة نائبا عسكريا.
- الرائد لخضر بوشامة[1] نائبا مكلفا بالاتصالات.

---

(1) - محمد عباس، **المرجع السابق**، ص200.

(2) - اجتماع العقداء : قرر قادة الولايات الأربعة التاريخية الأولى و الثالثة و الرابعة و السادسة وهم على التوالي : العقيد أعبيدي الحاج الخضر و العقيد عميروش و العقيد سي أمحمد بوقرة و العقيد سي الحواس ضرورة عقد اجتماع تنسيقي بالشمال القسنطيني ما بين 6و12 ديسمبر 1958 في التراب الولاية الثانية للنظر في الأوضاع الجديدة المترتبة عن سياسة ديغول تجاه الثورة ودعم الخارج للداخل لمواجهة هذه السياسة الخطيرة وقد تغيب عن هذا الاجتماع المهم قائد الولاية الخامسة التاريخية العقيد لطفي وذلك لأسباب خاصة رغم قبولهما مبدأ المشاركة إلا أن عقداء الداخل واصلا مهمتهم للمزيد انظر: بومالي (أحسن)، **إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954-1962)** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد والمؤسسة الوطنية للإتصال، د ت ط ، الجزائر، ص 55.

(3) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، **التقرير السياسي للملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني 04 لتسجيل واقع واحداث الثورة التحريرية في الولاية الرابعة**، ج 1، ص 90

- الرائد عبد الحليم نائبا سياسيا.

لقد كان هذا الاجتماع إيجابيا أيضا بالنسبة للمجاهد لخضر بورقعة، فقد تمت من خلاله ترقيته من مسؤول ناحية إلى مسؤول عسكري بالمنطقة الثانية (ملازم أول) حيث كان مسؤول هذه المنطقة يومئذ عبد اللطيف طلبة.[2]

ومن نتائج هذا الاجتماع ضم المنطقة الخامسة إلى الولاية الرابعة، بعد أن كانت تابعة إلى الولاية السادسة، وقد وقع ذلك على إثر الحوادث التي جرت في هذه الأخيرة وكان من نتائجها إغتيال سي الطيب الجغلالي[3] لنائب الأول للعقيد سي الحواس.[4]

إلتحق مسؤولو المناطق بعد إنتهاء الإجتماع بمراكز قيادتهم المباشرة مهامهم الجديدة، حيث شرع في تطبيق قرار معاودة الإتصال بالولايات الأخرى في موضوع تكوين هيئة تنسيق بين قوات الثورة في الداخل.

في هذا الإطار كلف الرائدين عبد الحليم ولخضر بوشامة بالتوجه شرقا للإتصال بالولايات الأولى والثانية والثالثة وقيادة الثورة بتونس، بينما توجه الرائد بونعامة غربا للاتصال بالولاية الخامسة[5]، اما سي صالح زعموم ففي بداية توليه القيادة، اتصل مباشرة بقائد هيئة الأركان العام[1]،

---

(1) - اسمه الحقيقي لخضر بوشمع، ولد في 23 أفريل 1931 بنواحي شرشال، التحق بالثورة سنة 1956م ، ثم عين مسؤول بمنطقة الونشريس سنة 1957 ، وفي جانفي 1960 م رقي إلى رتبة رائد عضو مجلس القيادة بالولاية الرابعة، أعلم بعد أحداث قضية الإليزيه سنة 1960 م أنظر: محمد عباس ، **المرجع السابق** ، ص 301.

(2) - اسمه الحقيقي حمدان بن يحي، ولد في 29 جانفي 1934 م بسيدي عيسى، تقلد عدة مسؤوليات في الثورة التحريرية منها: سياسي عسكري بالمنطقة الأولى للولاية الرابعة، عضو مجلس الولاية الرابعة جانفي 1960 م برتبة رائد ، حكم عليه بالإعدام بعد أحداث قضية الإليزيه سنة 1960م أنظر: محمد عباس ، **المرجع السابق** ، ص 316.

(3) - **نفسه**، ص 344.

(4) - ولد سنة 1916 ببلدية العمارية ولاية المدية، بدأ نشاطه السياسي ضمن حزب الشعب الجزائري سنة 1937 م ضل يناضل في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية إلى أن بدأ التحضير للثورة ، حيث طلب منه تحضير الجهة الجنوبية من الولاية الرابعة ، وبعد اندلاع الثورة بدأ نشاطه العسكري في الولاية الرابعة فكان أول قائد المنطقة الثانية منها بعد مؤتمر الصومام ، في سنة 1959 م عين عضوا في قيادة الولاية السادسة بعد استشهاد سي الحواس خلفه كقائد لهذه الولاية وذلك في مارس 1959م غير أنه اغتيل على يد جماعة من ضباط الجيش التحرير الوطني . انظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية** تر: عالم مختار ، دار القصبة ، الجزائر 2007 ،ص 95. (6) لخضر بورقعة، **المرجع السابق**، ص 47.

(5) - محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 344.

العقيد هواري بومدين وأطلعه على سوء الأوضاع في الولاية متهما قيادة الخارج بالتقصير في عملية الإمداد.

إن هذا الوضع المزري دفع بالجنرال ديغول إلى البحث عن طريقة لإيجاد اتصالات محلية داخلية بعد الإعلان عن مشروع سلم الشجعان، الذي توج في الأخير بنتائج ملموسة ظهرت من خلال قضية سي صالح، أو ما يعرف بقضية قادة الولاية الرابعة.

4. دور مصالح العمل البسيكولوجي الفرنسية بالولاية:

ساهم هذا العامل في بلورة بعض الأفكار التي دفعت لخضر بوشامة وعبد الحليم إلى هندسة المشروع، وحمل صالح زعموم ومحمد بونعامة على قبوله[2]، فمصالح الحرب النفسية الفرنسية كانت على إطلاع جيد بالوضعية المتدهورة التي آلت إليها الولاية الرابعة، لذلك استغلت هذه الوضعية لمحاولة زرع التثبيط وتعميق حالة التذمر المنتشرة بين إطارات الولاية، التي ساهمت في تقويض معنويات جيش التحرير الوطني في هذه الولاية، بما تضمنه من أخبار تثبيطيه دقيقية وصحيحة، حيث تم العزف فيها على محور " قيادة الخارج تتخلى عن الداخل و الإكثار من الدعوة إلى الاستسلام.[3]

وفعلا كان الأمر كذلك فقائد الولاية الرابعة سي صالح، الذي كان يعايش ما تعانيه ولايته ويتألم عليه كثيرا، وجد نفسه مدعوا لتحمل مسؤولياته وعمل أي شيء لإنقاذها بأي شكل من الأشكال. فال الأمر عنده إلى سلم الشجعان، قد يكون مخرجا مقبولا من وضعية الانسداد التي توجد فيها ولايته، خاصة وأنه كرجل ميدان قد فقد كل الأمل في قيادة الثورة بالخارج للتدخل لنجدته.

---

(1) - تأسست هذه الهيئة خلال جانفي 1960 على إثر انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 م ، اسندت قيادتها إلى العقيد هواري بومدين ، تتكون من ثلاثة أعضاء هم علي منجلي ، قايد أحمد ، عز الدين زيراري ، أخذت هذه الهيئة صفة المسؤولية أمام المجلس الوطني للثورة ، فأسندت لها مهمة توفير الحراسة للإطارات بالدخول إلى الجزائر وتسعى لربط الإتصال مع قوات جيش التحرير الوطني بالداخل وفتح جبهات حديثة على الحدود الجنوبية و الشرقية أنظر : علي كافي ، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1940 م – 1962م** ، ص 227..

(2) - صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، د ط، دار الكتاب الحديث ، الجزائر، 2008 ، ص 165

(3) - محمد بن دارة، **الحرب النفسية ورد فعل الثورة الجزائرية (1955 م - 1960 م)**، أطروحة دكتوراه ، إشراف مسعودة يحياوي ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2007 - 2008، ص 220.

فمراسلته إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 25 فيفري 1960خير ما يعكس حالة التدني التي وصلت إليها معنويات الرجل ومما جاء فيها:"**....** مما لاشك فيه أن استلامكم لرسالتنا هذه سيبدو لكم شيئا غريبا رغم أن الشيء الغريب هو الصمت الذي يحوم علينا، هذا ما يؤكد لنا أن مبادرتنا هذه تكون حسنة وفي محلها ، وضرورية إذا عرفنا أن في هذا الظرف الحاسم للاختيار ستلعب دورا في وضع حد لسوء التفاهم المشترك بيننا، و في الحد من القلق الشرعي الناتج عن انقطاع بينا وبينكم**...** كما لا تجهلون عانت إطاراتنا كثيرا أثر المعارك، لهذا ولكوننا نشعر في أعماقنا بالثورة فإنه من حقنا أن نعبر عن مخاوف أغلبية إطارات وجنود جيش التحرير الوطني.**"**[1]

وإضافة إلى هذه الظروف الصعبة، وقعت جملة من الأحداث جعلت القادة بالداخل يشككون في نوايا قادة الثورة بالخارج، كاغتيال عبان رمضان، قضية النقيب الزبير بالغرب، قضية العموري[2] بالشرق والصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.[3]

- **انعدام قيادة وطنية موحدة في الداخل:**

يرى الدكتور صالح بلحاج في "قضية قادة الولاية الرابعة" أنه لو كانت هناك مثل هذه القيادة في الداخل لما ظهر مشروع الاتصالات، ولو ظهر لكان من الممكن إفشاله في مرحلته الأولى، لأن التنسيق الوطني التي تقوم به القيادة، كان من شأنه أن يخفف من العزلة التي تعرضت لها الولايات

---

[1] Gilbert Meynier, Histoire Intérieure du FLN 1954 1962, op, cit,p426

[2] حمايدية الطاهر المدعو سي الزبير كان في الجيش الفرنسي برتبة ضابط صف سنة 1955 بمنطقة الغزوات " الولاية الخامسة "والتحق بصفوف جيش التحرير الوطني محمل بكمية من السلاح ، اصبح ملازم في منطقة تيارت " الولاية الخامسة "، وعلى إثر خلاف مع مسؤول المنطقة النقيب مختار بوزيان حول إلى المنطقة الأولى " تلمسان " في فيفري 1958 برتبة نقيب ، حينها سينتقل مابين مركز قيادته بالداخل ومركز قيادة جيش الحدود في المغرب ، حيث يعلن حركة عصيان ضد مسؤوليه بداية ديسمبر 1959 إلى مارس 1960 ، أنظر: سيد أعلي أحمد مسعود ، التطور السياسي في الثورة في الجزائرية 1960 - 1961 ،د ط دار الحكمة، الجزائر ، 2010 ص 105. (3) من مواليد 14 جوان 1929 بالأوراس ، من مفجري الثورة ، عضو المجلس للثورة الجزائرية سنة 1957، قائد الولاية الأولى الأولى وعضو لجنة العمليات العسكرية بالحدود الشرقية، أعدم في 16 مارس 1959 بتهمة الخيانة العظمى ضد الثورة . أنظر: عمر بوضربة ، مرجع سابق، ص 05.

[3] يوسف الخطيب ، مصدر سابق، ص 168

وعند ظهور مبادرات مثل التي قام بها قادة الولاية الرابعة يكون من الممكن اكتشافها والقضاء عليها في المهد.[1]

مراحلها:

لعب قادة الولاية الرابعة المذكورين سابقا أدوارا مختلفة و متفاوتة في قضية الإليزيه، حيث قام لخضر بوشامة وحليم و عبد اللطيف بأدوار متقدمة فيها ، ثم انظم إليهم سي صالح و سي امحمد، بينما قام الملازم الأول لخضر بورقعة بدور المعارض لها والساعي إلى إحباطها، فكيف تم ذلك يا ترى؟

تعود بداية هذه القضية إلى اجتماع مجلس الولاية المنعقد في جانفي 1960فبعد توزيع المهام، اتجه الرائدان بوشامة وعبد الحليم إلى الولايات الأولى و الثانية والثالثة ولما كان في طريقهما استمعا إلى تصريح للرئيس الفرنسي يؤكد فيه تصريحات سابقة مفادها: " إن فرنسا مستعدة لبحث موضوع تقرير المصير الجزائر ولكن مع الذين يحملون السلاح ".

وبعد أخذ ورد في هذا التصريح، يذكر محمد عباس حسب بعض الشهادات التي جمعها من ضباط مسؤولي الولاية الرابعة أن لحضر بوشامة قال لعبد الحليم : " إن مالنا الفشل ، وسنلاقي نفس المصير الذي لقيه العقيدان عميروش و الحواس، مع العلم أن الحكومة المؤقتة لم تكن تنظر بعين الارتياح الإجتماع قادة الداخل في ديسمبر 1958 هذا الإجماع ، الذي اعتبرته مؤامرة ضدها و حكما غيابيا عليها ، ترى لماذا لا نتصل مباشرة بديغول ما دام ينوي التفاوض مع الداخل ؟ علينا بتكوين وفد للضغط على الحكومة المؤقتة لكي تسارع بالتفاوض مع ديغول، فإذا كانت لا ترغب في اتصالنا معه فما عليها إلا أن تزودنا بوسائل مواصلة الحرب، مع الإسراع بتكوين هيئة تنسيق داخل البلاد."[2]

---

[1] - صالح بلحاج ، مرجع سابق ، ص 168.

[2] - محمد عباس، **ثوار عظماء، مرجع سابق**، ص 346.

إضافة إلى تصريحات ديغول هذه وصلت إلى الخضر وعبد الحليم أخبار مفادها أن عمر أو صديق[1]، الذي بعث به سي امحمد بوقرة إلى تونس ليحاكم، عين وزيرا بالحكومة المؤقتة، وأنه ذهب ضمن وفد رسمي للصين الشعبية و على إثر هذه الأخبار الصاعقة عدل عبد الحليم وبوشامة عن المهمة التي كلفا بها، وعادا إلى المنطقة الثانية حيث مقر قيادة الولاية. فاتصلا بمسؤولها النقيب عبد اللطيف، وعرضا عليه فكرة التفاوض مع ديغول فقبل الأمر مبدئيا، وعليه كلف ببعض المهام التي قبلها ومن بينها إقناع مسؤولي المناطق الأخرى بأطروحة التفاوض الانفرادي، وبدوره قام عبد اللطيف بتكليف مساعده لخضر بورقعة المسؤول العسكري للمنطقة الثانية) بإجراء اتصالات مع بقية أعضاء مجالس المناطق.[2]

وعلى عكس الآراء الذي ذهب إليها "محمد تقية " و"صالح بلحاج " من أن بورقعة كان على علم بمشروع التفاوض بين قادة الولاية الرابعة والضباط الفرنسيين وأنه تظاهر بقبول الامر عندما عرض عليه[3]، يبدو هذا الأخير لم يكن على اطلاع بما كان يجري حوله، إلا بعد فوات الأوان، حيث اكتشف ذلك بعد عودة سي صالح ورفقائه من قصر الإليزيه.[4]

شرع النقيب عبد اللطيف في إجراء بعض الاتصالات من اجل إبلاغ السلطات العسكرية آن قادة الولاية الرابعة يريدون التفاوض مع الفرنسيين، فعمد إلى أحد قضاة محكمة المدية المسمى

---

(1) - انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري عام 1948م ، عضو اللجنة المركزية (1947 م . 1949 م)، عضو الجلس الوطني للثورة (1957 م. 1962 م)، عضو في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958م . 1959 م)، أنظر: محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق**، ص 332.

(2) - عبد الرحمان كريمي، **المصدر السابق**، ص ص 129

(3) - لخضر بورقعة، **المصدر السابق**، ص ص 56- 58

(4) - قدور ماريغي "MariGhi" هو قاضي كان يعمل بالمحكمة بالمدية، ويقطن في ضواحي المدينة بجوار منطقة غابية وحسب شهادته فإن أحمد الحاج حمدي المدعو ارسلان) كان أول من اتصل به باسم جبهة التحرير الوطني في نوفمبر 1956م ليكلفه بالمساهمة في جمع الأموال، ووضع منزل في خدمة جيش التحرير كمركز للراحة والتموين والعلاج.

Gilbert MEYNIER, Histoire Intérieuredu FLN (1954_1962) op.cit., p426.

قدور ماريغي وكلفه بتبليغ رسالة إلى الحكومة الفرنسية، وكان مضمون تلك الرسالة يعبر عن رغبة قادة الولاية الرابعة في مقابلة الجنرال ديغول.[1]

أخبر قاضي المدية الوكيل العام لمدينة الجزائر المدعو شاملك"SCHAMLK" واتصل أيضا بوزير العدل الفرنسي آدمون ميشلي، وهكذا بلغ الخبر إلى الجنرال ديغول ، فوافق على متابعة القضية وعهد بمهمة متابعتها إلى ممثله برنارد تريكو، والعقيد ماتون من الديوان العسكري الميشال دو بري رئيس الحكومة الفرنسية . كما أشرنا سابقا[2] وهكذا بدأت تلك الاتصالات التي أراد بها قادة الولاية الرابعة مقابلة الجنرال ديغول، أين مرت بثلاثة مراحل.

اللقاءات التمهيدية بمدينة المدية:

اتفق الطرفان على مكان وتاريخ الإجماع وجرت أول مقابلة في مقر ولاية المدية يوم 28 مارس 1960، حيث حضر من جهة الولاية الرابعة كل من لخضر بوشامة وحليم و عبد اللطيف، ومن جهة السلطات الفرنسية حضر كل من تريكو وماتون.[3] وكان الحديث في هذا اللقاء عن الهدف من الاتصال ، وهو التباحث من أجل الوصول إلى اتفاق حول وقف القتال في إطار مشروع تسلم الشجعان".[4]

وعقد اجتماع ثاني بين نفس الأطراف وفي نفس المكان يوم 31 مارس 1960 م طالب فيه الضباط الفرنسيون بوقف القتال، فرفض الوفد الجزائري ذلك الطلب ، وأثر على مقابلة الجنرال ديغول.[5]

---

(1) - يوسف الخطيب، **المصدر السابق**، ص 21.

(2) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، **التقرير السياسي للولاية الرابعة، مصدر سابق**، ص 202.

(3)- محمد صايكي، **مذكرات الرائد محمد صايكي شهادة ثائر من قلب الجزائر**، د ط، الأمة، الجزائر، 2010، ص 153.

(4) - صالح بلحاج، **نفس المرجع**، ص 153.

(5) المنظمة الوطنية للمجاهدين، **المصدر السابق**، ص 204

وتفيد بعض الروايات أن سي صالح ومحمد بونعامة. كما سبقت الإشارة إليه. كانا إلى غاية هذه الفترة يجهلان ما يحاك في الخفاء، حيث تصرف كل من لخضر بوشامة وعبد اللطيف وحليم دون علمهما.

وحسب هذه الروايات فإن سي صالح بعد علمه بالقضية كان مترددا في المسعى الذي انطلق فيه الثلاث بحماس واضح، لكن زملائه قرروا التخلص منه إذا تمادى في رفضه.

اما سي أمحمد فكان جاهلا بالوضع و أرغم فيما بعد على أتباعهم نحو ديغول،[1] في حين تفند مصادر أخرى هذه الروايات، وتأكد أن مشروع المفاوضات أجمع عليه قادة الولاية الرابعة بما فيهم سي صالح و محمد بونعامة ، وذلك بعد دراسته وتحليله من جميع الجوانب.[2]

ويبدو هذا الرأي أقرب إلى الحقيقة من سابقه، إذ لا يمكن أن يقدم ضابطان في صفوف جيش التحرير الوطني على الشروع في إجراء اتصالات مع سلطات العدو دون الرجوع إلى قائدهما، وذلك بحكم إدراكهما لجزاء ذلك.

أما فيما يخص الرواية التي تفيد بأن سي صالح وبونعامة أجبرا على الخوض في تلك الاتصالات تحت التهديد، فهي رواية - حسب رأينا - لا أساس لها من الصحة ولا يمكن تقبلها بأي حال من الأحوال.

وعن لقاء آخر وقع يوم 02 جوان 1960 م أشترط فيه الموفدون الفرنسيون حضور سي صالح وسي أحمد المسؤولان الحقيقيان للولاية الرابعة، تقرر نهائيا سفر سي صالح و رفقائه إلى قصر الإليزيه لمقابلة الجنرال ديغول يوم 09جوان 1960م.[3]

---

[1] Gilbert Meynier, p427

[2] - عبد الرحمان كريمى، **المصدر السابق**، ص 129.

[3] - لخضر بورقعة، **المصدر السابق**، ص50.

- تجمع أغلب المصادر التاريخية على أن سي صالح لم يخطوا خطوته نحو القاء إلا بعد أن راسل الحكومة المؤقتة وطلب منها إصدار بيان يخول له التفاوض مع ديغول على ترتيبات مشروع سلم الشجعان، لكنه لم يتلقى أي رد إجابي، انظر: محمد صايكي، **المصدر السابق**، ص 266.

المبحث الثاني: القضية الإليزيه وعملية سير المفاوضات

1. خلفيات القضية

تعد قضية الإليزيه إحدى القضايا الشائكة التي عرفتها الثورة التحريرية في سنواتها الأخيرة، حيث لجأ قادة الولاية الرابعة إلى الاتصال بالسلطات الفرنسية ومقابلة الجنرال ديغول شخصيا في قصر الإليزيه التفاوض معه حول تسوية القضية الجزائرية، ووقف القتال في إطار نداء " سلم الشجعان".

أخذت هذه القضية عدة أسماء ومن أهمها قضية الإليزيه نظرا للدور الكبير الذي تبناه قصر الإليزيه في تلك المحادثات أو "قضية سي صالح" ، لأنه الرجل الأول المسؤول في الولاية الرابعة آنذاك: او" عملية تيلسيت" نظرا للنشاط الذي أبداه مكتب الدراسات والاتصالات الفرنسي ليوقع عدد من الولايات في فخ الاستسلام.[1]

ولعل تعدد الأسماء والعناوين يدل على تعدد الأطراف التي حاكت هذه القضية وحبكتها وعلى تعدد الأشخاص الذين قاموا بها أو تورطوا فيها، ففي الجانب الجزائري تجمع أغلب المصادر التاريخية أن هناك نوعين من ضباط الولاية الرابعة المشاركين في هذه القضية هما:

المجموعة الأولى: شرعت في الاتصال بالإدارة الفرنسية دون الرجوع إلى سي صالح زعموم قائد الولاية الرابعة ونائبه سي احمد بونعامة، ونجد في هذه المجموعة كل من :

- لخضر بوشامة قائد المنطقة الرابعة، وهو صاحب الفكرة في إجراء الاتصالات من أجل وقف القتال.
- سي عبد الحليم قائد المنطقة الأولى، اقتنع بفكرة الأول وسانده فيها مساندة كاملة وسار في تنفيذها من البداية إلى النهاية.
- عبد اللطيف طلبة مسؤول المنطقة الثانية التي كانت مسرحا للقضية.[2]

---

(1) محمد الطيب العلوي، **من مخططات العدو للقضاء على الثورة الجزائرية**، مجلة أول نوفمبر، العيدان 114. 115، أفريل 1990م، ص 23

(2) - لخضر بو رقعة، **المصدر السابق**، ص 58.

المجموعة الثانية: وهي المجموعة التي لم تكن على علم بتلك الاتصالات وإنما دخلت فيها بعدما وجدت نفسها أمام الأمر الواقع، ونجد في هذه المجموعة شخصين هما:

- سي صالح زعموم المسؤول الأول للولاية، الذي لم يعلم بتلك الاتصالات إلا في اليوم الأخير ، وعلى إثر ذلك اضطر إلى إعطاء موافقته مع الكثير من التحفظ.
- سي أحمد بونعامة، علم بالقضية في الساعات الأخيرة قبل امتطائه الطائرة ، وحسب نفس المصادر فإنه رافق قادة الولاية الرابعة وهو مكره على ذلك.[1]

أما في الجانب الفرنسي فقد شاركت في الاتصالات عدة أسماء منها:

- الجنرال هنري جاكان "Henri Jacouin" رئيس مكتب الدراسات و الاتصالات، الذي تقلد عدة مناصب في المخابرات.
- برنارد تريكو Bernard Tricot الممثل الشخصي للجنرال ديغول.
- العقيد ماتون Maton ممثل الوزير الفرنسي الأول ميشال دوبري.[2]

وبهذا نكون قد تعرفنا على أشخاص القضية التي سميت قضية سي صالح، ولكن قبل التطرق على أدوارها وحيثياتها، يجدر بنا أولا الوقوف عن بعض الأسباب و الدوافع التي ادت بقيادة الولاية الرابعة إلى الخوض فيها.

كانت قضية سي صالح وليدة مجموعة من الأسباب المتباينة و المتداخلة أثر بعضها عن بعض، وتضافرت فأنتجت وضعا سمح بميلاد هذا المشروع في أدهان بعض المسؤولين بالولاية الرابعة، وتكمن هذه الأسباب فيما يلي:

---

[1] - محمد تقية، **المرجع السابق**، ص ص 544. 555.

[2] - محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص 23.

ميشال دوبري: من مواليد 1912م، رجل من رجالات السياسة الفرنسيين، تقلد عدة مناصب في الدولة الفرنسية، حيث شغل منصب وزير العدل (1958 م – 1959م)، وزير أول (1958 1962)، وزير المالية والاقتصاد (1966م -1968م) وزير الخارجية (1968م – 1969م)، وزير الدفاع (1973م – م 1979)، توفي سنة 1996م. أنظر: محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص 23.

الواقع الثوري التي كانت تعيشه الولاية الرابعة:

فالعزلة الخانقة وتدهور الوضع العسكري، وانقطاع التموين، وعدم وصول الإمدادات من الخارج، ولد في نفوس عناصر جيش التحرير الوطني شعورا بالمرارة و الخيبة. وتحول هذا الشعور مع مرور الوقت إلى اقتناع مفاده أن قادة الخارج لا يأبهون بمعاناة المجاهدين في الداخل،[1] وهذا الوضع كان سببا في استياء جميع القادة ، خاصة قادة الولاية الرابعة في سي صالح زعموم كان قد خرج إلى تونس في أواخر 1957 في مهمة لبحث مسألة التموين والتسليح وحالة الأفواج ، التي تتردد على الحدود ين الشرقية و الغربية ، ويبدو أنه صدم بواقع لم يكن يتوقعه ، حيث لم يجد التفهم والمساعدة التي ينتظر كل مجاهد قادم من الداخل أن يجدها لدى رفاقه في الخارج ، وفي ماي 1959 م عاد متأثرا بهذا الواقع المختلف كثيرا عما كان يتصوره ، فقدم في ذلك تقريرا لمحمد بوقرة، لكن قائد الولاية حاول أن يرفع من معنوياته و يخفف عليه وطأة ما شهد ، فنجح في ذلك ولكن إلى حين.[2]

وكانت تجربة النقيب عبد اللطيف طلبة مسؤول المنطقة الثانية أشد قساوة فقد ذهب بدوره إلى الحدود الغربية، وصدم بما صدم به سي صالح في الحدود الشرقية ولم يصبر على ما شاهد، فأخذ ينتقد قادة الخارج صراحة، فعملت مصالح الاستخبارات التابعة لجبهة التحرير الوطني بما يصدر عنه، فحبس بضواحي مدينة وجدة المغربية [3]لمدة ستة أشهر لكنه تمكن من الفرار، وعاد إلى الولاية الرابعة.[4]

إن هذه الخلفيات تؤكد أن علاقة قادة الولاية الرابعة مع الحكومة المؤقتة لم تكن على ما يرام، وأنها كانت تلغمها مشكلة تسليح هذه الولاية البعيدة عن الحدود الشرقية والغربية، مما جعل قادتها يفكرون في إجراء اتصالات مع السلطات الاستعمارية.

---

(1) - محمد تقية، **المرجع السابق**، ص548.

(2) - محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 345.

(3) - مدينة مغربية تقع على الحدود الجزائرية المغربية شمالا.

(4) - **نفسه**، ص 345.

2. سير المفاوضات:

يوم 09 جوان استقبل ضابط المخابرات الفرنسية العقيد "جاكان "سي صالح زعموم قائد الولاية الرابعة، وسي أحمد بونعامة المسؤول العسكري للولاية ولخضر بوشامة قائد المنطقة الرابعة، بضواحي المدية واصطحابهم إلى مقر الدائرة، حيث كان في انتظاره تريكو وماتون فنقلوا مع هذين الأخيرين بطائرة هليكوبتر إلى مطار الدار البيضاء، ومنه على متن طائرة عسكرية إلى العاصمة باريس.[1]

وفي يوم 10 جوان 1960 على الساعة العاشرة ليلا دخل قادة الولاية الرابعة الثلاثة ومعهم تريكو وماتون مكتب الجنرال ديغول، الذي تناول الكلمة مسبقا ملخصا مضمون الاتفاق، الذي توصلوا إليه في المدية ، فوعد الجنود بعد وضع الأسلحة في أماكن متفق عليها
بالاعتراف لهم بصفة المقاتلين، ولهم بعد ذلك أن يختاروا بين الالتحاق بعائلتهم أو الانضمام للجيش الفرنسي بانتظار تقرير المصير.[2]

واكد سي صالح من جهته رغبته في العمل على جذب الولايات الأخرى إلى مشروعه، ومن أجل ذلك قال أنه بحاجة إلى وقف قتال جزئي حتى يتمكنوا من التنقل إلى المناطق الأخرى، وطالب أيضا أن يسهل له السفر إلى تونس للاتصال بالحكومة المؤقتة، كما أصر على ضرورة الاتصال بالزعماء المسجونين،[3] فرفض ديغول الطلبين الأخيرين وقبل الأول، ثم تحدث عن الحكومة المؤقتة فقال أنه سيجدد الدعوة بعد أيام إلى "المنضمة الخارجية "من أجل وقف القتال. وبذلك أوضح سي صالح أن التعامل مع السلطات الفرنسية سينتهي إذا وافقت الحكومة المؤقتة على العرض، وإلا فإنهم سوف يواصلون الاتصال والعمل في إطار ما تم الاتفاق عليه.[4]

---

(1) - لخضر بورقعة، **المصدر السابق**، ص 50..

(2) - صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، د ط، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008م، ص154.

(3) - وهم السادة: محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، أحمد بن بلة، مصطفى الأشرف، هؤلاء الخمسة كانوا على متن طائرة متجهة من المغرب الاقصى إلى تونس للقاء بورقيبة يوم 22. 10. 1956 فاعترض سبيلهم طائرات حربية فرنسية واجبرتهم على النزول بمطار الجزائر.، ويضاف إليهم زعيم آخر هو رابح بيطاط الذي اعتقل يوم 23 مارس 1956م وفي ماي ضم على بقية الزعماء في سجن ألنوي.

(4) - صالح بلحاج، **نفس المرجع**، ص 155

عاد قادة الولاية الرابعة إلى الجزائر دون التوصل إلى أي اتفاق رسمي على أمل لقاء آخر.[1] وعلى إثر عودتهم نقل سي صالح و عبد الحليم يوم 21 جوان بمروحية فرنسية إلى تيزي وزو ومنها انطلقا باتجاه غابة أكفادو، حيث يوجد مقر الولاية الثالثة محند الحاج، وبعد وصولهما عرض سي صالح زعموم على محند الحاج مساعي الرئيس الفرنسي، وطرح عليه القضية مثلما أملاها عليه ديغول في قصر الإليزيه.[2]

وجد قائد الولاية الثالثة نفسه أمام إجبارية استدعاء مجلس الولاية لمناقشة هذه المسألة، وذلك بحضور وفد الولاية الرابعة، وبعد الاجتماع توصل إلى قرار عدم قبول أي محاولة اتصال مع أطراف فرنسية مهما كان سلمها الإداري أو منصبها ، إلا بأمر من الحكومة المؤقتة ، حيث عبر عن ذلك قائلا : "**....** نحن عاهدنا شهدائنا وشعبنا بعدم الخيانة وعهدنا القيادة العليا بعدم اتخاذ أي مبادرة فردية تخص مصير الثورة والوطن إلا بما تأمره الحكومة المؤقتة.

وما يمكننا أن نفسر به هذا الموقف لقائد الولاية الثالثة هو إدراكه لخطورة القضية، من حيث اعتبارها خروجا عن الإجماع العام للثورة وتجاوزا لصلاحيات الولايات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تصوره للفرق الشاسع من حيث مستوى التحليل السياسي بين قادة الثورة في الداخل ورجال السياسة في الخارج، لذلك فإن الإقدام على خطوة مفاوضة الجنرال ديغول قد تمنح فرصة مخادعة الحكومة المؤقتة و التحايل على القيادة الثورية في الداخل. وفي هذه الأثناء وبينما كان سي صالح في منطقة القبائل وقع في قيادة الولاية الانقلاب الذي غير الوضع رأسا على عقب.

---

[1] - تشير بعض المصادر إلى أن هناك جمع قادة الولاية الرابعة بديغول في قصر الإليزيه يوم 18 جوان 1960 م، لكن يجب التحفظ عن ماورد في هذه المصادر بحيث يشير أغلب المؤرخين إلى لقاء واحد جمع سي صالح ورفاقه بديغول في قصر الإليزيه. . طرح العديد من المؤرخين إشكالية المواضيع المطروقة في لقاء الإليزيه، حيث يؤكدون علم عثورهم على مصادر تناولت القضايا المطروحة في لقاء الإليزيه، حتى في مذكرات الضباط الفرنسيين المشاركين في القضية وفي التقارير التي حررها قادة الولاية الرابعة قبل إعدامهم.

[2]- عمار علي ماقورة، **حراس الأكفادو (الثورة التحريرية في الولاية الثالثة 1957. 1962)** (مذكرات)، د ط، دار الحكمة، الجزائر ،2011م، ص176.

3. موقف سي امحمد (الجيلالي بونعامة) من القضية:

قام الملازم الأول بدور مهم في هذه القضية، حيث كان في ربيع 1960 م نائبا عسكريا النقيب عبد اللطيف طلبة قائد المنطقة الثانية من الولاية الرابعة، وبهذه الصفة لاحظ تردد أعضاء مجلس الولاية على منزل القاضي قدور ماريغي، بضواحي مدينة المدية، فأخذت الشكوك تراوده ، علما أنه كان من الصعوبة بمكان أن يدخل المدينة مسؤول واحد في الظروف العادية.[1]

هذه الشكوك سرعان ما تقاسمها بورقعة مع النقيب محمد بوسماحة (سي محفوظ)[2] قائد المنطقة السادسة (متيجة- الساحل)، وعقب عودة الوفد الذي قابل الجنرال ديغول في 10 جوان 1960م فكر بورقعة وبوسماحة في أمرين:

- الاتصال بالحكومة المؤقتة بواسطة اللاسلكي واشعارها بما يجري من أمور مريبة على مستوى قيادة الولاية.
- الانفراد بسي صالح او سي محمد وطلب توضيحات حول ما يجري في الخفاء.[3]

تمكن بورقعة من استدراج سي امحمد إلى ضواحي جبل " مونكورنو"، حيث أخبره بأن شخصا يدعى سي طارق من الولاية الخامسة ينتظره في مركز قيادة المنطقة الثانية. بمأن الاتفاق مع الفرنسيين من قبل، كان يقضي بمحاولة إقناع قادة الولايات فإن هذه الحيلة كان الهدف منها هو الانفراد بسي امحمد وعزله عن بقية المسؤولين المتورطين.[4]

---

(1) - محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 348.

(2) - ولد سنة 1939 م، التحق بالثورة سنة 1956 م بعد إضراب الطلبة، ضابط في المنطقة الثانية من الولاية الرابعة نقيب في المنطقة السادسة في سنة 1960 م عينه بونعامة منسق التنظيمات بالولاية الرابعة، لعب دورا كبيرا في الكفاح ضد العناصر الإرهابية التابعة للمنظمة السرية OAS. أنظر: عاشور (شرفي)، **قاموس الثورة الجزائرية**، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر .2007م ، ص 90.

(3) - لخضر بورقعة، **المصدر السابق**، ص 59.

(4) - محمد عباس، **المرجع السابق** ، ص 349

وبمجرد إتمام ذلك، شرع لخضر بورقعة والملازم الأول بوسماحة في استفساره فكشف لهم بأنه وقائد الولاية سي صالح ولخضر بوشامة ذهبوا إلى باريس أين قابلوا هناك الجنرال ديغول، وأنه (سي امحمد) ساير مجلس الولاية تحت التهديد بعد أن وضع أمام الأمر الواقع.[1]

وهكذا انتهى الاجتماع الطارئ إلى تحميل الرائد سي امحمد بونعامة مسؤولية تصحيح الوضع، وإحباط نتائج لقاء الإليزيه، بدأ باعتقال أصحاب المبادرة أي الرائدين بوشامة وعبد الحليم والنقيب عبد اللطيف ومعهم سي صالح قائد الولاية بالنيابة.

وبهذا أمر بونعامة بإيقاف لخضر بوشامة وعبد اللطيف، كما أعلن يوم 14 جويلية 1960 م أنه قام بحل مجلس الولاية السابق وعوضه بلجنة عسكرية للتنسيق و التنفيذ برئاسته هو وعضوية قادة المناطق بما فيهم النقيب عبد اللطيف، الذي امتنع سي امحمد عن الأمر بإعدامه، لكن أعضاء اللجنة الجديدة حاكموه بتهمة " الخيانة العظمى" واعدم فيما بعد.[2]

4. محاكمة سي صالح ورفاقه (قادة القضية):

كان الرائد بوشامة أول المعتقلين وحوكم بصفة مدبر العملية، فتم إعدامه بتهمة "الخيانة العظمى" بعد تقديم تقرير عن ملابسات القضية التي انتهت بلقاء الإليزيه. أما عبد اللطيف، الذي كان يرافقه عن كثب فقد أخلي سبيله على الرغم من أنه كان وراء الاتصالات الحثيثة بالفرنسيين في مدينة المدية، وقد بقي في منصبه نظريا كما ابقي على سلاحه ومع ذلك فإن سي امحمد ظل يراقبه عن قرب.[3]

إن سي امحمد كان يرمي على الحفاظ على عبد اللطيف، الذي لم يكن في نظره سوى منفذا مطواعا لأوامر الرائد لخضر بوشامة،[4] ولكن بعد اجتماع مجلس الولاية طرح الموضوع من جديد لدراسته وتحديد موقف نهائي منه. حسب الرائد بورقعة - فإن نتائج الاجتماع جاءت مخيبة لأمال

---

(1) - يوسف الخطيب، **المصدر السابق**، ص 22.

(2) - صالح بلحاج، **قضية قادة الولاية الرابعة، مرجع سابق**، ص 162.

(3) - لخضر بورقعة، **مصدر سابق**، ص ص 61 - 62.

(4)- محمد تقية، **مرجع سابق**، ص ص 559 - 560

بونعامة حيث أدان المجلس سي عبد الطيف وحكم عليه بالإعدام، إذ لم تفلح جهود المدافعين عنه (بورقعة وبوسماحة) في إقناع بقية الأعضاء بالعدول عن موقفهم و العفو عنه.

وحسب بورقعة دائما فإن الذي غير الموازين في المحاكمة هو موقف بونعامة، الذي التزم الحياد ولم يدلي برأيه في الموضوع، رغم وزن رأيه كقائد له كل الصلاحيات الثورية ، وقد يعود موقفه هذا إلى خشيته من أن تتحول محاكمة عبد اللطيف إلى محاكمة كل من شارك في القضية وبذلك أصدر قرار الإعدام ، فأعدم عبد اللطيف.[1]

وكانت التهم الموجهة إليه في المحكمة كالتالي:

- وقوعه في الأسر وإطلاق سراحه بعد مدة قصيرة دون إصابته بجروح، في الوقت الذي قتل فيه رفاقه يدل على أن السلطات الاستعمارية أطلقت سراحه دون أن تمسه بسوء لتستغله في قضية الإليزيه.
- وصول رسائل مدسوسة من المخابرات الفرنسية، حيث كان مضمونها يحذر عبد اللطيف مما قد يلحق به من أذى بعد فشل قضية الإليزيه.[2]

وما يمكن قوله في هذا السياق - حسب رأينا - هو أن الهدف من تلك الرسائل هو تصفية عبد اللطيف بعد تضليل مجلس الولاية، وإيهامه بوجود علاقات سرية بين السلطات الفرنسية وعبد اللطيف شانها في ذلك شان الرسائل التي كان العقيد بيجار يبعث بها إلى بعض ضباط جيش التحرير الوطني بالولاية الثالثة، في إطار عملية الزرق.

أما بالنسبة للرائد صالح زعموم فما إن سمع خبر انقلاب سي امحمد، حتى قرر الرحيل من منطقة القبائل، الاسترداد زمام الأمور في ولايته، لكنهما بمجرد دخولهما المنطقة المحاذية للولاية الثالثة في أوائل سبتمبر 1960، قبض عليهما بناحية باليسترو،[3]حيث رافقتهما وحدة من قوات سي

---

[1]- لخضر بورقعة، **المصدر السابق**، ص 65.

[2] - **نفسه**، ص 65.

[3] - الأخضرية بولاية البويرة حاليا.

امحمد على قيادة الولاية الرابعة ولكن لم يكونا أسيرين بل تركت لهما حرية الحركة ولم يجردا من السلاح.[1]

وعند الوصول إلى مركز القيادة نصبت محكمة حكمت بالإعدام على الرائد عبد الحليم فقد أعتبر مشاركا في مبادرة المفاوضات المنفردة.

أما سي صالح فقد استفاد من ظروف مخففة، وعفي عنه ولكنه أقيل من مهام قيادة الولاية، وترك له سلاحه ورتبته العسكرية (رائد)، على أن جاء الأمر من الخارج - بعد ثلاثة أشهر - بتحويله إلى تونس لمحاكمته, وتذهب العديد من المصادر إلى أنه استشهد في الطريق على إثر اشتباك عنيف مع قوات الجيش الفرنسي بضواحي البويرة يوم 20 جويلية 1960 م .[2]

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا بالنسبة لموقف محمد بونعامة من هذه القضية هو: كيف يمكن لرجل شارك في قضية الإليزيه وكان دوره فيها لا يقل أهمية عن ما قام به زملائه - بحكم أنه كان عضوا في الوفد الذي قابل به الجنرال ديغول في باريس - أن ينسحب من القضية ويحمل رفاقه كامل المسؤولية، بل و الأخطر من ذلك هو أن يأمر بإلقاء القبض عليهم، ثم يقوم بإعدامهم؟

ولماذا أرسلت الحكومة المؤقتة في طلب سي صالح لمحاكمته، في حين غضت الطرف عن سي امحمد بونعامة الذي يعتبر بدوره طرفا فاعلا في القضية؟

هي الأسئلة التي لم نجد لها إجابة كما لم يجد لها مجاهدي وضباط الولاية الرابعة آنذاك.

ومهما كان من أمر فإن هذه القضية انتهت بإعدام ثلاثة قادة كانوا وراء الاتصالات الأولى مع سلطات العدو، وهي مفاوضات كانت ستؤدي حتما إلى الاستسلام[3] لذا يعتبرها بعض الكتاب الفرنسيين وبعض قادة الجيش الفرنسي أنها اعتراف وإقرار بهزيمة الثورة ، وخاصة بالولاية الرابعة ، لذلك أجرى قادتها مفاوضات انفرادية مع الجنرال ديغول، في حين يفند هذا الطرح العقيد يوسف

---

(1) - صالح بلحاج، **قضية قادة الولاية الرابعة، المرجع السابق**، ص 163

(2) - يوسف الخطيب، **المصدر السابق**، ص 22.

(3) - محمد تقية، **المرجع السابق**، ص 561.

الخطيب ، الذي يرى بأن قادة الولاية الرابعة لم يريدوا التفاوض بشكل انفرادي مع ديغول، وذلك لأنهم طلبوا من هذا الخير الاتصال بالزعماء المسجونين بالحكومة المؤقتة للتفاوض .

أما عن قضية إعدام القادة المتورطين في هذه القضية، فيرى يوسف الخطيب أن إعدامهم لم يكن بسبب الخيانة، وإنما سببه عدم الالتزام بالانضباط، وعدم استشارتهم لقيادة الثورة لأنهم لو كانوا فعلا خونة لسلموا أنفسهم للسلطات الفرنسية.[1] وهو الأمر الذي يؤكده النقيب سي مراد[2] حيث يذهب في ذلك إلى أبعد حد عندما يوجه تلك الانتقادات اللاذعة لمن حكم بالإعدام على رفقاء سي صالح.[3]

5. انعكاسات القضية على مسار الثورة التحريرية:

بعد طرحنا لمجريات قضية الإليزيه او قضية سي صالح لابد من توضيح بعض النتائج التي افرزتها هذه القضية، التي كانت لها انعكاسات هامة على مسار الثورة التحريرية:

- خلفت قضية سي صالح آثارا في العلاقة بين ديغول والجيش الفرنسي بالجزائر، حيث كان من انعكاساتها تعميق هوة الخلاف بينهما، نتيجة اختلاف في التصور وفي الأهمية المسندة إليها من كلا الطرفين، فالعسكريون علقوا عليها أمالا كبيرة واعتبروها الضربة القاضية الجيش التحرير الوطني والحكومة المؤقتة مادام المشروع قد قضي بوضع الأسلحة واستسلام الجنود.[4]

أما عند ديغول كان الأمر مختلفا فهو لم يبالغ في أهمية القضية، حتى لا تسجل في خانة نجاحات العسكريين الفرنسيين بالجزائر، الذين يكونون بذلك قد فرضوا واقعا عسكريا على أرضية الميدان كان وراء دفع الولاية الرابعة إلى استسلام وقبول نداء "سلم الشجعان"، هذا إضافة إلى عدم

---

(1) - يوسف الخطيب ، **المصدر السابق** ، ص 22

(2) - من مواليد 17 أكتوبر 1928 م بالشلف ، شارك في التحضير لاندلاع الثورة ، تقلد خلال سنوات الثورة عدة مهام أخرها قيادة المنطقة الثالثة و الرابعة ، وهي المهمة التي تكلف بها من أواخر 1960 م الى الاستقلال ، بعد ذلك عين نائبا بالمجلس الوطني ، ثم محافظا لحزب جبهة التحرير الوطني بولاية الأصنام . انظر: عبد الرحمان كريمى، **المصدر السابق** ص 214.

(3) - عبد الرحمان كريمي، **المصدر السابق** ، ص 142.

(4) - صالح بلحاج، **قضية قادة الولاية الرابعة، المرجع السابق**، ص168.

ثقة ديغول في مثل هذه التسويات الجزئية، التي لا تقدم حلا شاملا للقضية الجزائرية فيما لو نجحت.[1]

ولما فشلت العملية حمل العسكريون ديغول، مسؤولية الفشل مؤكدين أنه لم يكن راغبا في نجاحها، حيث أكد ذلك في نظرهم توجهاته الرامية إلى " التخلي عن الجزائر " بالتعامل مع الحكومة المؤقتة داعيا إياها للتفاوض بعد أربعة أيام من لقاءه بقيادة الولاية الرابعة.

وكان اختلاف في تقدير أهمية هذه القضية بين ديغول وجيشه من الأسباب الهامة التي أدت إلى انفجار الأزمة بينهما في انقلاب الجنرالات.[2]

- أثرت قضية الإليزيه كذلك في الرؤية الديغولية لحل القضية الجزائرية، فقد ساهمت في تكوين اقتناعه آنذاك بحتمية التفاوض مع الحكومة المؤقتة ، لان ديغول حاول الحصول على وقف في الداخل بواسطة النداءات المتكررة : لسلم الشجعان ابتداء من أكتوبر 1958 م وتقرير المصير سبتمبر ، والتي توجت في الأخير بنتائج ملموسة ظهرت من خلال قضية سي صالح 1959 م ، فرحب بها ديغول غير أنه لم يعلق عليها آمال كبيرة، كونها عملية محدودة في قضية أوسع منها بكثير فاستسلام الولاية الرابعة لا يعني استسلام كل الولايات، ومن هذا المنظور يرى البعض أن فشل القضية عزز على مستوى قناعات ديغول ضرورة التوجه نحو التفاوض الشامل وهو ما تم الإعلان عنه في ديسمبر من السنة نفسها.[3]
- خلفت هذه القضية أيضا آثارا من ناحية العلاقة بين ديغول والحكومة المؤقتة وتمثلت في مضاعفة الحذر والارتياب من الحكومة المؤقتة اتجاه تصريحات ديغول بعد لقاء مولان،حيث اكتشفت الحكومة

---

(1) - محمد بن دارة، **الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية (1955 م – 1960 م)** ، أطروحة دكتوراه ، اشراف مسعودة يحياوي ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2007 م -2008 م ، ص 221.

(2) - هو الانقلاب الدي تزعمه الجنرال شال بمعية الجنرالات جوهو، زلر ، سالان، و بمشاركة مجموعة من العقداء أمثال قارة، أركو، و كان الهدف من الانقلاب هو فصل الجزائر عن فرنسا لمدة ثلاثة أشهر يتولى خلالها القضاء على جيش الوطني الشعبي و على شبح الجزائر المستقلة كي لا يبقى في التاريخ سوى الجزائر الفرنسية ، لكن الجنرال ديغول قاوم المتآمرين واستطاع أن يشل حركتهم في ثلاثة أيام ، أنظر : محمد العربي الزبيري ،**تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق**، ص 160.

(3) - وهي محادثات جرت بين وفد من أعضاء الحكومة المؤقتة وهم (احمد بومنجل ، محمد الصديق بن يحيي ، محمد حقيقي بن اعمر) و الوفد الفرنسي المتكون من (والي مقاطعة مولان روجي موريس و الأمين العام للقضايا الجزائرية و الجنرال كايستن و العقيد ماتون) بتاريخ 25 جوان 1960 في مقاطعة مولان الواقعة بمحاذاة نهر السين جنوب شرق باريس. انظر سيد علي أحمد مسعود، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960 م - 1961م)**، دار المحكمة ، الجزائر ، 2010 ، ص 172.

المؤقتة بعد هذا اللقاء أن الهدف الرئيسي منه كان مطابقا لما كان ديغول يهدف إليه من خلال لقاء الإليزيه، وبذلك تعزز إقناعها أن الرئيس الفرنسي لا يزال يراوغ للحصول على وقف القتال من غير مقابل سياسي فراحت تشهر بدسائسه ومراوغاته وتضاعف ارتيابها من سياسته.[1]

- أما فيما يخص انعكاسات هذه القضية على العلاقة بين جبهة التحرير الوطني و جيشها ، فإن حادثة قصر الإليزيه جعلت من قادة الثورة في الخارج يراجعون إستراتيجيتهم بخصوص الصراع الذي كان يجري مع الولايات في الداخل ، فغياب الاتصالات و النقص الفادح في الأسلحة ، شكل بذاته ثغرة استغلها الاستعمار الفرنسي لإجهاض الثورة الجزائرية ، وهو ما أكده فرحات عباس خلال مناقشة المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وهو ما أكده فرحات عباس من خلال مناقشة المجلس الوطني للثورة الجزائرية أوت 1961 م لهذه القضية ، حيث أكد أن ديغول لن يتراجع عن سياسته هذه ، إلا إذا أثبتت الثورة تلاحمها الحقيقي.[2]

---

(1) - **نفس المرجع**، ص ص 170 ، 172

(2)- سيد علي أحمد مسعود، **المرجع السابق**، ص 106

خلاصة الفصل:

وما يمكن استنتاجه في الختام هو أن القيادة الثورية بالخارج تتحمل إلى حد كبير مسؤولية ما حدث في الإليزيه، وذلك بسبب تجاهلها للوضعية المزرية التي آلت إليها الولاية الرابعة من نقص في السلاح والذخيرة وتدني معنويات المجاهدين، رغم نداءات وتنبيهات قادتها إلى خطورة الوضع الثوري بها, ولا يسعنا هنا إلا التساؤل عن المجرى الذي سيأخذه التاريخ لو قدر لهذه العملية النجاح؟

ومن جهة أخرى فإن فشل هذه القضية المأسوية عاد بالنفع على تطور الثورة الجزائرية باتجاه الحل النهائي عن طريق التفاوض الشامل.

الفصل الثاني: شبكة فرانسيس جونسون (1954- 1960)

المبحث الأول: فرانسيس جونسون وتأسيس الشبكة المساندة لثورة التحرير الجزائرية

1. التعريف بشخصية فرانسيس جونسون : نضاله ومساره
2. التعريف بشبكة جونسون وبأعضائها
3. فكر فرانسيس جونسون
4. الثورة من منظور جونسون
5. تأسيس الشبكة المساندة لثورة التحرير
6. أسباب تأسيس فرانسيس جونسون للشبكة

المبحث الثاني: اكتشاف شبكة فرانسيس جونسون وانعكاساته

1. موقف السلطات الفرنسية والرأي العام من اكتشاف شبكة جونسون
2. انعكاسات اكتشاف شبكة جونسون.
3. محاكمة شبكة جونسون وصداها داخل فرنسا وخارجها
4. قانون العفو العام الفرنسي لـ 1966 م على فرانسيس جونسون

المبحث الأول: فرانسيس جونسون وتأسيس الشبكة المساندة لثورة التحرير الجزائرية

1. التعريف بشخصية فرانسيس جونسون "Francic Jeanson" نضاله ومساره:

فرانسيس جونسون [1]كاتب ومفكر سياسي أستاذ فلسفة ولد سنة 1922 م بمدينة بوردو بفرنسا[2]، أثناء الحرب العالمية الثانية 1939- 1945 كثف من نشاطه السياسي المناهض لحكومة فيشي المتعاونة مع الاحتلال الألماني، فاستدعته مصالح حماية الإقليم (S. T .D) للتحقيق ففر باتجاه اسبانيا ،أين انضم إلى الجبهة الشعبية كباقي المثقفين الفرنسيين والمناهضين لحكومة فيشي ليجد نفسه بين يدي فرونكو في اليوم الذي أتم فيه الواحد والعشرين ربيعا من عمره ، وزج به في أشهر المعتقلات الفرانكفونية ميرندا دي إبرو "Mirando de Ebro" ومن ثم تم تحويله إلى سجن إلى سجن مولينا ردي كارنتزا الإسباني في 30 سبتمبر 1943 م ، ولم يطلق سراحه إلا في آخر يوم من السنة ليجند في صفوف جيش افريقيا ، و التي اثرت فيما بعد على حياته النفسية والصحية،[3] لكن بالرغم من كل ذلك تمكن من الحصول على ديبلوم الدراسات العليا في 10 جوان 1943م.[4]

وفي 30 جانفي سنة 1944 م، تم انتدابه على المديرية العامة للعتاد العسكري بالقرب من الجزائر العاصمة، وفي 27 سبتمبر عين مسؤولا في مخازن الذخيرة بمدينة وهران، واثناء هده الإقامة اطلع على سياسة الاستعمار التي تميزت بالاستغلال الفاحش والعنصرية ضد الشعب الجزائري وعندما عاد فرنسا سنة 1945م حذر الشعب الفرنسي قائلا: "فرنسا استوطنت "أرضا بركانية" وهي مستعد للانفجار في أية لحظه.

---

[1] **أنظر الملحق رقم** (01)، ص98

[2] -Malika EL KORSO," La Guerre De Libération Nationale Au Regard De Lopinion Publique, Metropolitaine 1954_ 1962» , Elmassadir», N°16 2eme Semestre ,2007 Pp29_43.

[3] - عبد المجيد عمراني، **المثقفون الجزائريون والثورة الجزائرية**، مطبعة دار الشهاب، باتنة، ص ص 80. 319. 321.

[4] - عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية** (1954م – 1962م)، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، ص 121.

في 13 جانفي سنة 1945م حول للقتال في جبهة الألزاس وفي 25 اوت تم تسريحه من الخدمة العسكرية برتبة ملازم احتياطي، وفي عام 1946م أصيب بداء السل الخطير، الأمر الذي أجبره على توقيف جميع نشاطاته العادية والمكوث في البيت لعدة شهور.

في 1947 م خرج من فترة النقاهة الإجبارية ودشن نشاطاته الفكرية بكتابة مقالات فلسفية في صحيفة "الأفرانس أنتريور" (La France Interieure) ألف كتابه الأول المشكل الأخلاقي وفكر سارتر[1] ثم عاد إلى الجزائر التي أقام بها من سبتمبر 1948 بعد زواجه من كوليت تجانسون[2] إلى جوان 1948م .

وكان سارتر شاهدا على عقد زواجهما إذ كان فرانسيس جونسون متأثرا بسارتر إلى حد كبير وكما امتلك مؤهلات فكرية سطع من خلالها نجمه من خلال مجلة إسبري "Hesprit فكان يحاضر تارة و يعطي دروسا خاصة تارة أخرى ، وهكذا شرع الشاب في التعرف على حقيقة أوضاع الجزائريين ، كما أتاحت له مناقشاته ولقاءاته المتكررة مع الوطنيين أمثال : احمد بومنجل وأحمد فرانسيس وفرحات عباس اكتشاف خصوصيات الوضعية السياسية السائدة في الجزائر ، وشاءت الصدف أن التقى بمجرد عودته من المركز الجهوي للفنون الدرامية بالجزائر لتنشيط سلسلة من المحاضرات حول المسرح السارتري خلال شهر اكتوبر ونوفمبر 1949 م في عدد من كبريات المدن الجزائرية، حيث هناك حدثت الصدمة .... فالأوربيون الدين التقى بهم جونسون استقبلوه بكثير من الأبهة، وعوامل كشخصية رسمية بالرغم من انه كان في ذلك الوقت شابا نكرة.[3]

---

[1] - ماري بيار ألوا، **فرنسيس جانسون الفيلسوف المناضل**، تر: مسعود حاج مسعود، الجزائر، دار القصبة للنشر،2009 م، ص 320 - 321.

[2] - ولدت سنة 1913 م مختصة في علم النفس، وكاتبة أسست رفقة زوجها الشبكة الداعمة للجزائر المسماة باسمهم العائلي، تزوجت سنة 1948م، وبعد زواجهما انتقلا إلى الجزائر توفيت سنة 2003م، أنظر: رشيد خطاب، **أصدقاء الخاوة**، الدعم العالمي للثورة التحريرية الوطنية الجزائرية، قاموس بيبليوغرافي، تر: مصطفى ماضي، دار الخطابة، الجزائر، 2003، ص147.

[3] - ماري بيار الوا، **نفس المرجع**، ص 321 - 322.

2. التعريف بشبكة جونسون وأعضائها ونشاطها:

هي شبكة دعم سرية أنشأها فرانسيس جونسون لدعم كفاح الشعب الجزائري في فرنسا نفسها، كانت تتسم بالسرية لأن عملها سري دون علم السلطات الفرنسية التي كان لابد أن لا تعلم والا فإنها توقف هذا العمل لأنه عمل غير مشروع وغير قانوني، ويمكن إعطاؤه صفة الجرم أو الخيانة العظمى للوطن، لاعتباره تواطؤا مع العدو، والمتمثل في جبهة التحرير الوطني وهو بذلك ضد مصلحة الوطن وضد القوانين والأعراف.

إنه من الصعب تحديد تاريخ تشكل هذه الشبكات التي ترتبط خاصة بشخصية فرانسيس جو في حين أن الدراسة التي أنجزها كل من هيرفي هامون وباتريك روتمان " Herve "Hamon et Patrick Ratman" لم توضح تاريخا محددا لتأسيسها ذلك أن نشاطها بدأ بشكل عفوي وكنتيجة حتمية لما سبقه من أحداث أهمها تمرد الجنود الذين استدعوا إلى الخدمة العسكرية من جديد، وصدور كتابه الذي أخرجه بالاشتراك مع زوجته كوليت الجزائر الخارجة عن القانون " 1956 م ، والمساعدات التي كان جونسون وأصدقاؤه يقدمونها لرجال جبهة التحرير الوطني "FLN" بنقلهم وإيوائهم رغم أن البعض يعيدها إلى سنة 1958م. [1]

بدأت هذه الخدمات إثر عودة جونسون إلى باريس في جويلية 1956 م ، وفي نفس الوقت كان صالح الوانشي على رأس فدرالية جبهة التحرير بفرنسا ،الذي سبق وأن تعرفت عليه السيدة جونسون في الجزائر، استدرج هذا الأخير جونسون لسياقة سيارة نقل رجال الجبهة ، وأثناء أدائه المهمة تقرب أكثر من الجزائريين فوسع مساعدته لهم وبالتالي أصبح بحاجة لمن يتقاسم معه العمل فنجد إلى جانب زوجته كوليت "مونيك كوهين" "واتيان بولو" أستاذ فلسفة في ثانوية وزوجته "بولا" بالإضافة الى شابة شيوعية تدعى "هلين كويتا "، ولكن لم يكن نشاط هؤلاء مهيكلا ومنظما ،بل يتم بشكل عفوي دون اللجوء إلى السرية ، فقد قال جونسون في هذا الصدد: «كنت أرى أن العمل

[1] - أحمد منغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954 م – 1962 م)** ، منشورات دار التنوير للنشر والتوزيع ، 2008 م ، ص 34

بصورة علنية في صميم الحياة العمومية هو أفضل طريقة لتغطية نشاطي "[1]،وكان أغلب أعضاء الشبكة من اليسار الفرنسي.[2]

وقد توسعت دائرة هؤلاء المتطوعين لتكتسي اللقب الفعلي للشبكة فيما بعد ، لذلك تحدد ماري بيار ألوا تاريخا رسميا لذلك حيث ذكرت أن 02 أكتوبر 1957 م يعتبر التاريخ الرسمي لتأسيس شبكة جونسون ، التي أصبحت مهيكلة حقا بعد الجلسة التأسيسية في منزل جونسون بحضور أوائل عناصر الشبكة إضافة إلى الصحفية " مونيكديواكور" وزوجها وثلاثة قساوسة " دافيزي" "اورفاس""مابيت " ولاحقا توسعت هذه الفئة لتصبح شبكة بالفعل ، وكانت مهمة الشبكة المساندة أوما اصطلح بحملة الحقائب "les Porteurs de Valises" الدور الإيجابي في توسيع نشاط الفيدرالية داخل التراب الفرنسي وخارجه تمثلت في مساعدة الجزائريين لجمع الأموال وحملها إلى البنوك.

أما بخصوص أعضاءها فقد سأل صحفي مراسل جريدة "Lunita" الإيطالية عام 1960م فرنسيس جونسون هذا السؤال: من أي أطياف ينتمي أعضاء شبكة جونسون؟ فكان جواب.

جونسون كما يلي أعضاء الشبكة ينتمون إلى كل اتجاهات اليسار وهذا إنجاز عظيم بحيث تمكنا توحيد الجميع في حربنا هذه بالرغم من اختلاف أرائهم وتوجيهاتهم إلى جانب أعضاء من الحزب الاشتراكي الموحد و اللائكين والشيوعيين، كما نجد البرجوازيين من البروليتاريا، أما الادعاء بأننا مخترقين من طرف الشيوعيين فلا توجد فرصة ليتم الأمر بهذه الطريقة، وفي سؤال آخر عن عدد

[1] - ماري بيار ألوا، **المرجع السابق**، ص117

[2] - Vérités POUR, du N°1 au no 18 , "L'Algérie": Éditions Spécial Ministère Des Moudjahidine, Anep 2007; p07

أعضاء الشبكة قال " لا أدري ثلاثة ألاف ومن حسن الحظ كنت بعيدا عن كل ما يتعلق بتصفية التجنيد[1].

- **جاك بارتيولاي** "Jack Berthelet" عضو نشط في مجموعة التعاون الخاصة بالشبكة كان يقيم في سويسرا من مهامه استقبال الفارين من الجيش الفرنسي، طرد من سويسرا في جانفي1960م
- **جون ماري بوغلان** " Jean MariBoeglin"وهو صحفي في "اتحاد رانس" كان يقوم بتأسيس الحماية والتموين للجنود الفرنسيين المعارضين للحرب في الجزائر، كون شبكة مدينة اليون عام 1959 م، حكم عليه 10 سنوات سجنا أقام بالجزائر بعد الاستقلال.
- **داني برجي** "Denis Berger" ينتمي إلى حركة المنشقين اليسارية أنشأ سنة 1956م مجلة تسمى "Tribune de debat" ساهم في تأسيس النهج الشيوعي" ألقي عليه القبض من طرف "DST" مصالح حماية الإقليم الفرنسية، أطلق سراحه بعد 10 أيام، كان متخصص في مجال بعد التكوين ومهام الاختراق[2].
- **إتيان بابو** "Etienne Babo" كان أستاذ في الفلسفة، عضو في الحزب الشيوعي الفرنسي وهو من أوائل الاعضاء الناشطين في شبكة جونسون عام 1956 م، غادر فرنسا في أكتوبر 1958 م، عاش في المغرب ثم عاد في مارس 1960 م وعمل مع كوريال ألقي عليه القبض عام 1960 م، ثم أطلق سراحه بعد توقيف القتال.
- **روبارت بونو** "Robert Bunnaud" مبرز في التاريخ، شيوعي جند عام 1956 م شارك في انتفاضة الجنود الفرنسيين الذين تمرد وضد الإدارة الفرنسية بالجزائر في أفريل 1957 م نشر شهادة

[1] - فرانسيس جانسون، **حربنا**، تر: ميشال سطون، الجزائر، منشورات الديوان الوطني للنشر والإشهار، 2006 ،ص ص 35.36

[2] - فرانسيس جانسون، **نفسه**، ص 36.

في مجلة الضمير "Esprit" بخصوص التعذيب وبربرية الاستعمار الفرنسي في الجزائر، انضم إلى شبكة جونسون المتمركزة بمرسيليا 1959م، أعتقل في عام 1961 م وأطلق سراحه عام 1962م[1].

- **سيمون بلومنطال** "Simons Blumental" طرد من الحزب الشيوعي الفرنسي لما اختلف مع قيادة هذا الحزب بخصوص مواقفه اتجاه الثورة الجزائرية، أنظم إلى الحكومة المؤقتة بتونس، حكم عليه ب 10 سنوات سجن، وبعد سقوط شبكة حاملي الحقائب الفرنسية أقام بالجزائر بعد الاستقلال.[2]
- **هنري كوريال**"Henri Curiel" هو مصري الجنسية مؤسس الحركة المصرية التحرير بدأ في شبكة جونسون عام 1957 م، أنشأ الحركة المناهضة للاستعمار الفرنسي في جويلية 1960 م، اعتقل في نفس السنة ، بعدها قاد مجموعة خاصة به ، أغتيل في ماي 1978م.
- **هلان كوينات** "Helenne Guenat" استاذة في الأدب توجهها يساري انظم إلى شبكة جونسون عام م1957 م، ألقي عليه القبض في فيفري 1960م، حكم عليها ب 10 سنوات سجن، هرب منه عام 1961 م ، أقام بالجزائر بعد الاستقلال.
- **ميشال راتيس** "Michel Raptis " المعروف باسم "Pablo" عمل كمتعاون مع جبهة التحرير الوطني منذ 1955 م اشتغل بخصوص نقل وتسليم الأسلحة إلى المغرب، ألقي عليه القبض في جوان 1960م بهلوندا.
- **كجاك فيناس** "Jacque Vignes "صحفي شارك في شبكة جونسون عام 1957م ، صار مسؤولا عن الفروع طرد منذ سنة 1960م ، واصل نشاطه من بروكسل حتى نهاية الحرب[3].

---

1 - دحو أم الخير وبلكرش فتيحة، النخبة الفرنسية المثقفة ودورها في الثورة الجزائرية فرانسيس جونسون نموذجا 1954م 1962. م ، مذكرة ماجستير في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر ، جامعة بن خلدون تيارت ، 2014، 2015 ص ص 42 .43.

2 Herve HAMON, Patrick ROTMAN, Les Porteurs De Valises La Resistance Française A La Guerre D'Algérie, Edition Albin Michele, Paris 1979 p91.

3 - دحو وبلكرس، **المرجع السابق**، ص43.

- **سيسيل ماريون**" CecielMarion" ممثلة وفنانة انخرطت في شبكة جونسون 1958 م طاردتها الشرطة منذ فيفري 1960 م، حكم عليها غيابيا ب 10 سنوات سجن في أكتوبر سنة 1960م استقرت في الجزائر بعد الاستقلال.
- **جون كلود بويرت** "Jean Claud Poupert".[1] انظم إلى شبكة جونسون عام 1959م، وهو رجل اتصال اعتقل في فبراير 1960 م وحكم عليه بعشرة سنوات سجن أطلق سراحه عام 1963م.

بلغ عدد عناصر المجموعة ما بين 2000 و3000 عنصر، انضموا إلى الشبكة عن قناعة سواء إيديولوجية أو فكرية أو سياسية أو أخلاقية، ولذلك من الصعب تصنيف العناصر ضمن مجموعة أو اتجاه معين، وكان هناك عدد قليل جدا من العمال والموظفين عكس المثقفين خاصة الصحفيين والأساتذة و الكتاب و عدد مهم جدا من الفنانين على اختلافهم.

اما من حيث التركيبة العمرية، فوجود تلك الفئات العمرية النشطة ضمن الشبكة مثل الفئة ما بين 45و50 سنة من قدماء المسيرة النضالية الملتزمة والفئة من 35، 40 هي الفئة التي بلغت سن الكهولة أو النضج أثناء الحرب العالمية الثانية.[2]

نشاطاتها:

كان أعضاء الشبكة ينقلون الأسلحة و الأموال وقد خصت الشبكة بميزانية شهرية قدرها ثلاثة ملايين فرنك وأوكلت إلى جونسون مهمة صرفها، وقد سمحت تلك الميزانية بتسديد أجور الأعضاء التربين الثلاث العاملين بصورة دائمة، وهم جونسون ، جاك فيني وهلين كونيا ، وكانوا يتقاضون مبلغا شهريا قيمته خمسة و سبعون ألف فرنك قديم ، أما المبلغ الباقي فينفق في تسديد ثمن السيارات ، و الشقق التي يتم استعمالها وتغطية تكاليف السفر[3].

---

[1] -Jack CHARBY, Les Porteurs D'espoirs ;op,cit, P 39.

[2] - أحمد منغور، **المرجع السابق**، ص 181.

[3] - ماري بيار ألوا، **المرجع السابق**، ص 124

أما عن بعض الصحفيين الذين كتبوا بأن الشبكة تتقاضى أجورا بسخاء فقد قال جونسون " لقد تجرأ بعض الصحفيين على الكتابة بأننا مدفوعو الأجر بسخاء لو تعلق الأمر بشخصي لما توقفت عن هذا الحد، لكن لا أتحمل أن يعامل كل هؤلاء النساء والرجال الدين منحوا لخوض هذه المعركة دون أن يطلبوا يوما شيئا بالمقابل وقال لم نتقبل من الجزائريين على الصعيد المادي، سوى المبالغ الضرورية جدا لإتمام المهام الموكلة إلينا.[1]

ومن اجل قيام الشبكة بمهامها على أحسن وجه وضعت تنظيما محكما يضمن عبور المناضلين الجزائريين الحدود الفرنسية نحو الخارج، أما المهمة الأكثر خطورة التي كلفت بها الشبكة فتتمثل في نقل الأموال التي يتم تحصيلها من اشتراكات الجزائريين، وقد نشبت بخصوص هذه النقطة صراعات عنيفة في فرنسا بين جبهة التحرير الوطني و الحركة الوطنية الجزائرية الذي كان يقودها مصالي الحاج ، لكن جبهة التحرير الوطني استطاعت فرض نفسها.

وقد اضطرت في بعض الأحيان إلى استخدام القوة والعنف،[2] وكان العمال البسطاء يدفعون 200 فرنك فرنسي في حين كان التجار يدفعون مبلغا يتناسب طردا وقيمة مبيعاتهم، ويتم جمع الأموال على مستوى الأحياء المدينة ثم على المستوى الجهوي.

وكان الجزائريون دون غيرهم يقومون بتنفيذ كل مرحلة من هذه المراحل، إثر ذلك تتولى الشبكة جمع الأموال القادمة من المدن التالية: بوردو ، مرسيليا، ليون، وغيرها باتجاه باريس حيث يتم تخزينها في شقق مخصصة لهذا الغرض ، وكان المناضلون الفرنسيون يتولون المهمة الثقيلة وهي مسك دفاتر المحاسبة.[3]

وفي سنة 1958 م بلغ حجم المبالغ المحصلة ما يملأ ستة أو ثمانية حقائب أي ما قيمته 400 إلى 500 مليون فرنك فرنسي شهريا أي ما يعادل ملا ست أو ثماني حقائب،[4] وهذه الأموال

---

[1] - فرانسيس جونسون، **المصدر السابق**، ص 55. 56.

[2] - أحمد منغور، **المرجع السابق** ، ص 221 . 223.

[3] - ماري بيار ألوا، **المرجع السابق** ، ص 122

[4] - أحمد منغور، **نفسه** ، ص 221 .223.

التي كانت تنقلها الشبكة كانت تساهم في شراء الأسلحة و إرسالها إلى الثورة الجزائرية، و تمويل تحركات الحكومة المؤقتة للجمهورية في كل أنحاء العالم.[1]

إذا فعن صرف هذه الأموال فكانت تغطي احتياجات الثورة بصفة عامة، مصاريف السفر والتذاكر والفنادق وشراء الأسلحة خاصة وهي النقطة التي أثارت حفيظة الرأي العام الفرنسي.[2]

فإلى جانب ذلك قامت الشبكة بتقديم العون للاجئين الجزائريين في تونس والمغرب وجمع الاغطية و الجرائد و المناشير والأدوية وشراء السيارات و العقارات لصالح فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا.[3]

أما عن المهام التي أوكلت للشبكة فقال عمر بو داود مسؤول فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من 1957 م - 1962 م ما يلي:

منذ البداية اتفقنا مع فرنسيس جونسون على المساعدة التي تحتاجها الثورة الجزائرية وهي ثلاثة أمور:

- نقل الأموال.
- نقل الأسلحة.
- نقل الأشخاص.

وقد عمل جانسون على تأسيس نشرية تحت اسم من أجل الحقيقة "vérité pour" في سبتمبر 1958 أعضاءها من بين مثقفي اليسار الفرنسي بشتى مشاربه، وثمة شيوعيون أعلنوا قطيعة كلية مع الحزب الشيوعي أمثال هلينكوينات ، وثمة لجال دين أمثال القس دافيفري ، وقد كانت هذه النشرية هي الوسيط بينها والجمهور تشرح له مواقف الأعضاء و شرعية نضالهم ولتكون لسان حالهم،كان يشرف على النشرية الدكتور يوسف ماسكولو.[4]

---

[1] - أحمد منغور، **نفسه**، ص ص 212 .222.

[2] - هيرفي هامون وباتريك روتمان، **حملة الحقائب ، المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر** 1954 م ، تر: حسن العودات ونور الدين سكوتى ، دار الحكمة للنشر ، بيروت ، لبنان ص 107.

[3] - Omar BOUDAOUED, Du P.P.A Au F.L.N; Memoires D'un Combatant, Algérie, Edition Casaba, Alger, 2007, p137.

[4] - أحمد منغور، **المرجع السابق**، ص 221.

أما المحررون الرئيسيون فهم، جاك فيني، فرانسيس جانسون، هلين كوينا و الفيلسوف ألان باديو وصدر 18 عددا من هذه المجلة كان العدد الأول يوم 20 -09- 1958م و العدد الأخير في 26. 09. 1960م .[1]

وبعد اعتقال أعضاء الشبكة في فيفري 1960 م وتقديمهم للمحاكمة توقفت النشرية عن الصدور، فقام هنري كوربال مسؤول الشبكة بإصدار نشرية أخرى مكملة للسابقة سماها " حقائق ضد الاستعماريين "Verites Anti Colonialistes".[2]

3. فكر فرانسيس جونسون:

ينتمي جونسون إلى المدرسة الوجدانية متأثرا بأب الوجودية سارتر، وتعتني الوجودية بدراسة الإنسان بشكل مفصل من ميوله وتأثراته إلى حقوقه وأعماله، لذا كان الوجوديون لأي مقدمة أولئك الذين حملوا على عاتقهم الدفاع عن هذه الحقوق ومرجعيتهم في ذلك تعود الى شدة إيمانهم بهذه الأطروحة.

كانت كتابات جونسون متعلقة بالتخيل النفسي (الذات الباطنية والشعور والوعي) وعلاقتها بالتخذير والطب الشرعي محاولا الربط بالفلسفة والطب ، ولم تضل أراء جونسون حبيسة الأدب والفلسفة ، فأخذ يدلوا بفكره في المواضيع السياسية ، وأتضح ذلك جليا من خلال دوره في الصراع الذي طفا في الساحة الفكرية بين سارتر وكامو، ذلك أن كامو كان أحد أبناء الأقدام السود، وبرز الصراع بعدما نشر كامو دراسته الشهيرة " الإنسان المتمرد" عام 1951م ، والتي انتقد فيها بشدة القمع التي مارسته الشيوعية في الحرب العالمية الثانية باسم "الثورة البلشفية" في حين رفض الثورة الجزائرية واتهامهم بالإرهاب ونسي سببها ، وتولى بذلك جونسون الرد عليه من خلال مقالاته في الأزمنة الحديثة.[3]

---

[1] - انظر تواريخ نشرية من أجل الحقيقة التي كانت تصدرها شبكة جونسون في الملحق.

[2] -Jacque CHABY ; Op. Cit. P 63

[3] - دحو أم الخير وبلكرش فتيحة، **المرجع السابق**، ص ص 32-33.

كما أن فرانسيس جونسون كانت له علاقة بالشخصانية "Personalisme"وهو تيار فلسفي مثالي، انتشر في الفلسفتين الأمريكية والفرنسية ، في بداية القرن العشرين ، ويعبر جوهره عن مذهب أخلاقي واجتماعي مبني على القول أن للشخص الإنساني قيمة مطلقة تميزه بصفات تمكنه من المشاركة العقلية و الوجدانية في العلاقات الإنسانية ، وتهدف إلى تحقيق وجوده كفرد ، والشخصانية بهذا المعنى تقوم بدراسة تاريخية واجتماعية للفرد وهو يتطور من شخصية إلى أخرى مع الأخذ بعين الاعتبار ما يتحلى به الفرد من أصالة في التفكير وابداع في التخيل ودقة في الشعور ، وقوة في التعبير ، أي جميع هذه الصفات التي تميز اسلوبه الشخصي ، رأيه وهويته التي تميزه على غيره.[1]

لقد حاول جونسون تبيان ضرورة أن تواجه الشخصانية بصورة مستمرة كلا من الشيوعية و الحزب الشيوعي الفرنسي باعتبار أن الحركة الشخصانية التزام بالأفعال وليس بالأقوال، وقد استشهد جونسون ببعض ما كتبه مونيي تدعيما للنتيجة التي توصل إليها بخصوص الشخصانية ، حيث يقول " لا ينبغي حصر الحديث عن الشخص وعن الجماعة وعن الإنسان الكلي ... بل يجب الحديث أيضا عن نهاية البرجوازية الغربية وقيام البنى الاشتراكية". إن نظرة فرانسيس جونسون النقدية تجاه الشخصانية جد حذره ، ففي هذا الفكر شيء يغريه بطريقة أو بأخرى وهذه هي إحدى الأسباب التي دفعته للتعاون مع مجلة إسبري "Hisprit".[2]

4. الثورة من منظور فرانسيس جونسون:

في سنة 1955 م أصدر جونسون رفقة زوجته كوليت جونسون " Colette Jonson"كتابا عنوانه الجزائر الخارجة عن القانون "L ' algerie hors la loi " [3]وهو عبارة عن ملف مدعم بوثائق تبين فيه عجز الاستعمار عن جعل الجزائر فرنسية " L ' Algerie Francaise" متسائلا عن هوية أولئك الملقبين بالخارجين عن القانون، والذين ما انفك الجيش

[1] - دحو وبلكرش، **المرجع السابق**، ص 33

[2] - دحو وبلكرش، **نفسه**، ص 34.

[3] - عبد المجيد عمراني ، **المرجع السابق** ، ص ص 59 - 60 .

الفرنسي يطاردهم يوما بعد يوم، وعن الغاية التي ثار من أجلها هؤلاء الثوار فكان بذلك أول محاولة تحليلية حول الحركة الوطنية الجزائرية.

انتقد فيه بشدة سياسة الاستعمار الفرنسي ودافع فيه عن حقوق وحرية الشعب الجزائري ، وهو أول كتاب يتطرق إلى الثورة الجزائرية وأبعادها السياسية ، إذ حاول أن يبين فيه مبادئ ثورة نوفمبر 1954م على الرغم من الانتقادات التي وجهت إليه فيما بعد، وتجدر الإشارة أنه في تأليف جونسون وزوجته ذكرا : " إن استمرارية القمع في الجزائر سيكلف الوطنيين الفرنسيين الذين سيبقون محل سفلة السلطة"[1] وفعلا كان كتاب جونسون أول تعبير ونداء لليسار الفرنسي اتجاه الثورة الجزائرية، علما أن الكاتب لم يكن معروفا في الأوساط اليسارية الفرنسية بحنكته السياسية ، بل اشتهر كفيلسوف متشبع بفلسفة سارتر كما نجد في مقدمة كتاب الجزائر الخارجة عن القانون أن كلا من جونسون وكوليت يبينان أن نصر الشعب الجزائري أمر حتمي.[2]

لقد ساهم جونسون وزوجته في فتح أعين القراء الفرنسيين على القمع اللانهائي والوحشي للاستعمار الذي كان محتوما على الجزائريين، فقد قدما بشكل مثير للجمهور العريض حقيقة الجزائر الفرنسي.[3]

يقول المؤرخان محمد حربي وجلبر منيي "Gilbert Meynier" في كتابهما جبهة التحرير الوطني: "عوض أن نعاتب الجزائريين على وطنيتهم يجب علينا الكتابة عن كوليت و فرانسيس جونسون وهذا لما ذكراه من حقائق عن الاستعمار في الجزائر وإثبات عجز الاستعمار عن جعل الجزائر فرنسية.[4]

---

[1] Colette et Francis JEANSON, Algérie hors la loi,. Bibliothèque du Maghreb ,ANEP, 2006.PP 6,7

[2] - عبد المجيد عمراني، **المرجع السابق**، ص 60

[3] -Colette Et Francis JEANSON; opcit. PP 6,7.

[4] - Mohamed HARBI et Gilbert MEYNIER; Le FLN HistoireEt Document 1954 - 1962.Ed , Alger,2004 ,p 661.

وفي عام 1960 م نشر جونسون كتابا بعنوان حربنا"Notre Guerre " كتبه على عجل بعد موجة اعتقالات ألمت بشبكته يوضح فيه معنى نشاطه، حيث يرد بقوة على عديد نقاده الفرنسيين: "من المؤكد أن هدف فرانسيس جونسون الإسراع في انتصار الشعب الجزائري".

ولم يكن جونسون هو الوحيد الذي يؤمن بحتميته، بل كان هدفه أيضا أن يجعل من النصر الجزائري نصرا فرنسيا كذلك، نصر لا يكون باردا مقتصرا على انسحاب فرنسي الاعتبارات استراتيجية وحسابات اقتصادية، إنما يكون استقلال حار، كنتيجة للنضالات المتلازمة، استقلال ناضج يرسم معالمه الأولية التآزر الرائع بين شبكة جونسون وفدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، هذا التآزر سمح بالفعل للجزائر المحاربة بالاستفادة من استغلال مالي لا شبيه له في تاريخ حركات التحرير الوطني.

إن اهتمام جونسون بالجزائر لم يبدأ تاريخيا على كل حال مع الفاتح نوفمبر 1954 م فالأمر كان أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث كان جونسون جنديا متطوعا في جيش افريقيا فاتصل بالجزائر، وسنة بعد الإنزال البحري الأمريكي 1942 م اكتشف أن شريحة كبيرة من الأوربيين لازالوا من انصار فيشي ومساعديه، وقد كانت المقاومة تقلقهم، وبذلك كان ينتابه إحساس قوي قابل أن يعارض الاستغلال الاستعماري.[1]

ضحى جونسون بكل ما يضمن له السلامة والأمان ليكون نفسه لمساندة الكفاح الجزائري بعد إطلاق سراحه، ولم تكن مواقفه نتيجة حتمية أو قدرية لأن موقفه الملتزم إزاء القضية الجزائرية لم ينشأ من العدم، فانتقاله من الديغولية ومن نظام حكم "فيشي" ثم تحوله بعد ذلك إلى مناهض لمواقف الديغولية من حرب الجزائر ، وكذلك مساره من سجون اسبانيا إلى القطيعة مع سارتر وكامو ، ومن العمل السري أثناء حرب الجزائر إلى المساهمة في تأسيس دور الثقافة التي تم تأسيسها في الجزائر ، كل ذلك يتم عن مواقف ملتزمة وإن تعقدت وجوهها.[2]

[1] - هرفي هامون وباتريك روتمان، **المصدر السابق**، ص 34.

[2] - دحو وبلكرش، **المرجع السابق**، ص 37.

5. تأسيس الشبكة المساندة للثورة التحريرية:

بمجرد أن أقرت السلطات الفرنسية حالة الطوارئ حيز التنفيذ ، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من حياتها ، وأهم ما طبعت تلك المرحلة إنشاء المحتشدات وبلغ عدد الذين جيء بهم من مختلف مناطق الوطن مليونين وثلث المليون من أجل عزل الثورة و محاصرتها إلى جانب سياسة القمع و البطش و التنكيل ،وقد أثرت هذه المأساة التي كان يعيشها الشعب الجزائري على الطبقة الفرنسية منهم فرانسيس جانسون ، إذ لما سأله الصحفي الفرنسي في جريدة لوموند "Le Monde" مار أيك في جرائم فرنسا بصفتك مسؤول شبكة تساند جبهة التحرير الوطني ، فأجابه جانسون بما يلي ..... لا أعرف عما إذا كان يخول لي الحق في قول الحقيقة و لكن مالا أفهمه هو هذا التساؤل عن جرائم فرنسا في الجزائر بدلا من التساؤل المفروض طرحه ، هو لماذا قمنا بحرب ضد الشعب الجزائري وهي سياسة كانت لا تطاق منذ ماي سنة 1945م ، إن مجازر سطيف لا تزال عالقة في الأذهان وإن التعذيب لم يولد مع ثورة أول نوفمبر 1954م.

أما رايه عن الحرب الدائرة في الجزائر قال" إن هذه الحرب الظالمة بالمنطق كانت علاوة على ذلك مزدوجة الحماقة غبية لا مخرج لها، إنه الحريق في القلب، لقد شاهدنا طيلة سنوات الاستنزاف المنهجي للإمكانيات الفرنسية في الجزائر بل في عموم المغرب و كامل فرنسا. [1]

[1] - Jack charby, les porteurs d’espoirs ،Edition chih ab ، batna ،2004, pp 151,152.

المبحث الثاني: اكتشاف شبكة فرانسيس جونسون وانعكاساتها

تعرض أعضاء الشبكة لمطاردة الشرطة في المقاهي، والمطاعم وقاعات السينما وتعرضت بيوتهم للمداهمة والتفتيش منذ أفريل 1958 م، وصولا إلى سلسلة الاعتقالات التي استهدفت أعضاء الشبكة وانتهت بهم بالمحاكمة الكبرى في 1960 م،[1] و في 15 أفريل نشط جونسون ندوة صحفية ردا على الاعتقالات التي تعرض رفاقه في النضال طيلة الأشهر الماضية ، ولقي جونسون وعناصر الشبكة استنكارا فرنسيا واعتبروا خونة ، فكان رد جونسون بإصداره كتاب "حربنا "" Notre Guerre" في 22 جوان من نفس السنة.

وجاء الكتاب ليبرز صنيع أعضاء الشبكة، كتبه جونسون وهو يختبئ من مطاردة الشرطة له، وفي 05 سبتمبر 1960 م مثل مناضلون من الشبكة أمام المحكمة العسكرية وضل جونسون فارا، ولقد لقيت المحاكمة صدى واسعا بتضامن أمانة الهيئة الإيطالية لمناهضة الاستعمار ومماطلة المحامين في المحاكمة وغياب جون بول سارتر مؤكدا تضامنه الكامل مع المتهمين. [2]

1. موقف السلطات الفرنسية والرأي العام من اكتشاف شبكة جونسون:

بعد العمليات التي قامت بها الفدرالية بفرنسا و التي أسفرت في شهر واحد عن قيام 242 هجوم على 181 هدف، استهدفت معامل التكرير وخزانات البنزين في الجنوب الفرنسي، وكان القصد هو تحقيق عدة أهداف منها أن يعي الفرنسيون خطورة ما كان يدعى بأحداث الجزائر، وكان لهذه العمليات أصداء واسعة في الصحافة الفرنسية والدولية، التي قدمت تقارير مفصلة عن هذه العمليات لعدة شهور و كانت انعكاسات ايجابية على الثورة الجزائرية و عززت مواقفها وعلاقاتها مع جيرانها مثل مصر.[3]

[1] - هيرفي هامون وباتريك روتمان ، **المصدر السابق**، ص 174.

[2] - دحو وبلكرش، **المرجع السابق**، ص ص 47، 48.

[3] - عبد المجيد عمراني، **المرجع السابق**، ص67.

وما كادت السلطات الفرنسية والرأي العام الفرنسي تستيقظان من صدمة العمليات العسكرية للثورة الجزائرية فوق التراب الفرنسي حتى اصطدموا ثانية بإلقاء الشرطة الفرنسية القبض على " شبكة سرية تضم فرنسيين يتعاونون مع أعداء فرنسا أي مع الثورة الجزائرية.[1]

ففي 1960 م أعتقل معظم أعضاء الشبكة دون مؤسسها فرانسيس جونسون الذي لجأ إلى سويسرا، فصادرت السلطات الفرنسية كتابه "حربنا " [2]وفي 29 جوان 1960 م أصدرت المحكمة العسكرية حكما غيابيا في حقه يقضي بالعقوبة القصوى، وعندما دخل الأراضي السويسرية في 06 أكتوبر 1960 اعتقلته الشرطة السويسرية بتهمة الدخول إلى اراضيها بصورة غير شرعية[3] وصدر في حقه قرار طرد في 23 أوت 1960 م إلا أن السلطات الفرنسية لم تطالب بتسليمه.[4]

وفي 15 سبتمبر 1960 م أي في عز محاكمة جانسون تبنت لجنة الدفاع الوطني والقوات المسلحة على مستوى المجلس الوطني الفرنسي مذكرة حررها جون ماري لوبان وامتنع الاشتراكيون عن التصويت عليها، ومما جاء فيها: "تعرب لجنة شؤون الدفاع عن تأثرها الشديد بظاهرة مساندة التمرد التي تكرر وتزداد وقاحة كل يوم، وتعتبر اللجنة هذا الأمر إهانة لجيشنا المرابط في ساحة القتال.

وفي 29 أوت 1960 م أي بعد أسبوع من ظهور الاقتراح إلى العلن، طلب قائد القوات المسلحة في الجزائر الجنرال **كريبان**[5] من مختلف قوات الجيش موافاته بتقارير عن مدى تأثير محاكمة جونسون على الحالة النفسية والمعنوية للجنود متخوفا من أن يؤدي كل ذلك إلى إضعاف الروح القتالية لدى الجنود الفرنسيين، لكن مخاوفه على ما يبدو لم تكن مؤسسة لأن التقارير العسكرية أكدت بأن وحدات الجيش لم تتأثر بمحاكمة جونسون ولم تكترث بل تجاهلتها في معظمها.

---

[1] - أحمد منغور، **المرجع السابق**، ص 224.

[2] - عبد المجيد عمراني، **نفسه**، ص ص 88، 89.

[3] - أنظر إلى الملحق رقم (02)، ص99

[4] - Omar BOUDAOUED, Du P.P.A Au F.L.N; Op. Cit. PP 169,175.

[5] - ماري بيار ألوا، **المرجع السابق**، ص 223.

وبعد أن أطلع الرأي العام الفرنسي على هذه الشبكات السرية عندما تداولت الصحافة الفرنسية في فيفري 1960 م نبأ اكتشاف الشرطة الفرنسية شبكة مساندة لجبهة التحرير الوطني, ويعتبر ذلك صدمة قوية إصابة الرأي العام الذي تميز بتباطئه في الاستجابة لنداءات توقيف الحرب والإسهام في إخراج البلاد من الورطة التي وضعت فيها بسبب الحرب في الجزائر،[1] واتهام السياسيون و العسكريون أعضاء هذه الشبكة بالخيانة، فرد عليهم فرانسيس جونسون في الندوة الصحفية السرية[2] التي عقدها في باريس يوم 15 أفريل 1960 م قائلا" إذن هل نحن خونة ؟ ، لسوء الحظ هل تخلينا عن فرنسيتنا دون رغبتنا ؟ ..... الخونة يكافحون من أجل ثورة لم يثبتوا أبدا حاجتهم إليها".

وقال أيضا " لقد اتهمنا بالخيانة، بيد أن خيانتنا الوحيدة هي فضح او فرقعة هذا المجتمع المزين الشكلي الذي يغطي الحقيقة الوطنية التي لم تتوقف على التفكك نتيجة التخلي الذي يزداد كارثية كل يوم على صورة مرارة العجز والفشل " فالخيانة الحقيقية " هي التنكر الفاعل و السلبي للموارد العميقة لهذه البلاد و للخوط الوحيدة للوصول إلى مجتمع فعلي، وإلى كل ما من شأنه أن يشكل النابض الأكيد لتقدم فرنسا.[3]

وأظهرت حادثة اكتشاف شبكة جونسون للفرنسيين مرة أخرى أن عددا من المواطنين انضموا إلى صف الأعداء أي على جبهة التحرير الوطني وهذا ما خلف إعجابا واستحسانا لدى البعض وتذمرا وغضبا لدى البعض الأخر، وتزامن ذلك مع تصاعد عدد الفارين من الخدمة العسكرية والرافضين الالتحاق بصفوف الجيش وتنفيذ الأوامر.[4]

[1] - أحمد منغور، **المرجع السابق**، ص 223.

[2] - أنظر ملحق رقم (03)، ص100

[3] - فرانسيس جانسون، **المصدر السابق**، ص 93.

[4]- احمد منغور، **نفسه** ، ص 224

2. انعكاسات اكتشاف شبكة جونسون :

بعد القاء القبض على بعض أعضاء فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني سعيد بوعزيز سنة 1956م وعبد الكريم سويسي سنة 1957 م وكذا محمد لبجاوي وبعد الآن أطلق سراحهم لعدم ثبوت الأدلة قام عمر بوداود، بإعادة هيكلة الفدرالية وأصبحت اللجنة التنفيذية تظم سعيد بوعزيز، علي هارون ، قدور العدلاني ، وعبد الكريم سويسي ، كما قام بنقل مقر الفدرالية من فرنسا على ألمانيا سنة 1958 م ولذلك عندما تم القاء القبض على بعض شبكة جونسون.[1]

في 1960 م تجنبت الفيدرالية انعكاسات خطيرة كانت ستحدث لو لم تتم هذه الهيكلة، والتجأ جونسون إلى سويسرا بعد نشر كتابه "حربنا "، ولقد كان في غاية السخط بسبب تعطله عن النشاط النضالي و كانت فدرالية جبهة التحرير الوطني ترى أن نشاط جونسون يجب أن يقتصر على التأليف وتنوير الرأي العام إعلاميا،[2] وأعرب المسؤولون الجزائريون عن موافقتهم التامة بالتنسيق مع جونسون بأن يتولى هنري كوربال القيام بدور جونسون الذي كان يظن أن ذلك إجراء مؤقت، فاستلم كوربال المهمة واستعان بمساعدة جونسون السابق إيتيانيولو الذي اعرب عن استحسانه لإعادة تنظيم الشبكة قائلا " مع كوريال بلغ التنظيم مستوى أرقي فلقد أعيد توزيع المهام بصورة أفضل ، وتم الفصل بين فروع التنظيم الهيكلي بصرامة أكبر وإن لم يتم الالتزام بذلك في كل الأحوال ، فإن الأمور أصبحت أفضل من السابق".[3]

وقد شعر جونسون بأن كوريال غدر به وان الجزائريين حين ساندوا ذلك الثوري المصري علق قائلا" ها أنا فهمت الأن ... وأدركت مدى انحطاط البعض مما يتظاهرون بمساندة الكفاح الجزائري بينما هم يضمرون مشاعر الازدراء إزاء الشعب الجزائري وينكرون عليه أن يكون أهلا للقيام بثورة".[4] وان تبخرت أوهام جونسون بخصوص العلاقة الأخوية التي كانت تربطه لبعض الوقت مع كوريال ،

---

[1] - Omar BOUDAOUED ; du P. P.A au FLN, Op, Cit, PP 155 , 163.

[2] - أحمد منغور، **المرجع السابق**، ص 200.

[3] - ماري بيار ألوا، **المرجع السابق**، ص ص 194. 195.

[4] - ماري بيار ألوا، **نفسه**، ص ص 194 -195

فإن حماسه لمواصلة النضال لم يخب ، وان كان قد انشأ شبكة خصيصا لمساعدة الجزائريين لإن كوريال في المقابل كان يطمح في تأسيس حركة مناهضة للاستعمار على شبكة جانسون ثم تحتويها ، ولقد حقق كوريال مراده حين جسد مفهومه النضال على مستوى عالمي ،فانشأ في 20 جويلية 1960م بسويسرا تنظيما سماه "الحركة المناهضة للاستعمار "وعوض نشرية الحقيقة من أجل" لتحل محلها نشرية تدعى حقائق ضدر الاستعمار وفي عددها الأول أشاد فرحات عباس بشبكة جونسون قائلا: "كان نضال شبكة جونسون مفيدا للغاية بالنسبة للطرف الجزائري لأنه وضع كفاحنا في سياقه الحقيقي باعتباره أنه كفاح ضد النظام الاستعماري وليس ضد الشعب الفرنسي .... ولقد برهن هؤلاء الفرنسيين الذين قدموا لنا يد المساعدة بالأفعال الملموسة، أنه في الإمكان إقامة تعاون سلمي مستمر بين الشعبين الجزائري والفرنسي.[1]

غير أن جونسون كان يعتقد متحسرا أن كوريال اغتصب منه كل ما شيده طيلة تلك السنوات.

3. محاكمة شبكة جانسون وصداها داخل فرنسا وخارجها:

- **في الداخل: - داخل فرنسا- (بيان المثقفين 121 وردود الأفعال)**

كانت البداية الرسمية لمحاكمة شبكة جونسون[2] يوم 05. 09. 1960 م واستمرت اربعة اسابيع إلى غاية 01. 10. 1960م [3] وشملت المحاكمة ستة جزائريين [4]وثمانية عشر فرنسيا.[5]

ومنذئذ اشتهرت هذه القضية باسم محاكمة جانسون ولقد تم ذلك في غياب المتهم الرئيسي فرانسيس جانسون الذي وجهت له والمتابعين قضايا تهمة المساس بأمن الدولة، ومنذ البداية منع رئيس المحكمة

---

[1] - فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر: ابوبكر رحال، المؤسسة الوطنية للفنون الوطنية، للنشر والإشهار، الجزائر ،2007 ص 89.

[2] - أنظر الملحق رقم (04)، ص104

[3] - أحمد منغور، **المرجع السابق**، ص 225.

[4] - من الجزائريين: جماده حداد سعيد حنون، يونس ولد، حميمي عليان، علاوة داكسي، لونيسي ابراهيمي.

[5] - من الفرنسيين: فرانسيس بينار، بول كروشي، انديطورونت، جورج بارجي، ايلانكوينات، جيرارميبار جون كلود بوبار، جاك وايفون ريسبال، ميشل ينبوتو، جاك وليز تريبوتة، اوديت هوتيلي، جاكلين كاري، جانينكاهن ، جاك والين شاربي، دونيز بارة.

المستشار كورفيلي من استعمال عبارة "حرب الجزائر" في مداولات المحكمة، وقد كان جانسون يتابع باهتمام وقائع المحكمة من مخبئه سويسرا وقد ساهمت محاكمة جونسون من ذيوع صيته أكثر من ذي قبل.[1]

وكانت أهداف الحكومة، هي إدانة الخيانة إدانة علنية وجعل المحاكمة عبر لكل فرنسي، لكن الحكومة وقعت في مأزق حقيقي لأن الحكومة وقعت في مأزق حقيقي لأن المحاكمة تحولت إلى مكان لكشف الحقائق، بحيث سمح للمتهمين الشهود بالتدخل بكل حرية دون التقيد بالموضوع، ولهذا كادت الأمور تفلت من يد رئيس المحكمة ، فتحولت إلى نصر سياسي معنوي للمتهمين بفضل التأييد والمساندة التي تهاطلت عليهم خاصة من المثقفين الذين اصدروا بيانا عرف " ببيان المثقفين 121 ".[2]

إن طول المحاكمة والفوضى المقصودة التي ميزتها كانت في صالح المتهمين حيث اكسبهم تعاطف وتأييد الراي العام الفرنسي.[3]

الواقع أن بيان ال 121 يجسد رفض فئة عريضة من الفرنسيين لحرب الجزائر وهو تعبير عن التضامن التام مع شبكة جانسون عن المساندة الكاملة للفائزين من الجيش وللمتمردين ضد التجنيد.

أعلن الموقعون على بيان 121 ما يلي:" إننا نقدر ونثمن موقف اولئك الذين يرفضون حمل السلاح ضد الشعب الجزائري كما اننا نقدر ونثمن موقف الفرنيين الذين يعتقدون أن من حقهم توفير الدعم والحماية باسم الشعب الفرنسي للجزائريين المتهورين. " [4]

كل من وقع على هذا البيان ساهم في حد كبير في ترويج فضيحة المحاكمة والتشهير بها، إن الربط بين بيان ال 121 وبين محاكمة جانسون أثار جدلا واسعا حول مسألة رفض تأدية الخدمة العسكرية واجبر المثقفون ميولهم السياسية على تحديد موقفهم من هذه المسألة.[1]

---

[1] - ماري بيار ألوا، **المرجع السابق**، ص 203.

[2] - ماري بيار ألوا، **نفسه**، ص 225.

[3] - احمد منغور، **المرجع السابق**، ص 225.

[4] - Jacque CHARBY ; op.cit. ،p190,191.

كرد فعل على ذلك فان ستة وثلاثون ساعي بريد بمركز الفرز في شارع تشارون في باريس اعلنوا تأييدهم وتشجيعهم لبيان 121 كما نشرت جريدة كار فور في 21 سبتمبر ثم في 21 أكتوبر 1960 م ما يعرف ببيان المثقفين الفرنسيين الذي جمع توقيعات 300 مثقفا يمينيا، نصبوا انفسهم حماة للقيم الغربية ،كما صدر بيان ثالث عرف باسم الطلبة و الأساتذة و النقابيين **" نعم للتفاوض من أجل السلم في الجزائر".**

مهما يكن فقد كان لهذه المحاكمة الصدر الأكبر في فرنسا ذاتها ولقد تسببت في حدوث تقلبات سياسية في أوساط الشباب ومنذ الكشف عن وجود شبكة جانسون أصبح بعض أعضاءها اكثر ميلا إلى مناهضة السلطة، ومن تأثيراتها أن نشر في جريدتي ليكسبراس، وفرانس او بسيرفاتورنداءا يدعوا الطلبة للتظاهر يوم 27 أكتوبر 1961 م للمطالبة بـ «إحلال السلم في الجزائر"، وتعتبر هذه الظاهرة منعرجا هاما في مسار الحرب من حيث أنها أدت إلى استنكار فئات واسعة من الشعب الفرنسي للحرب في الجزائر .

ومن بين الشهادات التي دعمت ما قام به المتهمون في القضية:

شهادة أندي ماندوز:

".....سأكون خائنا إن لم أوافق المتهمين وادعم نشاطهم فتضامني معهم يعد بالشيء العادي ....."

شهادة المحامي عمر او صديق:

"...لنتكلم الأن عن محاكمة شبكة جانسون فبعد إلقاء القبض على أعضائها في أول مرة في فرنسا يقف في المحكمة الدائمة للقوات العسكرية متهمون فرنسيون وجزائريون، فهذه سابقة في تاريخ الجزائر بحيث اكتشف الفرنسيون بأن مواطنوهم على جانب الجزائر، بالنسبة إلي يعد هذا الأمر منعرجا، فتجلت كل معاني التضامن في هذه المحكمة، وبدونها انتصار الجزائر كان يكون ناقصا ....."[2]

[1] - ماري بيار الوا، **نفسه**، ص209 - 210.

[2]- Jacque CHARBY ; op.cit ،pp, 187

شهادة جاك فرجيس Jacques Verges " إذا كانت السلطات العمومية ترغب في محاكمة سريعة ومثالية فهذا لم يتحقق لها لأنها ببساطة أجهضنا مخططنا وحولنا المحاكمة إلى محاكمة ملتوية إلى أبعد حد أثارت تساؤلات عميقة في الرأي العام الفرنسي، ويجب أن أعترف اليوم بأننا نجحنا في ذلك الرهان إلى أبعد طموحاتنا"[1]

اطلع الراي العام الفرنسي في الداخل على أمر هذه الشبكة لما قدمت للمحكمة يوم 05 سبتمبر 1960 م ، وكان تأثير الشبكة واضحا بحيث انقسم الفرنسيون آنذاك إلى قسمين بين مؤيد هذه الشبكة ومعارض لها وقد خصص الإعلام الفرنسي اليميني ک فرانس سوار " France Soir"[2] وبراس لانتراتيجان " Presse L'intratigeant "[3] لجونسون حيزا كبيرا من التجارب لكن في الجبهة المقابلة ظهرت أصوات معارضة لشخص فرانسيس جونسون ولشبكته واتخذت السلطات الفرنسية إجراءات لمصادرة كتابه "حرينا" وهكذا هاجم بيان صادر عن المثقفين الفرنسيين في 12 أكتوبر 1960 جونسون وأشباهه سموهم أساتذة الخيانة وانظم إلى جملة الإدانة ممثلون عن الحكومة نذكر منهم موريس بورجيس مونري[4] الذي انتقد بشد ما سماهم **الأساتذة الأعزاء** اما روبار لاكوست استعمل عبارة " المتفاخر يرين بالضمير و العقل" كما ندد النائب ناجلان الحاكم العام للجزائر سابقا ،بأولئك الذين يحاولون تلطيخ السمعة وتثبيط عزيمة الامة . وعلى كل فتأثير شبكة جانسون كانت له نتائج إيجابية على القضية الجزائرية من خلال إدراك الفرنسيين بأن هناك فرنسيين رافضين الحرب في الجزائر ومستعدين للتضحية من أجل إيقاف هذه الحرب غير عادلة.[5]

---

[1] -PhilipeKarinFELLISSI,Jacques VERGES, Lanticolonialiste, Entretien Avec Philipe Karim philipe FELLISSI, AlgerEdition Chihab, 2005, p63

[2]- فرانس سوار تأسست في 07 نوفمبر 1944م من طرف روبارسلامون وفيليب فياناي.

[3] - براس لانتراتيجان، جريدة تأسست في 1980 م وهي الأساس جريدة يسارية معارضة.

[4] - موريس بورجيس مونري، رئيس حكومة فرنسا من 13 جوان حتى 6 نوفمبر 1957م.

[5]- ماري بيار ألوا، **المرجع السابق**، ص ص 203 - 234. -235.

- **في الخارج: (إيطاليا والسويد)**

في خارج الحدود الفرنسية حضيت شبكة جونسون باهتمام الدوائر الثقافية، وكان الصدى الاكبر لهذه المحاكمة الشهيرة في ايطاليا على وجه الخصوص، لأن جونسون لم يكن نكرة في النوادي الفكرية والسياسية الإيطالية، مما أهله اصدار كتاب " الجزائر الخارجة عن القانون" الذي ترجم إلى الإيطالية في جويلية 1956 م بمدينة ميلانو من طرف دار النشر " فيلترينيلي" ثم صدرت عدة طبعات بعد ذلك.

في 27 سبتمبر 1960 م أرسلت أمانت الهيئة الإيطالية لمناهضة الاستعمار ، ومقرها في روما برقية إلى المحامي "رولان دوما" تؤكد فيها تضامنها مع المتهمين، بينما عبرت المركزية العامة للخدمات العمومية في إيطاليا عن اعجابها بنضال "فرانسيس جونسون" وقد ذاعت أخبار محاكمة جونسون في السويد أيضا، على المنظمة المركزية للعمال السويديين التي أرسلت برقية إلى الأستاذ " رولان دوما" كما تعاطفت اليومية الليبرالية الكبيرة "داغنيهتر " مع مجريات تلك المحاكمة فنشرت في 10سبتمبر 1960، تعليقا تعرضت فيه لظاهرة الاضطراب والحيرة التي استبدت بالشباب الفرنسي من جراء استمرار الحرب في الجزائر.

يعكس المقال اهتمام الدوائر الثقافية في السويد بمجريات المحاكمة الشهيرة، وقد تجند هؤلاء المثقفون للدفاع عن المتهمين بفضل مبادرة "مادرينريبيرو" والأساتذة المبرزة في التاريخ، والتي شكلت **لجنة الدفاع عن الحريات والسلام** في الجزائر، بالتعاون مع ثلاثة نساء أخريات اللائي تضافرت جهود للدفاع عن رفيقاتهن " ميشلين أسرة التعلم في السويد بقضايا الحرب والتعذيب. كما كانت "مادلين ريبيرو " وسيطا بين المثقفين السويديين والمحامي "رولان دوما" الذي سلمت له ما عرف باسم " إعلان ستوكهولم" الصادر في 04 سبتمبر 1960م .

بعث المثقفون السويديون رسالة تلغرافية إلى رئيس المحكمة العسكرية يوضحون فيها موقفهم: نحن المرقعون أدناه: الأكاديميون والكتاب والصحافيون السويديون تهيب بالسادة القضاة العسكريون

أن يأخذوا بعين الاعتبار النوايا الحسنة والنبيلة التي تفسر سلوك المتهمين". وتم التوقيع على هذا الإعلان من طرف مشاهير المثقفين... [1]

4. قانون العفو العام الفرنسي ل 1966 على شبكة جونسون:

في 19 مارس 1962 م تم وقف القتال في كامل أنحاء طبقا لاتفاقيات إفيان، اجري استفتاء تقرير المصير في الفاتح جويلية 1962 م الذي صوت فيه الشعب الجزائري بالأغلبية لصالح الاستقلال لكن من منقصات هذا الانتصار التاريخي هو رفض مفاوضي جبهة التحرير الوطني خلال مفاوضات إفيان أن تشمل تدابير العفو العام حتى الأوربيين المتواجدين فوق التراب الفرنسي الذين قدموا يد المساعدة لجبهة التحرير الوطني ، إلا أن ممثلي الدولة الفرنسية ، في تلك هذه الأحداث رفضوا هذا الطلب رفضا قاطعا بحيث أن هذا الأمر يتعلق بشأن داخلي ، وهو الأمر الذي دفع بحركة احتجاج داخل فرنسا وكانت أولها منظمة الإغاثة الشعبية الفرنسية التي قدمت في 07 أفريل 1962 م عريضة إلى رئيس جمهورية شارل ديغول تحتج فيها على اعتقال جنود في ريعان الشباب ورجال ونساء ذنبهم الوحيد أنهم بذلوا ما في وسعهم من قضية العفو العام الشامل كموضوع للمناقشة في ندوة صحفية انعقدت في مقر النائب البرلماني الوحيد من الحزب الاشتراكي **"تانفيبريجانت "** يوم 21 جانفي 1963 م وحضرها اربعون صحفيا، وخلال هذه الندوة تم الإعلان عن تأسيس لجنة مساندة الفرنسيين المطلوبين بسبب رفضهم حمل السلاح ضد الشعب الجزائري.[2]

لقد ضمت الندوة وجوها بارزة من المناهضين للحرب الدائرة في الجزائر أمثال فرانسيس جونسون، جول بول سارتر، نوويلفافل روليار ، كما صادقت الندوة على تأسيس لجنة الدفاع عن فرنسي الوطن المتابعين قضائيا و المحكوم عليهم بسبب المساعدة التي قدموها ، رهن الاعتقال، او هم في حالة فرار، ولم يصدر العفو عنهم ، كما بادرت الأدبية المشهورة سيمون دي باروار بحملة تضامنية انضم إلى الموقوفين بسبب دعمهم لجبهة التحرير الوطني .

[1] - بيار ماري ألوا، **المرجع السابق**، ص226. 227.

[2] - ماري بيار ألوا، **المرجع السابق** ، ص 289.

أما جانسون بالرغم من أنه لم يتعرض لأية مضايقة من طرف البوليس الفرنسي منذ 1960 م ، حيث كان يعيش منذئذ بفرنسا في حالة من التكتم الشديد ، فالقي عليه القبض في جويلية 1960 م بمدينة ناربون، ثم وضع في حالة افراج مؤقت فقد ضل متفائلا باقتراب موعد العفو عنه وتحقق ذلك في 17 جوان 1966 أين صدر قانون العفو العام ، الذي يشير إلى حملة الحقائب وحالت العصيان، والفرار من الجيش ، إن هذا القانون يضمن فرانسيس جانسون, أعضاء الشبكة للتمتع بالعفو الشامل وممارسة حقوقهم المدنية [1] ليتوفى في أوت عام 2009 م عن عمر يناهز 87 عاما في مدينة بوردو بفرنسا.

[1] - ماري بيار ألوا ، **نفسه**، ص ص 289 - 296.

خلاصة الفصل

سعينا من خلال الفصل الثاني إلى إبراز دور ومهام شبكة جونسون في الثورة الجزائرية وتسليط الضوء على هذه الفئة، حيث خلصنا إلى الاستنتاجات التالية:

- أغلب هذه الفئة من جنسيات فرنسية تنتمي إلى الطبقة المثقفة، و من جناح اليسار الديمقراطي اتخذوا مواقف مشرفة ضد بلادهم فرنسا، حيث اختلفوا معها فيما تقوم به من حرب إبادة ضد شعب أعزل واحتلال غير مشروع لأرض ليست أرضهم، ويترجم نشاط الشبكة رأيا سياسيا من البربرية الاستعمارية الفرنسية المسلطة على الجزائر، وموقفا لتعرية تناقضات النظام الاستعماري الذي واصل تضييق الخناق على الديمقراطيين الفرنسيين الذين لا يشاطرونه بخصوص ما يحدث في الجزائر متعاطفة معها، وكان بينهم من ذهب إلى أبعد من التعاطف والمواساة، بل تحولوا إلى فاعلين في الميدان، حيث اندمجوا في الثورة وحاربوا إلى جانب الثوار والمجاهدين في الجبال وفي المهجر، بشتى الطرق والوسائل الفكرية واللوجيستية.
- ومن الشخصيات البارزة لهذه الجبهة نذكر الفيلسوف و المناضل فرانسيس جونسون الذي تجرع مرارة الاحتلال النازي الألماني لبلاده ما بين 1940 م - 1944 م وكان متشبع بمبادئ إنسانية استلهمها من مبادئ الثورة الفرنسية في 14 جويلية 1789 م شعارتها حرية ، مساواة، أخوة، وازدادت قناعته بمساندة الشعب الجزائري لها عندما أطلع على واقع المرير فصدم الهول ما شهده من مظالم ، التي لا تمت بأية صلة لا بقوانين الجمهورية الفرنسية ولا بالمبادئ الإنسانية التي ناضل من أجلها الشعب الفرنسي عبر العصور ، فبدأ بالتنديد بهذه المأساة من خلال كتابة مقالات في الصحافة و المجلات ثم انتقل إلى تأليف كتاب بمعية زوجته كوليت سماه "الخارجين عن القانون" الذي أثار جدلا كبيرا في الجزائر وفي فرنسا لمضمونه الذي فضح سياسة الإدارة الاستعمارية.

الخاتمة

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

بالنسبة لحادثة الإليزية:

1. القضية لم تكن خيانة مثلما ذهبت إليها ذلك بعض الآراء ، وإنما هي مبادرة حاول من خلالها قادة الولاية الرابعة الخروج من حالة الاختناق و الموت البطيء ، الذي كانت تعيشه ولايتهم، حيث يقول لخضر بورقعة أنه قام بإخفاء التقارير السرية للشهيد سي صالح لدى العقيد يوسف الخطيب حتى لا يطالهما التشويه فهذا دليلا لكشف الحقيقية ورفع اللبس عن الشهيدين - سي صالح ومحمد بونعامة - اللذان قدما الكثير للثورة لان التقارير تدافع عن براءتهما من تهمة الخيانة وأضاف أنه حاقد عن اليوم الذي تعرف فيه للرجلين سي صالح وسي محمد بونعامة وحاقد عن الثورة التي قتلت أبناؤها المخلصين ولم يدافع عن ذاكرتهما أحد، في الوقت التي كانت القيادة الثورية في الخارج تعيش حالة صراع و حرب مواقع بين النخب السياسية و العسكرية للظفر بالسلطة.
2. ومن جهته استرجع ابن الشهيد رابح زعموم الذي ألف كتابا حول والده بعنوان : سي صالح غموض وحقيقة " السيرة النضالية للشهيد سي صالح بداية من انخراطه بصفوف حزب الشعب ثم التحضير للثورة إلى غاية خلافه للشهيد امحمد بوقرة على الولاية التاريخية الرابعة، ورفض رابح زعموم إلصاق تهمة الخيانة بوالده مشددا على أن اللقاء الذي تم بتاريخ 10 جوان سنة 1960م بقصر الإليزي كان مع رئيس جمهورية فرنسا وليس مع الجيش الفرنسي وأن موضوعه لم يكن حول ما وصفته فرنسا بسلم الشجعان وإنما حول تقرير مصير الشعب الجزائري وفي هذا الإطار اشار رابح زعموم إلى أن والده ومن كان معه في ذلك اللقاء طلبوا من ديغول رأيه حول تقرير المصير موضحين له أن وجودهم في الإليزي ليس من اجل وقف القتال ، كما استعرض نجل الشهيد دواعي توجه والده إلى التفاوض مع ديغول منها ما وصفه بالكارثية التي كان عليها المجاهدون بين سنتي 1959 و 1960.
3. يمكن اعتبار القضية نقمة ونعمة في نفس الوقت، نقمة لأنها أودت بحياة قادة بارزين في الثورة التحريرية، ونعمة لأنها عجلت بدخول الحكومة المؤقتة والجنرال ديغول في المفاوضات حول وقف إطلاق النار.

4. أن الحزم التي عولجت به هذه القضية بعد عينة على ما قد تبلغه الصرامة الثورية لأن الأمر هنا يتعلق بأمن وسلامة الثورة، حيث يكون للتواني و التراخي عواقبه الوخيمة، علما أن هذه الصرامة وإن كان قد سجل عليها كثيرا من التطرف في بداية الأمر ، فقد أكسبت لاحقا الكثير من التدبر و التبصر، حتى اصبحت هي الأخرى ركيزة في التسيير والتنظيم.

أما بالنسبة لشبكة جونسون 1957 م – 1962م فيمكن الإدلاء بالقول التالي:

1.إن اندلاع ثورة نوفمبر سنة 1954 م، وما تلاها من أحداث سياسية وعسكرية، وبالرغم من تفاعل الإدارة الاستعمارية في الانتصار على ما كانت تسميهم آنذاك "الخارجون عن القانون" إلا أن الأحداث المأسوية التي تعرض لها الشعب الجزائري بعد هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955 م، والعمليات العسكرية الجيش التحرير الوطني في الداخل والنشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني في الخارج كل هذه الأحداث ساهمت بطريقة أو بأخرى في ظهور جبهة في فرنسا معارضة للحرب في الجزائر.

2.من بين الشخصيات البارزة لهذه الجبهة نذكر الفيلسوف والمناضل فرانسيس جونسون الذي تجرع مرارة الاحتلال الألماني لبلاده ما بين 1940 م. 1944 م وكان متشبع بمبادئ الإنسانية استلهمها من مبادئ الثورة الفرنسية في 14 جويلية 1798 م شعارتها حرية، مساواة ، أخوة، فازدادت قناعته بمساندة الشعب الجزائري لما اطلع على وضعه المرير فصدم لهول ما شهده من مظالم التي لا تمت بأية صلة لا بقوانين الجمهورية الفرنسية ولا بالمبادئ الإنسانية التي ناضل من أجلها الشعب الفرنسي عبر العصور ، فبدأ بالتنديد بهذه المأساة من خلال كتابة مقالات في الصحافة و المجالات ثم انتقل إلى تأليف كتاب بمعية زوجته "كوليت "سماه "الخارجون عن القانون " الذي أثار جدلا كبيرا في الجزائر وفي فرنسا المضمونة الذي فضح سياسة الإدارة الاستعمارية.

3.بعدها أسس شبكة مساندة ودعم لجبهة التحرير الوطني تضم حساسيات مختلفة كشيوعيين انسحبوا من حزبهم لأسباب مختلفة وليبراليين ومسيحيين وكاثوليك وبروتستانت يهود ومفكرين أحرار ومقاومين قدماء ضد النازية ليس لون سياسي ولا ارتباط حزبي، امتد تأثيرها إلى خارج فرنسا كبلجيكا وسويسرا وايطاليا وهولندا والسويد ...إلخ.

4.استطاعت هذه الشبكة تقديم دعم كبير للقضية الجزائرية فيكفي أن أعضائها كانوا ينقلون أكثر من 400 مليون فرنك فرنسي في حقائبهم ناهيك عن الأسلحة والأشخاص والوثائق السرية .... الخ فكلفتهم هذه النشاطات الخطيرة تقصي آثارها وإلقاء القبض عليهم وتقديمهم إلى المحكمة متهمة إياهم " بالخيانة العظمى" لكن هذه المحاكم أدخلتهم في التاريخ وساهمت في زيادة التعاطف مع القضية الجزائرية في الداخل والخارج.

5.إن أعضاء الشبكة سواء في فرنسا أو في اروبا الذين ساندوا القضية الجزائرية في أحلك أيامها قد عبروا بصدق على أن المثل العليا التي تجمع الإنسانية من حرية ومساواة وأخوة وعدالة لا جنسية لها ولا جغرافية لها ويستحقون من الشعب الجزائري كل الشكر والثناء والتقدير والاعتبار وعلى رأس هؤلاء فرنسيس جونسون الذي يستحق تسمية الفرنسيين المساندين له بتسمية " فيلسوف الثورة الجزائرية".

6.حسن استغلال القيادة الثورية لكل ما من شأنه أن يعطي دفعا لنصرة القضية الجزائرية، حيث تمكنت ليس فقط من نقل الثورة إلى تراب المهجر والقيام بعمليات فدائية واستحداث تنظيم ثوري يرقى إلى مصاف الثورات العالمية، وإنما تمكنت أيضا من استدراج واستغلال العنصر الفرنسي لخدمة الثورة.

وفي النهاية فإن الشعب الجزائري رغم جروحه وقروحه، رغم تعذيبه والتنكيل به، رغم فقره ومجاعته صمد صمود الأبطال ودك النظام الاستعماري فأثار حماس الشعوب الحرة، وحتى إعجاب أعدائه، فاسترجع سيادته عام 1962 م واستحقت الجزائر لقب "قبلة الشجعان".

قائمة المراجع

أوّلا:المصادر:

1. عبد الرحمان كريمى (النقيب سي مراد) ، **ومنهم من ينتظر (مذكرات)** ، د ط دار الأمة ، الجزائر ، 2010.
2. علي كافي ، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1940 م – 1962م** ،

1. علي كافي، **مذكرات من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946م-1962م**، ط 1، دار القصبة الجزائر، 1996م.

3. عمار علي ماقورة، **حراس الأكفادو (الثورة التحريرية في الولاية الثالثة 1957. 1962)** (مذكرات)، د ط، دار الحكمة، ا لجزائر،2011.
4. لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة (مذكرات)**، ط 2، دار الحكمة، الجزائر.
5. محمد صايكي، **مذكرات الرائد محمد صايكي شهادة ثائر من قلب الجزائر**، د ط، الأمة، الجزائر، 2010.
6. محمد صايكي، **مذكرات الرائد محمد صايكي شهادة ثائر من قلب الجزائر**، د ط، دار الأمة، الجزائر، 2010.

القواميس:

1. رشيد خطاب، **أصدقاء الخاوة**، الدعم العالمي للثورة التحريرية الوطنية الجزائرية، قاموس بيبليوغرافي، تر: مصطفى ماضي، دار الخطابة، الجزائر، 2003

المراجع:

1. أحسن بومالي، **إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954م -1956م)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (دس ن)،
2. أحمد منغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954 م – 1962 م)** ، منشورات دار التنوير للنشر و التوزيع ، 2008 م.
3. أحمد منغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954 م – 1962 م)** ، منشورات دار التنوير للنشر و التوزيع ، 2008.
4. بومالي (أحسن)، **إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954-1962)** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد والمؤسسة الوطنية للإتصال، د ت ط ، الجزائر.
5. سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، ط 1، دار المصرية اللبنانية، 2003.
6. سيد علي أحمد مسعود، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960 م -1961م)**، دار المحكمة، الجزائر ، 2010 .
7. صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، د ط، دار الكتاب الحديث ، الجزائر، 2008 .
8. عاشور (شرفي)، **قاموس الثورة الجزائرية**، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر .2007م .
9. عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية (1954م – 1962م)**، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر.
10. عبد المجيد عمراني، **المثقفون الجزائريون والثورة الجزائرية**، مطبعة دار الشهاب، باتنة

11. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان 1997

12. عيسى كشيدة ، **مهندسو الثورة**، تر: موسى اشرشور، منشورات شهاب ، 2003. **الثورة الجزائرية (1954م – 1962م)**، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر.

13. فرانسيس جانسون، **حربنا**، تر: ميشال سطون، الجزائر، منشورات الديوان الوطني للنشر والإشهار، 2006

14. فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر: ابوبكر رحال، المؤسسة الوطنية للفنون الوطنية، للنشر والإشهار، الجزائر ،2007

15. الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1992.

16. ماري بيار ألوا، **فرنسيس جانسون الفيلسوف المناضل**، تر: مسعود حاج مسعود، الجزائر، دار القصبة للنشر،2009 م

17. محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول** ، ط 1 ، دار البعثة القسنطينية ، الجزائر ، 1984 م

18. محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر (1954م -1962م)**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999م، ج2.

19. محمد العيد مطر، **العقيد محمد شعباني وجوانب من الثورة التحريرية**، دار الهدى، الجزائر، 1977

20. محمد تقية، **الثورة الجزائرية المصدر والرمز والمال**، تر: عبد السلام عزيزي، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

21. محمد حربي ، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع**، تر: كميل قيصر داغر ،لبنان 1999.

22. محمد حربى، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد وصالح مثلونى، ط 1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994م

23. محمد عباس، ثوار عظماء 17 شخصية وطنية، د ط، دار هومة، الجزائر، 2001

24. محمد عباس، **ثوار عظماء**، دار هومة، الجزائر، 2001.

25. مصطفى هشماوي ، **جذور نوفمبر في الجزائر 1954م** ، د ط، دار هومة الجزائر ، د ت ط.

26. مولود قاسم نايت بلقاسم: **ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا وخارجا**، منشورات وزارة الشؤون الدينية، ط2، وحدة الرويبة، 2002، ص 95.

27. مولود قاسم نايت بلقاسم، **الجزائر وهيبتها الدولية**، ط 1، الجزائر، 1986

28. مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا وخارجا**

29. هيرفي هامون وباتريك روتمان، **حملة الحقائب ، المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر** 1954 م ، تر: حسن العودات ونور الدين سكوتى ، دار الحكمة للنشر ، بيروت ، لبنان

30. يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، دار الهدى للطباعة والنشر

31. يوسف مناصرية، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، د ط، دار مطبعة الديوان الجزائر.

المجلات:

1. الأخضر جودي بوالطمين، **مجلة أول نوفمبر**، الصادرة بالجزائر، سنة 1981، العدد 51

2. رابح بلعيد، **العقد الحاسم وميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، جريدة رسالة الأطلس، العدد 147، الحلقة 54، من يوم27 - 21 جويلية 1997م

3. محمد الطيب العلوي، **من مخططات العدو للقضاء على الثورة الجزائرية**، مجلة أول نوفمبر، العيدان 114. 115، أفريل 1990م.

4. محمد لعقاب، **الثورة بحاجة إلى ثورة، جريدة** صوت الأحرار، عدد خاص، الجزائر، 1 نوفمبر 2004.
5. **مشروع سلم الشجعان** ، مجلة التراث ، إعداد هيئة التحرير ، العدد 07، الجزائر، 1994
6. يوسف الخطيب، **قضية الإليزيه**، مجلة أول نوفمبر، العدادان 115- 114، أفريل 2015.
7. يوسف قاسمي، **"المنطلقات الفكرية للثورة الجزائرية"**، مجلة الحوار الفكري، العدد 4، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ،2004م.

التقارير المنشورة:

1. المنظمة الوطنية للمجاهدين ، **التقرير السياسي للملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل وقائع و أحداث الثورة التحريرية (الولاية الرابعة)** ج1.
2. **المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير السياسي للملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني 04 لتسجيل واقع واحداث الثورة التحريرية في الولاية الرابعة، ج 1.**

الملتقيات:

1. محمد الطيب العلوي، **من مخططات العدو للقضاء على الثورة الجزائرية التحريرية**، الملتقى الأول حول تاريخ الثورة الجزائرية معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954م، باتنة، 1989
2. محمد الطيب العلوي، من مخططات العدو للقضاء على الثورة الجزائرية، مجلة أول نوفمبر، العيدان 114. 115، أفريل 1990م.
3. يوسف الخطيب، قضية الإليزيه، مجلة أول نوفمبر، العدادان 115- 114، أفريل 2015.

المذكرات:

1. محمد بن دارة، **الحرب النفسية ورد فعل الثورة الجزائرية (1955 م - 1960 م)**، أطروحة دكتوراه ، إشراف مسعودة يحياوي ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2007 – 2008.
2. احمد بن جابو، دور سي أحمد بوقرة في الثورة الجزائرية (1954. 1959) رسالة ماجيستير، اشراف مسعودة يحياوي ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر 2001 – 2002.
3. بن شرقي حليلي، الولاية الرابعة ومخطط شال، رسالة ماجستير، إشراف شاوشي حباسي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005 – 2006.
4. الجمعي خمري، **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية الى الجزائر الجزائرية**، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003
5. دحو أم الخير وبلكرش فتيحة، النخبة الفرنسية المثقفة ودورها في الثورة الجزائرية فرانسيس جونسون نموذجا 1954م .1962 م ، مذكرة ماجستير في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر ، جامعة بن خلدون تيارت ، 2014، 2015.
6. عمر بوضربة ، **النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958 م- 1959 م)** من خلال محفوظات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف بئر خادم، رسالة ماجيستير ، إشراف مسعودة يحياوي ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2001 . 2002.
7. محمد بن دارة، **الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية (1955 م – 1960 م)** ، أطروحة دكتوراه ، اشراف مسعودة يحياوي ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2007 م -2008.

المراجع بالأجنبية:

1. Omar BOUDAOUED, Du P.P.A Au F.L.N; Memoires D'un Combatant, Algérie, Edition Casaba, Alger, 2007
2. Colette et Francis JEANSON, Algérie hors la loi,. Bibliothèque du Maghreb ,ANEP, 2006.

3. Ferhat ABBAS : Autopsie D'une Guerre, Edition Grainier, 199 Rue De La Plantes Paris, 1980.
4. Herve HAMON, Patrick ROTMAN, Les Porteurs De Valises La Resistance Française A La Guerre D'Algérie, Edition Albin Michele, Paris 1979
5. Jack charby, les porteurs d'espoirs ،Edition chih ab ، batna ، 2004.
6. Malika EL KORSO," La Guerre De Libération Nationale Au Regard De Lopinion Publique, Metropolitaine 1954_ 1962» , Elmassadir», N°16 2eme Semestre ,2007
7. Mohamed HARBI et Gilbert MEYNIER; Le FLN HistoireEt Document 1954 - 1962.Ed , Alger,2004
8. Omar BOUDAOUED ; du P. P.A au FLN, Op, Cit, PP 155 , André MOINE, La guerre D'algérie, Edition Sociales, Paris 1978
9. PhilipeKarinFELLISSI,Jacques VERGES, Lanticolonialiste, Entretien Avec Philipe Karim philipe FELLISSI, AlgerEdition Chihab, 2005.
10. Vérités POUR, du N°1 au no 18 , "L'Algérie": Éditions Spécial Ministère Des Moudjahidine, Anep 2007
11. Jean DNIEL,Degaulle et l'Algérie, Edition du seuil. Paris. 1986.

12. Gilbert MEYNIER, Histoire Intérieure Du FLN (1954 1962), Casbah édition, Alger 2003.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): فرانسيس جونسون[1]

[1] ماري بيار آلوا، المصدر السابق، من غلاف الكتاب.

الملحق رقم (02): وثائق مزورة لجونسون[2]

[2] هرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص523

الملحق رقم (03): الندوة الصحفية السرية[3]

تصريح فرانسيس جونسون
لما ألقى ندوته الصحفية السرية
يوم 15 أبريل 1960

بينما كانت كل الشرطة تبحث عن فرانسيس جانسون في ربيع 1960، تكلم هذا الأخير من جمع صحفيين في وسط باريس ليشرح لهم عمله. بالكم النص غير المنشور لتصريحه الافتتاحي.

يوم 24 فبراير سلّم الدفاع عن الأمن الوطني لقاضي التحقيق عشرة فرنسيين، رجالا ونساء. كان قد ألقى عليهم القبض منذ خمسة أيام. وأعلق للصحافة اكتشاف «شبكة أوروبية هامّة لدعم جبهة التحرير الوطني».

أحدثت القضية وقعا كبيرا لم تكن هذه هي المرّة الأولى التي يعتقل فيها فرنسيون لأنهم قدموا بكيفية فردية مساعدتهم لعضو من جبهة التحرير. ولكن هذه هي المرّة الأولى الذي يشار فيها إلى وجود منظمة فرنسية حقيقية تقوم بنفس العمل بجانب جبهة التحرير الوطني.

فبتراكم معلومات حقيقية وأخرى أقلّ صحّة. كانت ردود فعل الصحافة واضحة جدّا. ما عدا بعض الاستثناءات. لم تظهر أيّة عداوة تجاه هؤلاء الفرنسيين الذين. كان من المفروض حسب نظريات سياستنا الرسمية أن يعتبروا بكل بساطة خونة

وعلى كل حال لم يذكر شيء عن الدوافع الحقيقية لالتزامهم ؛ وقد غابت كذلك المناهج الحقيقية لعملهم وعواقبها الفعلية عن كل المعلّقين. سأجهد نفسي حينئذ هنا لأقدم توضيحا عن الكيف وعن لماذا في آن واحد.

خيانة في مولي

كان السيد في مولي يقول في 1955 عن هذه الحرب التي نقوم بها ضد الجزائريين بأنها «حرب غبيّة دون منفذ». إن قالها السيد في مولي فلم يكن وحده

[3] هرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص508

بعنف ذلك رفعه المتحمسون بأعلبية كبيرة إلى السلطة في يناير 1958 على قاعدة برنامج «الجبهة الجمهورية»: السلم بالمفاوضات.

كان الشأن السير بعكس للتحسب في تلك الفترة برفضون الذهاب بعيد. تشهر اكتشف في سولو، فت صربات الطيارالم الجزائرية إن الجزائر تبقى فرنسية ولا بد من مواصلة الحرب. الحرب الشيوعي صوّت السلطات الخاصة والسيد سدان فرانسر فكّر طيلة ثلاثة أشهر في ما إذا كان يتعين عليه أن يفسخ العقد الذي أمضاه مع المتحمسين. أما المتحمسون أنفسهم، كانت لهم انشغالات أخرى. كانوا يحضرون بكل براءة عطلتهم الصيفية.

أثناء ذلك الوقت كان شمان فرنسيون يموتون في الباطل وكانت محاولة إبادة الشعب الجزائري متواصلة يوما بعد يوم بالاعتقالات الجائرة والتنقيل الجماعي والتعذيب والنفي.

اليسار والرأي العام

عدم اكتراث الجمهور الكبير واقع لا شك فيه. غير أن الواقع ليس إلا معطيات يمكن أن ننطلق منها للتفعل شيئا كان ذلك دور اليسار. بعد أن لاحظ هذا الواقع أراء سوء الحظ أن يخلط رؤساء اليسار العمل السياسي بسبر الآراء.

وبينما أفعل في منتصف 1956 مصير مئات من الشبان الشجعان والواعين اكثر منهم أرسلهم ضباطهم إلى الموت بمجرد وصولهم إلى الجزائر، كان اليسار الفرنسي ينكر من جنبه، خرافة الرأي العام. لم يكن الرأي العام ناضجا وكانت هناك حقا الق لم يكن مستعدا لسماعها. وكان لا بدّ من إخفائها. فصدة نقابيه من صدماك قد تضرّ بصحته. وبعبارات علمية، ما دام الرأي العام في المستوى ن، ينبغي أن نلتزم مواقف اليسار المستوى ن-1. هذا التهامش الأمني ضروري لنتضمن بأن ن لا يتعرض للاجتياز سهوا.

ما العمل؟

تلك هي المتحيلة: حرب شنيعة ودون منقذ، وحكومات متتابعة وعاجزة عن وضع حدّ لها. ويسار أضاع كل قدرة على الكفاح وحتى هدف مهمّته الأساسية- إعلام الضمائر وتكوينها. ماذا بقي أن نفعله؟ هل «كتبي على عجرنا؟ أو كتابة مقال من حين لآخر، مقال تافه وحزين نشرح به براءة بأن السلم أفضل بكثير من

مواصلة الحرب؟ هل نقوم بالصاق لافتات في الشوارع لتلخيص نفس الأفكار؟ أن نريح ضمائرنا بانتقاد السياسة الكومية في كل أحاديثنا اليومية؟

الذرائع؟

الواقع أن اليسار كان يغالط. كان يبحث عن ذرائع أزيادة عن ذريعة الرأي العام وقعت ذريعة المصالية). لم يكن يهمّه إلاّ تجنّب متاعب الكفاح الحقيقي «مناهضة الاستعمار» كان يقضي وقته في انتقاد تصرفات شعب كامل ثائر ضد الاستعمار.

«الثورية» لم يكن يتقبل أن نكون ثوريين إلاّ تبعا له ؛ على الجزائريين أن ينتظروا ؛ لا يكون اليسار في السلطة. لم يعودوا في حاجة إلى الكفاح لنيل استقلالهم.

أهدافنا

حتّم علينا تحديد هدفين :

- من جهة، كلّما اتسعت الفوة بين الجزائريين والفرنسيين، تعيّين الإسراع إلى المحافظة على احتمال لاحق لعلاقات ودّية بين الشعبين. بإقناع الجزائريين أن فرنسا الرسميّة ليست كلّ فرنسا.

- ومن جهة أخرى، الاكتفاء بمعطيات الوقت الحاضر، مادامت الوضعية السياسية دون منفذ. أو ربّما المنفذ الوحيد المعقول هو مفاوضة تقوم بها في يوم من الأيام حكومة اليمين تحت ضغط الرأسمال الكبير (الذي بدأ يقلق من عواقب الحرب). مثل هذا الحل يعتبر إيجابيا لأنه يضع حدّا للقتال. إلاّ أنه يشكل من جانب آخر للطبقة العمالية ولمجموع اليسار خطرا كبيرا. لأنها عجزا عن المساهمة فيه وعن التأثير بوزنهما. فتنخفض قدرتهما الكفاحية. كان لا بدّ من الإسراع إلى إيقاظ اليسار وإنشائه وحمله على العمل.

الطريقة الوحيدة الممكنة

لم يعد أي خطاب ولا أي مكتوب كفيا. بما أنّ محاولة التقدّم غير المحسوس تحوّلت إلى تراجع محسوس. كان لا بدّ من اللجوء إلى معالجة صدامية. كان لا بدّ من أن نطبّق - هذا أو هناك ولو ببعض الأفراد- المحاور الأساسية التي يزعم هذا اليسار

المناهض للاستعمار أنه ينتمي إليها. ولا سيما محور التضامن مع الشعوب المستعمرة التي تكافح من أجل استقلالها. لا بد من إنقاذ شرف فرنسا في مكان ما مهما كان تواضعه. كان لا بد من تحطيم دائرة التواطؤ الشبح الذي مفاده أن خمسة وأربعين مليون فرنسيا يقبلون تقتيل وتعذيب عشرة ملايين من الجزائريين.

خيانتنا

يريد البعض إحالتنا إلى «السلوكات الشرعية» وإلى «الواجبات المشتركة». ولكن الشرعية قد ماتت بقدر انعدام المجموعة الوطنية الفرنسية. لأن المجموعة الفرنسية تحتاج إلى نشأة جديدة على قواعد جديدة وحسب محاور جديدة وبناء على أهداف جديدة. حكامنا غير مسؤولين : هم يتعرّضون دائما للاهانة من طرف رجالهم المكلفين بالتنفيذ. إنهم لا يحكمون ولا يفكّرون. هم لا يختلفون عمّن سبقهم الذين كانوا يسخرون منهم ولا يبحثون إلاّ على ربح الوقت وتجنّب المشاكل. هم يقولون ما بدا لهم حسب الظروف وحسب المخاطب. وهكذا هم في تناقض غير منقطع. يزعمون أنهم من هذا البلد. غير أنهم لا يعطون أي اعتبار للواقع.

من هم الذين نخونهم حينئذ؟ أمّة الباروكة والتعذيب والمحتشدات؟ أمّة دوبراي والجينيرال ماشوامّة للملازم شاوبونياي الذي عذّب هنري علاّق والذين كافؤه بوسام؟ نعم. صحيح أننا نخون هذه الأمّة ودون خزي.

ل يجوز مع ذلك أن يقال أننا نطلق الرصاص على ظهور الجنود الفرنسيين؟ أكيد أنه أمر خطير إن أثبت أنه صحيح. ولكن ينبغي قبل إدّعائه. عدم اعتبار العناصر الأساسية للوضعية. سواء كنّا أو لم نكن. وسواء قدمنا أو لم نقدم المساعدة التي نقدر عليها الجزائريين. فذالك لن يؤثر إلاّ قليلا على طاقتهم وعلى تصميمهم على الكفاح حتى النّصر. وإما بكل بساطة. قد يمنعهم وجودنا من اللجوء إلى حلول متطرفة. ولا شك أن للصدفة لم يكن لها دخل في عدم انطلاق إرهاب مضاد للفرنسيين في فرنسا بالذات (ما عدا بعض الأعمال التخريبية التي جرت في أغسطس 1958. واستهدفت أهدافا مادية فقط).

لكن. ينبغي قلب المشكلة : لا بدّ أن نفكر في العار الذي يلحقنا اليوم. لو تردّدنا منذ ثلاث سنوات وقلنا في أنفسنا بأن الأمور ستنفرج وأن اليسار سيشرع في العمل وأن الروح القدس سيزور حكّامنا. فلا شيء تحرك منذ ثلاث سنوات. وبالضبط. لم

الملحق رقم (08): النطق بالحكم[4]

قرار حكم المحكمة على المتهمين
في شبكة جانسون "حملة الحقائب"

بعد ساعتين من المشاورات تعلن المحكمة على الساعة 23سا 15د عن حكمها بما يلي:

البراءة لـــ: جاك تريبولا Jacques Tréboula ، بول كرؤشي Paul Crauchet ، أندري تورنان André Thorent ، جورج برجي Georges Berger ، إيفون ريسبال Yvonne Rispal ، دونيز بارا Denise Barrat ، لونيس ابراهيمي.

المدانون:

- أقصى العقوبة أي عشر (10) سنوات سجنا نافذة، 70.000 فرنك فرنسي غرامة، خمس (05) سنوات منعا من الإقامة وحرمان من الحقوق المدنية في حق: حداد حماده، ولد لونس، حسون متعبد، عليان حاسي، دكمي علاوة، هيلين كوينا Hélène Cuénat ، فرانس بينار France Binard ، جون كلود بوبير Jean-Claude Paupert ، جيرار مي Gérard Meier ، ميشلين بولو Micheline Pouleau.

- خمس (05) سنوات سجنا نافذة، 500 فرنك فرنسي غرامة، خمس (05) سنوات منعا من الإقامة وحرمان من الحقوق المدنية في حق: جاكلين كاري Jacqueline Carré.

[4] مارسيل بيجو، المرجع السابق، ص ص 299-300